اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهاكات حقوق الإنسان - عدن
www.nciavhr.com

التقرير الخامس عن
أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق
في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن

للفترة من ١ فبراير ٢٠١٨م إلى ٣١ يوليو ٢٠١٨م

التقرير الخامس

عن أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن

للفترة من ١ فبراير ٢٠١٨م إلى ٣١ يوليو ٢٠١٨م

موجز:

في ظل اتّساع دائرة الحرب، وازدياد أعداد الانتهاكات، أصبحت مهمة القيام برصد وتوثيق الانتهاكات والتحقيق فيها أمر في غاية الصعوبة، نظرا لانشغال الجميع بحماية أنفسهم من الانعكاسات المباشرة للحرب فضلا عن مخاطر العمل في هذا المجال، مما يؤدي إلى ضياع حقوق الضحايا وإفلات المتسببين في الانتهاكات من المساءلة، ومن هنا تبرز أهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، والتي أصبحت هي الجهة الوحيدة المتواجدة في جميع مناطق الجمهورية، والقادرة على القيام بالرصد والتوثيق والتحقيق في كافة الانتهاكات من أجل الحفاظ على حقوق الضحايا، وضمان مساءلة المنتهكين وعدم إفلاتهم من العقاب.

وفي ظل غياب دعم المجتمع الدولي، واقتصار الدعم المقدم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان على عقد عدد محدود من الدورات التدريبية في مجال رفع القدرات - رغم أن نصوص قرارات مجلس حقوق الإنسان، وبالتحديد قراره الأخير رقم (A/HRC/RES/٣٦/٣١)، قد نص على تقديم الدعم للجنة في المجالات التقنية والاستشارية والقانونية إضافة إلى مجال رفع القدرات - إلا أن اللجنة تمكنت من تحقيق نتائج ملموسة في كافة المهام الموكلة إليها، خصوصا فيما يتعلق برصد وتوثيق الانتهاكات والتحقيق فيها، حيث بلغ إجمالي الحالات التي تم رصدها وتوثيقها وحفظها في قاعدة البيانات التابعة للجنة خلال الفترة من ٢٠١٨/٢/١م وحتى ٢٠١٨/٧/٣١م عدد (٤,٣٦٨) حالة موزعة على أكثر من (٣٠) نوعاً من الانتهاكات، أكملت اللجنة التحقيق في عدد (١,٩٠٠) حالة من الحالات التي تم رصدها، واستمعت خلال ذلك إلى أكثر من (٣,٨٠٠) مبلغ وضحية وشاهد، كما تطلّب ذلك من اللجنة الاطلاع على آلاف الوثائق والصور والفيديوهات، وتنفيذ العديد من النزولات الميدانية إلى مختلف المناطق بما فيها مناطق النزاع المسلح. واللجنة، من خلال هذا التقرير، تسعى إلى تسليط الضوء على أبرز ما قامت به، وما أنجزته من أعمال في مجالات الرصد والتوثيق والتحقيق في كافة الانتهاكات التي ارتكبت من قبل جميع الأطراف.

المحتويات

أولا: مقدمة..... ٦
ثانيا: المنهجيّة:..... ٦
ثالثا: السياق:..... ٧
على الصعيد السياسي:..... ٧
على الصعيد العسكري :..... ٨
على الصعيد الأمني:..... ٨
على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي:..... ٨
على الصعيد الإنساني:..... ٩
رابعا: علاقة اللجنة مع الجهات ذات الصلة بعملها:..... ٩
الحكومة اليمنية::..... ٩
التحالف العربي لدعم الشرعية :..... ١٠
جماعة الحوثي:..... ١٠
السلطة القضائية:..... ١٠
منظمات المجتمع المدني :..... ١١
المفوضية السامية لحقوق الإنسان:..... ١١
خامسا: أهم الأعمال التي أنجزتها اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير:..... ١٢
في الجانب التنظيمي والمؤسسي::..... ١٢
في مجال رفع القدرات::..... ١٣
في مجال الرصد والتوثيق:..... ١٣
في مجال التحقيق في الانتهاكات:..... ١٣
سادسا: نتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة::..... ١٤
القسم الأول: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني::..... ١٤
أولا: قتل وإصابة المدنيين:..... ١٤
ثانيا - تجنيد الأطفال:..... ٢٩
ثالثا: زراعة :الألغام::..... ٣٢
رابعا: الاعتداء على الأعيان الثقافية:..... ٤٠
خامسا: استهداف الطواقم الطبية والمنشئات الصحية والعاملين فيها::..... ٤٣
سادسا: التهجير القسري::..... ٥٠
سابعا: حصار المدنيين:..... ٥٢
القسم الثاني: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان:..... ٥٥
أولا: القتل خارج إطار القانون::..... ٥٥
ثانيا: الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري:..... ٦٠
ثالثا: التعذيب وسوء المعاملة::..... ٦٨
رابعا: تفجير المنازل::..... ٦٨
خامسا: الاعتداء على الحق في حرية الحركة والتنقل:..... ٧١
سادسا: الاعتداء على حرية الفكر والمعتقد :..... ٧٤
القسم الثالث: قصف الطائرات الأمريكية بدون طيار (الدرونز):..... ٧٨
سابعاً: التحديات (الصعوبات) :..... ٨٢
التوصيات::..... ٨٤

أولا: مقدمة

تقدّم اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان - من خلال تقريرها الخامس أهم نتائج عملها من التحقيقات التي قامت بها خلال الفترة من ١ فبراير ٢٠١٨م وحتى ٣١ يوليو ٢٠١٨م، وذلك بموجب الولاية والاختصاص المقررين لها للقيام بأعمال الرصد والتوثيق والتحقيق في جميع الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكب على كافة أراضي الجمهورية اليمنية، ومن جميع أطراف النزاع المسلح في اليمن، واستنادا إلى نص القرار الجمهوري رقم (١٤٠) لسنة ٢٠١٢م وتعديلاته.

وهذا التقرير يعد جزء لا يتجزأ من التقارير الأربعة السابقة التي أصدرتها اللجنة، ويُقرأ معها، خصوصا فيما يتعلق بمواضيع الولاية، والاختصاص، والإطار القانوني، والمنهجيّة، وأساليب العمل.

ويأتي إصدار هذا التقرير في سياق حرص اللجنة على إطلاع الرأي العام المحلي والدولي على نتائج أعمالها خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وهو التقرير العام الثاني التي تطلقه اللجنة خلال العام ٢٠١٨م، وبعد صدور القرار الجمهوري رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧م الخاص بتمديد فترة عمل اللجنة لمدة عامين، وقرار مجلس حقوق الإنسان رقم (A/HRC/RES/٣٦/٣١) الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٩م، بالإضافة إلى تقريرها النوعي الخاص بالسجون والمعتقلات، والذي سيتم إطلاقة بالتزامن مع إطلاق هذا التقرير. وسيتناول الانتهاكات المتعلقة بتقييد الحرية والمعاملة اللاإنسانية خلال فترة الحرب.

ثانيا: المنهجيّة

تؤكد اللجنة على التزامها بالمنهجيّة المنصوص عليها في قرار إنشائها، والمبيّنة في تقاريرها الأربعة السابقة، والتي أكدت فيها على الالتزام بمعايير التحقيق الدوليّة المطبقة في اللجان المماثلة، ومن أهمها الشفافية والاستقلالية والحياد والموضوعية والمهنية، كما تلتزم اللجنة - في أعمال الرصد والتحقيق التي تقوم بها - بوسائل العمل المقرة في التشريعات الوطنية ومن أبرزها: تلقي الشكاوى، وإجراء المقابلات المباشرة مع الضحايا وذويهم، والاستماع إلى الشهود، والنزول والمعاينة لأماكن الانتهاكات، والاستعانة بالخبراء والتقارير والشهادات الصادرة من الجهات المختصة، كما تعتمد اللجنة ضمن منهجيّة عملها على التعاون مع منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق برصد توثيق الانتهاكات، والإبلاغ عنها، واستلام

التقاريـر وفحصهـا وتحليهـا، كـما تعمـل اللجنـة - في سـبيل الوصـول إلى الحقيقيـة - عـلى اتخـاذ الإجـراءات القانونيـة الكفيلـة بضـمان الحفـاظ عـلى سريّـة المعلومـات وسـلامة الشـهود والضحايـا وذويهـم.

ثالثا: السياق

اسـتكمالا لمـا تضمنتـه التقاريـر السـابقة الصـادرة عـن اللجنـة بشـأن السـياق العـام للأوضـاع التـي مـرت وتمـر بهـا اليمـن خـلال الفـترة الماضيـة، ارتـأت اللجنـة أنـه مـن الـضرورة بمـكان أن يتضمـن تقريرهـا هـذا الإشـارة إلى بعـض أهـم المسـتجدات السياسـيّة والعسـكريّة والاقتصاديّـة والاجتماعيـة التـي أثـرت عـلى الوضـع العـام ووضـع حقـوق الإنسـان في اليمـن بشـكل خـاص، والتـي مـن أهمهـا مـا يـأتي:

<u>على الصعيد السياسي:</u>

شـهدت اليمـن خـلال الفـترة التـي يغطيهـا التقريـر عـدد مـن الأحـداث السياسـية الهامـة، مـن أبرزهـا قيـام مجلـس الأمـن في فبرايـر المـاضي بتعيـين السـيد / مارتـن غريفيـت مبعوثـا أمميـا جديـدا لليمـن خلفـا للمبعـوث السـابق / إسـماعيل ولـد الشـيخ. وعـلى الرغـم مـن مـرور مـا يزيـد عـلى خمسـة أشـهر مـن تاريـخ تعيينـه وقيامـة بعـدة زيـارات إلى صنعـاء وعـدن والريـاض، والتقائـه بعـدد مـن القيـادات في الحكومـة الشرعيـة وجماعـة الحـوثي، إلا أنـه - وحتـى كتابـة هـذا التقريـر - لم تُعقـد أي جولـة مفاوضـات بـين الأطـراف يمكـن القـول معهـا بـأن هنـاك أمـل في الوصـول قريبـا إلى اتفـاق سـلام في اليمـن.

<u>على الصعيد العسكري :</u>

شـهدت الفـترة التـي يغطيهـا التقريـر حصـول بعـض المتغـيرات في ميـزان القـوى عـلى الأرض لصالـح القـوات المسـلحة التابعـة للحكومـة مدعومـة بقـوات التحالـف العـربي، حيـث تمكنـت قـوات الجيـش الوطنـي في جبهـة السـاحل الغـربي مـن السـيطرة عـلى مديريـات «التحيتـا» و«حيـس»، وأجـزاء واسـعه مـن مديريـات «الدريهمـي» و«زبيـد» وصـولا إلى مشـارف مدينـة الحديـدة، وبالتحديـد السـيطرة عـلى مطـار مدينـة «الحديـدة» الـدولي، كـما حققـت القـوات المسـلحة التابعـة للحكومـة بعـض التقـدم في محافظتـي «البيضـاء» و«صعـدة»، حيـث تمكنـت القـوات الحكوميـة في محافظـة «البيضـاء» مـن السـيطرة عـلى مديريـة «الجريبـات» وسـوق «قانيـة» ووصـولا إلى بعـض المناطـق في مديريتـي «السـوادية» و«الملاجـم»، كـما تمكنـت القـوات الحكوميـة في محافظـة «صعـدة» مـن السـيطرة عـلى بعـض المناطـق في مديريـات «كتـاف» و«باقـم» و«البقـع».

على الصعيد الأمني:

شهدت عدد من المحافظات الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية، وعلى وجه الخصوص محافظات «عدن» و«تعز» و«لحج» – في الفترة التي يغطيها التقرير- عددا من مظاهر الانفلات الأمني من بينها ارتفاع حالات الاغتيالات التي طالت أئمة المساجد، والقيادات الحزبية، وبعض المنتمين للسلك الأمني والعسكري، كما وجهت الاتهامات إلى بعض الألوية والوحدات العسكرية والأمنية التابعة للحكومة الشرعية في كل من «عدن» و«تعز» و«مارب» و«حضرموت» والقوات الموالية، لما يسمى بالمجلس الانتقالي الجنوبي، إضافة إلى بعض الوحدات العسكرية والأمنية المدعومة من قبل قوات التحالف العربي، بارتكاب عدد من الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان تمثلت في الاعتقالات التعسفية، والاختفاء القسري، والتعذيب، وتقييد حرية التنقل، على مداخل محافظة «عدن»، وبعض المحافظات الجنوبية، إضافة إلى بعض المضايقات والانتهاكات التي يتعرض لها بعض المسافرين في نقاط تفتيش في محافظة «مارب».

على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي:

استمر تدهور سعر العملة اليمنية أمام العملات الأجنبية، ووصل - خلال الفترة التي يغطيها التقرير - إلى مستويات غير مسبوقة، حيث وصل سعر الدولار الأمريكي أكثر من (٥٢٠) ريال، وبنسبة زيادة تصل إلى (١٥٠٪)، مقارنة بما كان علية قبل اندلاع الحرب، ومما لاشك فيه أن هذا الانهيار الكبير في سعر العملة ترتب علية زيادة أسعار المواد الغذائية والمحروقات ومعظم الخدمات الأساسية، وهو ما ضاعف من معاناة المواطنين، خصوصا في المناطق التي تقع تحت سيطرة جماعة الحوثي، والتي لم يتم فيها صرف مرتبات للموظفين التابعين للدولة سواء من قبل جماعة الحوثي أو من قبل الحكومة الشرعية. وفي حين شهدت بعض المحافظات الخاضعة لسيطرة الحكومة شيئا من التحسن في بعض الخدمات مثل التعليم والكهرباء والمياه، استمرت المدارس والجامعات في المناطق التي تحت سيطرة جماعة الحوثي مقفلة، وتوقف عدد كبير من الطلاب عن الالتحاق بالتعليم بسبب عدم استلام المعلمين لرواتبهم لأكثر من عامين. وأدى استمرار الحرب وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية والصناعية في معظم المحافظات إلى إقفال معظم المشاريع، وتسريح العاملين فيها، مما تسبب في زيادة نسبة البطالة، وارتفاع مستوى الفقر في اليمن ووصوله إلى أعلى المستويات.

على الصعيد الإنساني:

لا شك أن استمرار الحرب، التي دخلت عامها الرابع في اليمن، قد ألقت بظلالها السلبيّة على الوضع الإنساني في عموم مناطق ومحافظات الجمهورية. وعلى الرغم من التحسن النسبي في مستوى بعض الخدمات الصحيّة والتعليميّة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وانخفاض عدد حالات الإصابة بالأمراض الوبائية كالكوليرا وحمى الضنك وغيرها من الأمراض المعدية في عموم المحافظات، إلا أن اتساع دائرة الحرب واشتداد العمليات العسكرية في بعض المناطق، خصوصا في محافظة «الحديدة»، أدى إلى نزوح الآلاف من المواطنين، ومغادرتهم لمناطقهم، الأمر الذي تسبب في تعرض هؤلاء النازحين للعديد من المشاكل الصحيّة والغذائية والأمنية، لاسيما في ظل غياب أي دور للحكومة، وعجز المنظمات الإنسانية العاملة في مجال الإغاثة والمساعدات الإنسانية عن توفير الحد الأدنى من متطلبات النازحين.

رابعا: علاقة اللجنة مع الجهات ذات الصلة بعملها:

حرصت اللجنة، ومنذ بداية عملها، على التواصل مع جميع أطراف النزاع في اليمن دون استثناء، وكذلك الجهات ذات العلاقة بعملها وبوضع حقوق الإنسان، بما يساعدها في تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله وهو التحقيق في كافة انتهاكات حقوق الإنسان والوصول إلى جميع الضحايا في الجمهورية اليمنية، وهو الأمر الذي سارت عليه اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير وذلك على النحو الآتي:

الحكومة اليمنية:

استمرت اللجنة - خلال الفترة التي يغطيها التقرير - في التواصل مع عدد من الجهات المسؤولة في الحكومة اليمنية، والتي لها علاقة بعملها، خصوصا فيما يتعلق ببيانات المستشفيات والكشوفات والتقارير الطبية والجنائية والأمنية، إضافة إلى الاستفسار عن بعض الوقائع المنسوبة إلى الأجهزة الأمنية أو الوحدات العسكرية التابعة للحكومة الشرعية، وذلك عبر المذكرات الرسميّة والمقابلات المباشرة، حيث قامت اللجنة بعقد عدد من الاجتماعات مع كلا من: رئاسة هيئة الأركان، ونائب رئيس الوزراء وزير الداخلية، ونائب وزير الداخلية، إضافة إلى اللقاء مع محافظي محافظات «مأرب» و«تعز» و«حضرموت»، ورئيس فريق قوات مكافحة الإرهاب بمحافظة «عدن»، وقائد الشرطة العسكرية بمحافظة «تعز»، كما التقت اللجنة بمدراء أمن محافظات «عدن» و«حضرموت» و«تعز» و«مأرب»

و»شبوة» و»لحج»، وبعض مديريات الساحل الغربي من «تعز» و»الحديدة» لمناقشة الانتهاكات الماسة بالحريّة، والحق في التنقل والحركة، وغيرها من الانتهاكات.

التحالف العربي لدعم الشرعية

استكمالا لأنشطة التواصل التي تقوم بها اللجنة مع قيادة قوات التحالف العربي بهدف استلام الردود الخاصة بالاستفسارات المتعلقة بالوقائع المنسوبة إليهم، فقد قامت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بإرسال عدد من الكشوفات الخاصة بالوقائع التي تحقق فيها عبر ضابط الاتصال المعين من قبل قيادة التحالف، كما عقدت اللجنة لقاء مع رئيس أركان قوات التحالف بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٢م، تم خلاله مناقشة سبل توفير المعلومات التفصيلية المرتبطة بظروف ووقائع ادعاءات الانتهاكات المنسوبة إلى قوات التحالف، وضرورة توفيرها والرد على الاستفسارات الموجه من اللجنة خلال المواعيد المحددة، وبما يخدم سير التحقيقات. كما عقدت اللجنة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٨م لقاء مع الفريق المشترك لتقييم الحوادث، والمعني بالتحقيق في الوقائع المتعلقة بقصف الطيران وتقييمها، حيث ناقش اللقاء آلية التعاون، وردود فريق التقييم السابقة على استفسارات اللجنة الخاصة بالوقائع المنسوبة إلى طيران التحالف العربي، كما تلقت اللجنة من الفريق الرد على الاستفسارات بشأن (٦٥) واقعة من إجمالي (١٢٠) واقعة استفسرت عنها اللجنة.

جماعة الحوثي

حرصت اللّجنة دوما على التواصل مع كافة الأطراف، ومن بينها جماعة الحوثي، بما يخدم أعمال التحقيق التي تقوم بها اللجنة، وهو ما أكدته اللجنة في تقاريرها الأربعة السابقة، إلا أنه - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير والتقارير السابقة - لم يحدث أي تجاوب من قبل جماعة الحوثي بخصوص تعيين ضابط اتصال لاستلام الاستفسارات المرسلة من اللجنة أو الرد عليها، ورغم ذلك استمرت اللجنة - عبر فريق الرصد التابع لها - بالقيام بأعمال الرصد والتوثيق، والنزول الميداني، ومقابلة الضحايا والشهود، في كافة الانتهاكات التي تقع في جميع المحافظات والمناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي.

السلطة القضائية

وفقا للقرار الجمهوري رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧م بشأن إعادة تشكيل اللجنة والذي نص في المادة (٥) منه على أن تحيل اللجنة القضايا التي أكملت التحقيق فيها إلى النيابة العامة من أجل استكمال التحقيقات، والإحالة إلى المحاكم وفقا لقانون الإجراءات الجزائية، وقانون

الجرائم والعقوبات، عقدت اللجنة عددا من اللقاءات مع النائب العام لدراسة آلية تسليم الملفات التي انتهت اللجنة من التحقيق فيها، وبتاريخ ٢٠١٨/٧/٥م، تم توقيع محضر بين اللجنة الوطنية للتحقيق والنيابة العامة بشأن آلية تسليم الملفات، ومتابعة اللجنة لما تم بشأنها. وبناء عليه قامت اللجنة بتسليم النيابة العامة دفعة أولى من الملفات المعلن عنها، وعدد (٦٠٠) ملف من ملفات القضايا التي انتهت اللجنة من التحقيق فيها ، كما قامت الفرق الميدانية التابعة للجنة بعدد من الزيارات الميدانية للتفتيش على أوضاع السجون بمشاركة رؤساء ووكلاء النيابات في محافظات «تعز» و«شبوة» و«عدن» و«مارب».

منظمات المجتمع المدني

استمرت اللجنة في التعاون والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني المحليّة والدوليّة العاملة في مجالي حماية حقوق الإنسان لاسيما الرصد والتوثيق. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير عقدت اللجنة لقاءات مع كل من رابطة أمهات المختطفين وأمهات المعتقلين في كل من مكتب اللجنة الرئيسي في «عدن» وفرع اللجنة في «تعز»، إضافة إلى اللقاء برابطة المعتقلين، وقيام عدد من رؤساء منظمات المجتمع المدني بزيارة مكتب اللجنة، والاجتماع مع رئيس وأعضاء اللجنة، وتسليم عدد من البلاغات حول بعض الأحداث والانتهاكات، كما استلمت اللجنة كشوفات رسمية من رابطة أمهات المعتقلين تحوي أسماء وبيانات عدد (٢,٤٦٨) معتقلا، مرفق بها عددا من استمارات الرصد التي قامت بها الرابطة والخاصة بالضحايا.

وفي مجال تبادل الخبرات، نظمت اللجنة ورشة تدريبية لعدد (١٠) من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الرصد والتوثيق في محافظة «تعز»، إضافة إلى مشاركة عدد (١٧) منظمة من منظمات المجتمع المدني في جلسة الاستماع لضحايا الألغام التي عقدت في «تعز»، والخروج بتوصيات لحماية وإنصاف الضحايا. فيما استقبلت اللجنة أيضا عبر البريد الإلكتروني الرسمي للجنة عددا من التقارير الصادرة عن منظمات محلية ودولية تتعلق بحالة حقوق الإنسان في اليمن والصادرة عنها خلال فترة التقرير، وقامت بتحليلها، وتوجيه الراصدين التابعين للجنة متابعة الوقائع التي ذكرت فيها.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان

طبقا لقرار مجلس حقوق الإنسان رقم (A/HRC/RES/٣٦/٣١)، الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٩م، فقد كان ينبغي على المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقديم الدعم إلى اللجنة في مجال

رفع القدرات والمساعدة التقنية والمشورة والدعم الاستشاري والدعم القانوني. ومع أن اللجنة قد تقدمت برؤيتها إلى المفوضية بشأن تنفيذ القرار فور صدوره من مجلس حقوق الإنسان، وتم التأكيد على ذلك في اللقاء الذي جمع بين اللجنة والمفوضية في «أديس أبابا» بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٥م، والذي تم فيه الاتفاق على أن تقوم المفوضية بتقديم الدعم التقني إلى اللجنة ممثلا بتوفير عدد من أجهزة الاتصالات لراصدي اللجنة، إضافة إلى توفير خبير في مجال الأسلحة، وخبير في القانون الدولي الإنساني لتقديم الاستشارات الفنية والقانونية إلى اللجنة، فضلا عن عدد من الدورات التي التزمت المفوضية بتقديمها لطاقم اللجنة في عدد من المواضيع، بحيث يتم تنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه قبل نهاية شهر يونيو ٢٠١٨م، وهو الأمر الذي تم تأكيده في لقاء اللجنة بالمفوضية في عمان، وبحضور نائب السفير الهولندي في مارس ٢٠١٨م. وفي حين التزمت المفوضية بتنفيذ بعض من الدورات التدريبية المتفق عليها لأعضاء اللجنة، وفريق التحقيق المساعد، والطاقم الفني والإداري وفريق الرصد الميداني، فإن اللجن توضح انها لم تتلق أي دعم أو مساعدة في بقية المجالات التي وردت في قرار مجلس حقوق الإنسان، ومنها المشورة والخبرات والدعم التقني والفني، والتي لا تقل أهمية عن بناء القدرات، إن لم تكن أكثر أهمية منه.

واللجنة إذ تعبر عن تقديرها للجهود التي يبذلها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لتنفيذ عدد من الأنشطة في مجال بناء القدرات، إلا أنها تتطلع إلى مزيد من التعاون، من المفوضية بما يساعد اللجنة على القيام بالمهام المنوطة بها.

خامسا: أهم الأعمال التي أنجزتها اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير

استطاعت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير تنفيذ عدد من الأنشطة المدرجة في خطّتها السنوية للعام ٢٠١٨/٢٠١٧م، والتي تهدف إلى قيام اللجنة بالمهام الموكلة إليها وفقا لقرار إنشائها، والمتمثلة في التحقيق في كافة الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان التي حدثت وتحدث في كافة أراضي الجمهورية اليمنية، حيث قامت اللجنة بالآتي:

<u>في الجانب التنظيمي والمؤسسي:</u>

واصلت اللجنة مراجعة البنى التنظيمية الخاصة بها، حيث تم تعديل لائحة الرصد والتوثيق لتتوافق مع مبادى ومعايير ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتشريعات الوطنية النافذة ذات العلاقة. واستجابة من اللجنة لظروف الحرب وامتدادها لمناطق عدة، قامت اللجنة خلال فترة التقرير بزيادة عدد الراصدين

والمتطوعين، وذلك لتغطية الأحداث والنزول الميداني إلى لمقابلة الضحايا ورصد الانتهاكات أولا بأول في تلك المحافظات والمناطق، كما أنهت اللجنة عملية الفرز والمسح الضوئي لجميع الملفات الخاصة بوقائع الانتهاكات التي تم رصدها والتحقيق فيها من قبل اللجنة، وحفظ كافة الوثائق وأرشفتها إلكترونيا في سيرفرات اللجنة، وسيرفرات احتياطيه لضمان الحفاظ على المعلومات وسريتها.

في مجال رفع القدرات:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت اللجنة بعقد ورشة عمل تدريبية داخلية لراصديها من جميع المحافظات بمحافظة «عدن» بتاريخ ٢٠١٨/٤/٧م، وذلك بهدف تقييم مستوى عملية الرصد والتوثيق، وتحسين مخرجاتها الكميّة والنوعيّة إضافة إلى عدد من الدورات الخاصة بالمتطوعين والراصدين الجدد الملتحقين باللجنة، كما تلقى طاقم اللجنة من المحققين، المساعدين، والطاقم الإداري، ووحدة المعلومات تدريب عبر المفوضية السّامية بمجالات الرصد والتحقيق، كما شاركت اللجنة بتقديم يوم تدريبي لأعضاء النيابة العسكرية في برنامج رفع القدرات الذي قامت به السلطة القضائية.

في مجال الرصد والتوثيق

كثّفت اللجنة جهودها خلال فترة التقرير لزيادة أعمال الرصد والتوثيق، والوصول إلى الضحايا في جميع المناطق، وذلك عبر ما يزيد عن (٣٦) راصدا يتواجدون بكافة محافظات الجمهورية. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير تمكنت اللجنة من القيام بأعمال الرصد والتوثيق لما يزيد على (٤,٣٦٨) حالة ادعاء بالانتهاك في مختلف محافظات الجمهورية، واستمعت - خلال ذلك - إلى ما يزيد عن (٣,٨٠٠) شاهد ومبلغ، واطلعت على حوالي (٥,٧٠٠) وثيقة تم حفظها في ملفات الانتهاكات، فضلا عن المئات من الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو المتعلقة بالانتهاكات، والتي تم مراجعتها وتحليلها ومن ثم حفظها ضمن قاعدة بيانات اللجنة.

في مجال التحقيق في الانتهاكات

نجحت اللجنة – من خلال فريق الرصد والتوثيق التابع لها – من الوصول الميداني إلى مناطق جديدة في مختلف المحافظات اليمنية للتحقيق في الانتهاكات التي وقعت فيها، وهو ما انعكس إيجابيا على نسبة ونوعية التحقيقات التي تجريها اللجنة. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير تمكنت اللجنة من الانتهاء من التحقيق في عدد (١,٩٠٠) حالة ادعاء تم

رصدها من قبل اللجنة، توزعت على أكثر من (٣٠) نوعا من أنواع الانتهاكات التي منحتها اللجنة الأولوية في أعمال الرصد والتوثيق والتحقيق.

سادسا: نتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة:

القسم الأول: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني

يوصف النزاع المسلح الذي يجري حاليا في اليمن بكونه نزاعاً غير دولي، وبالتالي فإن القوانين والتشريعات الوطنية فضلا عن أحكام القانون الدولي الإنساني وتحديدا أحكام المادة (الثالثة) المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع هي التي يجب تطبيقها والالتزام بها من قبل أطراف النزاع، إضافة إلى أحكام البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م، المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، كما أن كل الأطراف ملزمة أيضا باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي المطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية، وما يتضمنه من قواعد تتعلق بمبدأ التمييز والتناسب، ومعاملة المدنيين، والأشخاص العاجزين عن القتال، والمعاملة الإنسانية، وتنظيم أساليب القتال، ووضع الأشخاص والأعيان المحميين.

وعلى الرغم من كل التحديات التي واجهتها اللجنة فيما يتعلق بالتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني، فقد تمكنت من تحقيق نجاحات كبيرة في هذا الجانب، وأنهت تحقيقاتها في عدد كبير من الحالات التي تم رصدها، أو رفعها إليها من قبل الراصدين، أو من قبل منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال، وسيعرض التقرير فيما يأتي بعضا من أهم القضايا والانتهاكات المتعلقة بادعاءات انتهاك القانون الدولي الإنساني التي حققت فيها اللجنة:

نماذج لأهم التحقيقات التي قامت بها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني:

أولا: قتل وإصابة المدنيين

شددت التشريعات الوطنية والمواثيق والاتفاقيات الدولية على ضرورة حماية المدنيين من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية، وعدم جواز تعرضهم للهجوم أو التهديد به أو بث الذعر بينهم. وتأسيسا على ذلك، واستنادا إلى نص المادة (٣) المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع، والفقرات (١ - ٣) من المادة (١٣) من البرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات

جنيف المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الغير دولية، أولت اللجنة هذا الانتهاك حيزاً كبيراً من جهودها في الرصد والتوثيق والتحقيق، لما لهذا النوع من الانتهاكات من آثار سلبية سواء من ناحية عدد الضحايا أو نوعية الضرر الذي تخلفه الهجمات الخاطئة أو العشوائية أو المقصودة على المدنيين والأحياء السكنية والمتمثلة في القتل والإصابات وإثارة الرعب بين المواطنين. وقد انعكس اهتمام اللجنة بهذا النوع من الانتهاكات على نتائج الرصد والتحقيق الذي قامت بها، حيث بلغ إجمالي الحالات التي تم رصدها من قبل اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير والمحددة بستة أشهر:

عدد (٩٣٩) واقعة قتل وإصابة لمدنيين، سقط فيها (١,٠٤٥) ضحية منهم (٣٩٢) قتيلاً، بينهم (٤٢) امرأة و (٩٢) طفلاً، إضافة إلى (٦٥٣) جريحاً منهم (١٤٨) طفلاً و(٧٥) امرأة، وتوزعت المسؤولية بين أطراف النزاع المسلح وفقا للآتي:

عدد (١٩٥) قتيلاً و (٤٩١)جريحًا تقع المسؤولية فيها على جماعة الحوثي

عدد (١٩٧) قتيلا و(١٦٢) جريحا تقع المسؤولية فيها على طيران التحالف العربي والقوات التابعة للحكومة.

أ. أنماذج لوقائع قتل وإصابة المدنيين التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة والتي تقع المسؤولية فيها على جماعة الحوثي وقوات صالح:

١) واقعة مقتل راصدة اللجنة الوطنية رهام بدروزميلها مؤمن سعيد - مديرية صالة – محافظة تعز بتاريخ ٢٠١٨/٢/٨م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما أثبتته الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بأنه في تمام الساعة (١١:٥٠) صباحا بتاريخ ٢٠١٨/٢/٨م، تم استهداف راصدة اللجنة الوطنية للتحقيق رهام بدر في منطقة النجد - ابعر بمديرية صالة محافظة تعز، والضحية مؤمن سعيد، والضحية احمد عبد الفتاح برصاص مضاد للطيران أثناء عودتهم من منطقة أبعر مديرية صالة، مما أدى إلى مقتل الضحية رهام بدر وزميلها مؤمن سعيد وإصابة الضحية احمد عبد الفتاح علي.

أسماء الضحايا:

م	الاسم	العمر
١	رهام بدرمحمد عبدالواسع	٣٢
٢	مؤمن سعيد رسام	٢٦
٣	احمد عبدالفتاح علي	٢٥

وبحسب ما ورد في إفادة الضحيّة المصاب، وما جاء في شهادة شهود الواقعة الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم: (س. أ. م.)، و(ا. ع. أ.)، وبحسب ما تضمنه ملف التحقيق الخاص بفريق التحقيق الميداني المكلف بالنزول إلى مكان الواقعة من قبل اللجنة، فإنه وفي حوالي الساعة (٩:٣٠) صباحا بتاريخ ٢٠١٨/٢/٨م، تحركت الراصدة رهام بدر مع عدد من النشطاء والعاملين في المجال الإنساني عبر قافلة غذائية، وذلك لتقديم المساعدة الغذائية لبعض الأسر في منطقة أبعر التابعة لمديرية صالة التي يتواجد فيها بعض الأسر غير القادرة على النزوح، وبغرض رصد الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون في المنطقة بسبب الحرب.

وعند إكمال الفريق لمهمتهم وعودتهم من قرية ابعر في منطقة النجد في حوالي الساعة (١١:٥٠) تقريبا، تم إطلاق النار عليهم من اتجاه تبة السلال التي تسيطر عليها جماعة الحوثي من سلاح متوسط، يُرجح أنه من مضاد طيران يستخدم من قبل جماعة الحوثي كسلاح للقنص، حيث أصابت الطلقة الأولى الضحية مؤمن سعيد في رأسه وأدت إلى تهشم رأسه بالكامل وتناثر أجزاءه لدرجة أنه لم يتم التعرف على ملامح وجهه، كما أصيب الضحية بطلقة أخرى أدت إلى قطع إحدى يديه. وفي نفس اللحظة أصابت طلقة ثالثة خصر الضحية رهام بدر أدت إلى خروج أحشائها وسقوطها على الأرض، كما أصيب الضحية احمد عبدالفتاح بشظايا إحدى الطلقات في ظهره عند محاولته الاختباء من القصف، ولم يتمكن أحد من الوصول إلى المكان انتشال جثتيهما إلا بعد مرور حوالي (٤٥) دقيقة، حيث استطاع طاقم عسكري تابع للجيش الوطني من الوصول إلى المكان، لمساعدة الضحايا، وإيصالهم إلى مستشفى الثورة. وقد تبين من خلال تقريري الخبير العسكري والطبيب الشرعي المكلفين بالنزول وفحص الجثث والشظايا أن السلاح الذي تم استخدامه في استهداف الضحيتين هو سلاح معدل متوسط أو ما يسمى بمضاد طيران يستخدم من قبل جماعة الحوثي للقنص أو استهداف الأهداف البعيدة ، كما أنه - وبحسب إفادات الشهود - فإنه لا يوجد أي هدف عسكري في المكان الذي تم فيه استهداف الضحايا، وأنه عبارة عن طريق يستخدم للوصول إلى القرى المجاورة، وهو من المناطق التي تخضع لسيطرة الجيش الوطني، ويتم قصفها بشكل متواصل من قبل المسلحين التابعين لجماعة الحوثي.

النتيجة:

وفقا لما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من قبل اللجنة، وما ورد في التقرير الجنائي للطبيب الشرعي المكلف من اللجنة، تبين أن جماعة الحوثي

هـي المسـؤولة عـن هـذا الانتهـاك، وبالتحديـد عنـاصر الجماعـة المتواجديـن في تبـة السـلال التـي تقـع تحـت سـيطرة مسـلحي جماعـة الحـوثي.

٢)و اقعة استهداف مدنيين بالشارع العام مدينة مأرب – بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٢م

تتلخـص الواقعـة، بحسـب مـا تضمنـه ملـف الواقعـة لـدى اللجنـة، وبحسـب مـا تثبتـه الوثائـق والتقاريـر المرفقـة بالملـف، بأنـه في تمـام السـاعة الواحـدة ليـلا بتاريـخ ٢٠١٨/٥/٢٢م، سـقط صـاروخ مـن نـوع كاتيوشـا عـلى الشـارع العـام بمدينـة مـارب جـوار جامـع عذبـان، وهـو مـن الشـوارع المزدحمـة بالمـارة والمحـلات التجاريـة خصوصـا خـلال شـهر رمضـان مـما أدى إلى مقتـل (٦) أشـخاص وإصابـة (٢٢) آخريـن - مـن بينهـم ثلاثـة أطفـال - بجـروح مختلقـة.

أسماء القتلى		
م	الاســـــم	العمر
١	مختار غالب عبده العليمي	٣٨
٢	شهاب فؤاد حسن رسام	٢٣
٣	توفيق قائد احمد الكحل	٢١
٤	نصيب سيف علي ناصر	٢١
٥	حفظ الله محمد محمد البربري	٢٥
٦	حلمي محمد احمد الغراب	٣٠

الجرحى			
م	الاســـــم	العمر	نوع الإصابة
١	مرسل سالم صالح العقيلي	٢٢	إصابة في الرجلين
٢	عبيد محسن علي قصيله	١٨	شظايا متفرقة في الجسد
٣	حميد عبدالله محمد قصيله	٥٠	شظايا في الصدر
٤	سامح عبدالملك العبسي	٢٩	شظايا في الراس
٥	صدام محمد عبدالله الدميني	٤٢	شظايا متفرقة في الجسد
٦	فاروق فيصل صالح الصايل	١٢	شظايا في الراس
٧	صالح محمد علي العطار	٣٢	شظايا متفرقة في الجسد
٨	اسامه هائل علي عبدالرحمن	١٤	شظايا في الورك والأعضاء التناسلية
٩	امين محمد احمد ثابت	٤٢	الرجل اليسرى
١٠	عبدالرحمن عبدربه علي أبو عشه	٣٥	شظايا متفرقة في الجسد

١١	هشام عبدالله الذبحاني	٢٨	شظايا متفرقة في الجسد
١٢	حميد محمد احمد الرمح	٢٢	شظايا في الراس
١٣	وليد عبد العزيز مرشد احمد	٢٤	شظايا متفرقة في الجسد
١٤	علي محمد علي قايد	٦٢	شظايا في اليد اليسرى
١٥	منصور عباد سيد مفتاح	٢٥	شظايا في الرجل اليسرى
١٦	مبروك سالم صالح عوض	٢٣	شظايا متفرقة بالجسد
١٧	محمد محمد عبدالحميد سعيد	٢٩	شظايا في الظهر
١٨	حمودي محمد إبراهيم كداش	٣٨	شظية في الرجل اليسرى
١٩	هدية علي محمد الحواري	٢٢	شظية في الحوض
٢٠	عبده إسماعيل علي عياش	٢٢	شظايا متفرقة
٢١	منيب علي قائد عدلان	١٨	شظايا في الظهر
٢٢	نصار حسن محمد سالم	١٣	شظايا في الرجل اليمنى واليسرى

وبحسب ما ورد في إفادات الضحايا وذويهم، وما جاء في شهادات الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (م. م. ع. أ. ع.)، و(س. أ. م. هـ.)، و(ح. م. أ. ك.)، و(ع. أ. ع. ش.)، و(س. ن. ع. م.)، بأنه وفي حوالي الساعة (١:٠٠) ليلا بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٢م، تم سماع صوت انفجار قوي، تبين أنه لصاروخ من نوع كاتيوشا، سقط في الشارع العام جوار جامع عذبان، والمكتظ بالباعة والمتسوقين، خاصة وأن الواقعة كانت في شهر رمضان، وفي الوقت الذي يشهد فيه الشارع حركة كبيرة من المواطنين. وأدى سقوط الصاروخ وتطاير شظاياه إلى مقتل عدد (٦) أشخاص وإصابة (٢٢) آخرين، وشوهدت بعض جثث الضحايا مقطعة إلى أشلاء صغيرة. وعلى الفور سارع المواطنون إلى مكان الواقعة، وقاموا بإسعاف الجرحى ونقل الجثث إلى مستشفى الهيئة بمارب والمستشفى العسكري. ومن خلال ما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من قبل اللجنة، وما ورد في إفادات سكان الحي الذين تم الاستماع إليهم، فان الحي الذي سقط فيه الصاروخ هو عبارة عن حي سكني وتجاري في وسط مدينه مأرب، ولا توجد فيه أي أهداف أو ثكنات عسكرية، كما تبين، من خلال نوعية الصاروخ وزاوية واتجاه سقوطه، أن مصدر إطلاقة هو من شمال غرب مدينة مارب وتحديدا من منطقة جبل هيلان والذي تسيطر عليه جماعة الحوثي.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، والأدلة التي حصلت عليها، وأقوال أبناء الحي والمسعفين والشهود والضحايا وذويهم، والتقارير الطبية المرفقة، وتقرير النزول الميداني لمحل الواقعة من قبل فريق الرصد المكلف من قبل اللجنة، ومعاينه بقايا الصاروخ واتجاه سقوطه، والصور الفوتوغرافية المرفقة، تأكد صحة الواقعة، وأن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي المتمركزة في جبل هيلان شمال غرب مدينة مأرب.

٣) واقعة قصف قرية شحط – الضباب محافظة تعز بتاريخ ٢٠١٨/١/١١م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف الحالة لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه وفي تمام الساعة (٥:٣٠) مساءا بتاريخ ٢٠١٨/١/١١م، تم استهداف قرية شحط الواقعة في عزلة الضباب بمديرية صبر – الموادم محافظة تعز بصاروخي كاتيوشا انفجر أحدهما مما أدى إلى مقتل امرأتين وطفلين:

القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	والية ثابت بكر احمد	٤٠ سنة
٢	حُسن محمد احمد عبده	٣٥ سنة
٣	جلال عبد الله عبد الخالق	١٥ سنة
٤	تهاني عبد الله عبد الخالق	١٣ سنة

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا، وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني المكلف من قبل اللجنة وما جاء في شهادات الشهود الذي تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (ف. ع. غ. س.)، و(ع. أ. ع.)، فإنه في مساء يوم الخميس (٥:٣٠) بتاريخ ٢٠١٨/١/١١م، سقط صاروخ كاتيوشا في قرية شحط بالضباب قادما من جهة منطقة الربيعي التي تتمركز فيها جماعة الحوثي، أدى إلى مقتل عدد من الضحايا وهم من النساء والأطفال والمنطقة عبارة عن قرية يسكنها رعاة أغنام مدنيون ولا توجد فيها أي أهداف عسكرية أو ثكنات تابعة للجيش الوطني أو للمقاومة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، والأدلة التي حصلت عليها، وأقوال الشهود وذوي الضحايا، والتقارير المرفقة، ومعاينة بقايا المقذوف، واتجاه سقوط المقذوف، تأكد ثبوت صحة الواقعة، كما تم تحديد الجهة مصدر الصاروخ والكاتيوشا بأنها جماعة الحوثي وقوات صالح المتمركزة في منطقة الربيعي محافظة تعز.

٤) و اقعة قتل المدنيين/ اكرم محمد احمد عبده الفقية وجلال حسن علي اسماعيل – جراء سقوط قذيفة في محافظة الضالع – قعطبة – مريس – وادي يعيس:

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما جاء في إفادات المبلغين وما ورد في شهادات الشهود ومنهم (ع. ع. ن. م.)، و (ع. أ. ح.)، و (ع.ع. م.)، فإنه في حوالي الساعة (٧:٠٠) صباحا بتاريخ ٢٠١٧/٧/٢٨م، كان الضحيتان متجهان إلى وادي يعيس لأداء عملهما اليومي، وعند وصولهما إلى الوادي سقطت بالقرب منهما قذيفة هاون أطلقت عليهما من أحد المواقع المقابلة، والتي يتمركز فيها مسلحي جماعة الحوثي، مما أدى إلى أصابتهما بالعديد من الشظايا التي تسببت لهما بجروح بالغة في أجزاء كثيرة من جسديهما، وأدت إلى وفاتهما، كما أنه ووفقا لإفادات شهود الواقعة، وما تضمنه تقرير فريق اللجنة المكلف بالنزول الميداني إلى مكان حدوث الواقعة، فإن المنطقة التي سقط فيها الضحيتين هي منطقة زراعية، ولا يوجد فيها أي هدف أو ثكنة عسكرية .

القتلى:			
م	اسم القتيل	العمر	ملاحظات
١	أكرم محمد احمد عبده الفقيه	٣٠ سنة	توفي جراء شظايا قذيفة هاون أصيب بها
٢	جلال احمد حسين علي إسماعيل	٣٩ سنة	توفي جراء إصابات بالغة من شظايا قذيفة هاون

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، والأدلة التي حصلت عليها، وأقوال المبلغين، وشهادة شهود الواقعة، والتقارير المرفقة بملف القضية لدى اللجنة، ومنها تقرير النزول الميداني لمكان الواقعة المرفوع من قبل فريق الرصد المكلف من اللجنة، وما تضمنه بشأن معاينة بقايا المقذوف، واتجاه سقوط القذيفة، تأكد ثبوت الواقعة، وأن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي في منطقة مريس محافظة الضالع.

ب) نماذج لوقائع قتل وإصابة مدنيين من قبل طيران التحالف العربي والقوات الحكومية:

١)واقعة قصف طيران التحالف لمنطقة الخبر وادي قيف – مديرية خنفر – محافظة أبين

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف الحالة لدى اللجنة، وبحسب ما تضمنته الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٥/٨/١٦م الساعة (١١:٣٠) صباحا، تعرضت منطقة الخبر وادي قيف في مديرية خنفر محافظة ابين لقصف بصاروخين جو أرض، أصاب الصاروخ الأول سيارة كان على متنها مدنيون ينوون النزوح من المنطقة، بينما سقط الصاروخ الآخر على المنزل الذي تقع السيارة إلى جواره، مما أدى إلى تدمير السيارة والمنزل، وتضرر منزل أخر مجاور، ونتج عن ذلك سقوط عدد (٣) قتلى من بينهم طفلة في (١١) من عمرها، و(٦) جرحى منهم طفلين وامرأتين والضحايا هم:

أسماء القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	محسن سعيد سالم احمد	٢١ عام
٢	طارق ناصر صالح مكهب	١٩ عام
٣	سارة ناصر صالح مكهب	١١ عام

أسماء الجرحى:		
م	الاسم	العمر
١	انتصار سالم صالح مكهب	٢٨ عام
٢	شفاء صالح سالم حيدره شدة	عام واحد
٣	علي محسن سالم حيدره شدة	٩ أشهر
٤	محسن سالم حيدره شدة	٢٩ عام
٥	انيسة سالم صالح مكهب	٣٣ عام
٦	سلمى سالم محمد مكهب	٨٦ عام

وقد باشرت اللجنة التحقيق في الواقعة من خلال النزول الميداني إلى مكان الواقعة، ومقابلة عدد من الضحايا، وكذا الاستماع إلى عدد من الشهود والمسعفين، ومنهم (ع. ن. ص)، و(ج. ن. ص)، و(م. س. ج)، حيث أكد الجميع أن طيران التحالف كان يحلق فوق سماء

المنطقة في الوقت الذي كانت فيه أسرة ناصر مكهب، وأسرة محسن سعيد تقوم بنقل بعض الأثاث من المنزل إلى السيارة بهدف الرحيل من المنطقة بسبب الحرب، وأثناء ذلك تم قصف السيارة التي كان يتم نقل الأثاث إليها بصاروخ مما أدى إلى مقتل طارق ناصر مكهب، ومحسن سعيد سالم، وسارة ناصر مكهب، وجرح كل من انتصار سالم صالح مكهب، وشفاء صالح سالم حيدره شدة، وعلي محسن سالم حيدره شدة، ومحسن سالم حيدره شدة، وأنيسة سالم صالح مكهب، وسلمى سالم محمد مكهب، ثم بعد ذلك بعدة دقائق استهدف طيران التحالف المكان بصاروخ آخر مما أدى إلى تدمير منزل الضحية ناصر مكهب، وتضرر منزل الضحية سالم محمد شدة بأضرار بالغة. وعلى إثر ذلك هرع أهالي المنطقة إلى المكان، وقاموا بجمع جثث القتلى وإسعاف الجرحى إلى مستشفى احور، كما افأد شهود الواقعة والمسعفين أنهم شاهدوا الطيران وهو يحلق في سماء المنطقة، وأنه لم يكن هناك أي ثكنة أو هدف عسكري في المنطقة التي تم استهدافها.

النتيجة:

من خلال التحقيق الذي قامت به اللجنة، ومن خلال تقرير الفريق الميداني، وأقوال الضحايا وأقاربهم، وشهادة شهود الواقعة والمسعفين الذين استمعت إليهم اللجنة، وكذا التقارير الطبية وشهادات الوفاة للضحايا، ولكون الواقعة حدثت في منتصف النهار، وسمع معظم الأهالي صوت الطيران وهو يحلق بعلو منخفض في سماء المنطقة، وأعقب ذلك قصف المكان بالصواريخ جو ارض. وحيث تلقت اللجنة الرد من قبل قيادة قوات التحالف المتضمن الإشارة إلى عدم صحة الادعاء لكون أقرب تشكيل لطائرات التحالف عن موقع الادعاء يبعد مسافة (٨١) كم، وحيث أن كافة التحقيقات التي قامت بها اللجنة تؤكد صحة وقوع الانتهاك، وأن الاستهداف تم من خلال قصف الطيران، وحيث أن السيطرة على أجواء الجمهورية اليمنية خلال فترة الحرب تنفرد بها قوات التحالف العربي لدعم الشرعية، كما أن الثابت من خلال شهادة الشهود من سكان المنطقة هو أن الطيران الحربي كان يحلق في سماء المنطقة عند حصول القصف، فإنه وبناء عليه يتأكد لدى اللجنة أن طيران التحالف العربي والحكومة اليمنية هما المسؤولان عن هذه الواقعة.

٢) و اقعة استهداف حي الصعدي في باب اليمن -أمانة العاصمة بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٠م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما تضمنته الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، ومن ضمنها تقرير الفريق الميداني المكلف من قبل اللجنة، فإنه في حوالي الساعة (١١:٠٠) مساءا بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٠م، تعرض حي الصعدي الكائن في باب اليمن خلف جامع الشهداء وسط العاصمة صنعاء إلى القصف بصاروخ جو أرض نتج عنه إصابة (٢١) شخصا من بينهم (٨) أطفال، وتدمير منزلين بشكل كامل، وتضرر (٧) منازل أخرى.

الجرحى:		
م	الاسم	العمر
١	خيرية محمد قاسم الأسطى	٣٥
٢	فوزية صالح يحي جابر	٢١
٣	سوسن صالح يحي جابر	٢٠
٤	مبروك صالح يحي جابر	١٨
٥	منى صالح يحي جابر	١٥
٦	حنان صالح يحي جابر	١٣
٧	فريال صالح يحي جابر	١١
٨	يحي صالح يحي جابر	٨
٩	محمد صالح يحي جابر	٤
١٠	على محمد صالح السباعي	٤٥
١١	سميرة احمد الهاجري	٣٨
١٢	احمد على محمد السباعي	٢١
١٣	هائلة على محمد السباعي	٢١
١٤	عبد الله على محمد السباعي	١٤
١٥	كليب عبد الله الزبيدي	٥٠
١٦	نوال عبد الله الزبيدي	٣٠عام
١٧	مراد كليب عبد الله الزبيدي	١٧
١٨	بشيركليب عبد الله الزبيدي	١٥
١٩	منيرة كليب عبد الله الزبيدي	١٠
٢٠	جهاد كليب عبد الله الزبيدي	٨
٢١	انور كليب عبد الله الزبيدي	٦

وقد باشرت اللجنة التحقيق في الواقعة في صباح اليوم التالي لحدوثها مباشرة من خلال فريقها الميداني بأمانة العاصمة، والذي قام بالنزول إلى مكان الواقعة، ومقابلة عدد من الضحايا، والاستماع إلى شهادة عدد من الشهود والمسعفين ومنهم: (م. أ. ح. ص.)، و(و. أ. ق. ب.)، و(ن. ع. ع. ز)، والذين أفادوا أنه في حوالي الساعة (١١:٠٠) من مساء يوم الجمعة بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٠م، سُمع صوت الطيران وهو يحلق في سماء المنطقة، وبعد دقائق من ذلك سمعوا انفجار صاروخ استهدف مبنى وزارة الدفاع الذي يسيطر عليه مسلحو جماعة الحوثي وقوات صالح، تلى ذلك سقوط الصاروخ الثاني وسط حارة الصعدي، أعقبه سماع دوي انفجار كبير، وتصاعد الأدخنة، وألسنة اللهب والتراب من المنازل. وعلى ضوئه هرع أهالي الحي إلى مكان سقوط الصاروخ، وشاهدوا الجرحى من أسرة صالح يحيى محسن الخاوي، وأسرة ردفان علي محمد السباعي، والبعض منهم لايزال تحت أنقاض منزليهما اللذان تهدما كليا بفعل الصاروخ، كما شاهدوا العديد من المصابين المارين من أهل الحي، والدمار الذي حل ببقية المنازل، وقاموا بعملية الإنقاذ للضحايا من تحت المنازل. وبحسب إفادات شهود الواقعة، وتقرير فريق المعاينة الميداني، فإن مكان سقوط الصاروخ يبعد عن مبنى وزارة الدفاع بحوالي (٢٠٠) متر.

النتيجة

من خلال التحقيق الذي قامت به اللجنة، ومن خلال تقرير الفريق الميداني، وأقوال الضحايا وأقاربهم، وأقوال شهود الواقعة والمسعفين الذي استمعت إليهم اللجنة، وكذا التقارير الطبية المرفقة بملف القضية، تأكد لدى اللجنة مسؤولية طيران التحالف العربي عن هذه الواقعة، مع العلم أنه تم مخاطبة قيادة قوات التحالف، وتوجيه الاستفسار بشأن الواقعة، وجاء الرد من قبلهم بأنه قد ورد إلى قيادة قوات التحالف معلومات استخباراتية بأن اجتماع لقيادات من جماعة الحوثي يتم في مبنى وزارة الدفاع، وأنه تم الاستهداف للمبنى من خلال إحدى الطائرات باستخدام عدد (٢) ذخيرة موجهة بالليزر، واحدة أصابت الهدف إصابة مباشرة، وانحرفت الثانية جزئيا. وحيث أن الرد قد تضمن الاقرار من قبل قيادة قوات التحالف بحصول القصف فإن اللجنة تؤكد مسؤولية طيران التحالف العربي والحكومة اليمنية عن الواقعة.

٣)واقعة استهداف بيت السوادي – مديرية بيحان – محافظة شبوة بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٣م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، فإنه وفي الساعة (٤:٣٠) عصرا بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٣م، وعند وصول الضحية علي السوادي إلى جوار منزله، ومعه عدد من أولاده الذين كانوا على متن سيارتهم، تعرضوا لقصف صاروخي أدى إلى مقتل (١٤) شخصاً من بينهم (١١) طفلا.

أسماء القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	علي علي سالم السوادي	٤٥ سنة
٢	عبدالقادر سالم لشول	٣٠ سنة
٣	محمد ناصر محمد صينان	٢٥ سنة
٤	يوسف علي علي السوداي	٤ سنوات
٥	محمد علي علي السوداي	٦ سنوات
٦	زايد احمد علي السوداي	٦ سنوات
٧	سميحة احمد علي السوداي	١٢ سنة
٨	احمد محمد احمد علي السوداي	٨ سنوات
٩	علي نايف حسن السوداي	٧ سنوات
١٠	بسمة نايف حسن السوداي	١٠ سنوات
١١	محمد نايف حسن السوداي	١٢ سنة
١٢	عبدالرحمن صالح علي السوداي	١٢ سنة
١٣	هدب محمد سالم لشول	٤ سنوات
١٤	هيله محمد سالم لشول	٦ سنوات

وقد باشرت اللجنة التحقيق في الواقعة من خلال النزول الميداني إلى مكان الانتهاك، ومقابلة عدد من ذوي الضحايا، والاستماع إلى شهادات الشهود، ومنهم (م. م.أ. و.)، و(ص. ي. ص. ح)، و(أ. ص. ي. ح.)، والذين أكدوا أنه في حوالي الساعة (٤:٣٠) مساء بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٣م، وأثناء عودة الضحية علي علي السوادي إلى منزله الكائن بمنطقة وادي خير (الموت) بمديرية بيحان محافظة شبوة، ومعه عدد من أولاده، شوهد تحليق كثيف للطيران في سماء المنطقة، وعندما وصل الضحية إلى جوار المنزل تم استهداف المكان بصاروخين: أحدهما انفجر في السيارة، والآخر بجوار المنزل، مما أدى إلى تحطيم واحتراق

السيارة، وتدمير معظم أجزاء المنزل، ومقتل (١٤) شخصاً من بينهم (١١) طفلاً هم أولاد الضحية وأولاد أخيه، وآخرون. وقد تسبب الانفجار في تفحم معظم الجثث بالكامل، كما هو مبين في التقارير المرفقة بالملف والصور الفوتوغرافية المرفوعة من مكان الواقعة. ووفقا لإفادات أهالي المنطقة، فإن موقع منزل الضحية بعيد عن أماكن الاشتباكات، ويقع في أرض محاطة بالمزارع والآبار، ولا يوجد فيه أي ثكنه عسكرية أو تواجد لأي من طرفي الاشتباكات، مضيفين بأنه استمر تحليق طيران التحالف العربي لمدة نصف ساعة بعد حصول الواقعة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي قامت به اللجنة، وبناء على تقرير فريق النزول الميداني، والصور المرفوعة من مكان الواقعة، والاستماع لذوي الضحايا والشهود، وعدد من سكان المنطقة، وتحليل المعلومات/ والتأكد من مطابقتها. وحيث أنه قد تم توجية الاستفسار عن الواقعة إلى قيادة قوات التحالف وجاء الرد من قبلهم بأنه تم الاستهداف بناء على معلومات استخبارية آنية وردت إلى قيادة قوات التحالف، تم تأكيدها من خلال منظومة الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، بوجود عربة متحركة محملة بالأسلحة والذخيرة لدعم جماعة الحوثي في تهديد مباشر لأحد محاور الشرعية، وأنه تمت عملية الاستهداف باستخدام قنبلة موجهة بالليزر زنة (٥٠٠) رطل، وفق التعليمات وقواعد الاشتباك، وكانت الإصابة للهدف مباشرة، وتم رصد انفجارات ثانوية من الهدف. وحيث أن الثابت من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة اأن مكان الواقعة تم استهدافه بصاروخين، وأن السيارة قد تم قصفها عند وصولها إلى جوار منزل الضحية، وهو الأمر الذي ترتب عليه سقوط عدد من المدنيين من أسرة الضحية، وبالتالي فإنه وعلى فرض صحة المعلومات التي تم القصف بناء عليها من قبل قوات التحالف بشأن حمولة السيارة، فإن المفترض التعامل معها قبل وصولها إلى جوار المنزل، وتعريض حياة المدنيين للخطر والإضرار بهم على نحو ما تم. وبناء عليه فإن اللجنة تؤكد مسؤولية طيران التحالف العربي والحكومة اليمنية عن هذه الواقعة.

٤)واقعة قصف طيران التحالف لمنازل آل مربوع وآل صبيحي في قرية القطابا مديرية الخوخة محافظة الحديدة

تتلخص الواقعة أنه في تمام الساعة (٥:٠٠) عصرا من يوم الخميس الموافق ٢٠١٧/١٢/١٤م، وفي قرية القطابا شرق الخوخة محافظة الحديدة، سقط صاروخين على منزل آل مربوع وآل صبيحي دمّرا عدد (٤) منازل يقطنها مدنيون، ونتج عن ذلك سقوط (٢١) قتيلا منهم (١٣) طفلا و (٤) جرحى جميعهم أطفال.

أسماء القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	علي ثابت صبيحي	٥٠ سنة
٢	انيسة علي مهيوب دربوش	٣٥ سنة
٣	منى علي ثابت صبيحي	١٣ سنة
٤	محمد علي ثابت صبيحي	١٦ سنة
٥	احمد علي ثابت صبيحي	١١ سنة
٦	اكرم علي ثابت صبيحي	٧ سنوات
٧	عبدالله غالب مربوع	٦٠ سنة
٨	سعيدة عبدالله غالب مربوع	١١ سنة
٩	سالم عبدالله غالب مروع	٣٥ سنة
١٠	وهبة خميس علي اجمل	٣٣ سنة
١١	فتحية سالم عبدالله غالب	٥ سنوات
١٢	هيام سالم عبدالله غالب	٦ سنوات
١٣	زهرى سالم عبدالله غالب	٧ سنوات
١٤	احمد سالم عبدالله غالب	٨ سنوات
١٥	سناء سالم عبدالله غالب	١٠ سنوات
١٦	خدامة نصر كبيش	٣٠ سنة
١٧	فرح علي عبدالله غالب	٧ سنوات
١٨	فريحة علي عبدالله غالب	٥ سنوات
١٩	موسى علي عبدالله غالب	٤ سنوات
٢٠	علي بن علي عبدالله غالب	١ سنة
٢١	عبدالله سالم عبدالله	٣ سنوات

أسماء الجرحى:		
م	الاسم	العمر
١	عبدالرحمن عبدالله غالب	٧ سنوات
٢	بشارعلي عبدالله غالب	٥ سنوات
٣	سامرعبدالله غالب	٨ سنوات
٤	عبدالكريم علي ثابت صبيحي	٧ سنوات

وبحسب ما جاء في تقرير فريق النزول الميداني المكلف من قبل اللجنة، وما ورد في إفادات ذوي الضحايا، وشهادات الشهود الذي، تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ف. س. ع. م.)، و(ع. ح. أ. أ.)، و(م. ع. ح. م.)، فأنه في تمام الساعة (٥:٠٠) مساء من يوم الخميس الموافق ٢٠١٧/١٢/١٤م، تعرضت منازل الضحيتين علي ثابت صبيحي، وعبد الله غالب مربوع للقصف بصاروخين جو أرض بعد سماع تحليق كثيف للطيران في سماء المنطقة، وقد نتج عن هذا القصف مقتل وإصابة كل من كانوا بداخل المنزلين، حيث تسبب القصف في مقتل (٢١) شخصا وإصابة (٤) أشخاص معظمهم من الأطفال والنساء، ووفقا لتقرير الفريق الميداني، وما ورد في شهادات الشهود من أبناء المنطقة، فإنه لم يكن في المكان المستهدف أي ثكنة أو هدف عسكري.

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما احتواه ملف القضية من أدلة وتقارير معاينة، وشهادات الوفاة، والتقارير الطبية الخاصة بالمصابين، وما ورد في أقوال الضحايا من الجرحى، وذوي القتلى، وشهادة الشهود، وسماع معظم أهالي القرية صوت الطيران وشاهدوه وهو يحلق في سماء القرية، وأعقب ذلك القصف بالصواريخ على المكان محل سقوط الضحايا. وحيث أن اللجنة قد تلقت ردا على استفسارها بشأن الواقعة من قبل قيادة قوات التحالف تضمن الإشارة إلى عدم صحة الادعاء، لكون أقرب تشكيل لطائرات التحالف عن موقع الادعاء يبعد مسافة (٢٠٣) كم، وحيث أن كافة التحقيقات التي قامت بها اللجنة تؤكد صحة وقوع الانتهاك. وأن الاستهداف تم من خلال قصف الطيران. وحيث أن السيطرة على أجواء الجمهورية اليمنية خلال فترة الحرب تنفرد بها قوات التحالف العربي لدعم الشرعية، كما أن الثابت من خلال شهادة الشهود من سكان المنطقة أن الطيران الحربي كان يحلق في سماء المنطقة عند حصول القصف. فإنه وبناء عليه، يتأكد لدى اللجنة أن طيران التحالف العربي والحكومة اليمنية كما المسؤولان عن هذه الواقعة.

ثانيا: تجنيد الأطفال

يعد تجنيد الأطفال من الانتهاكات الجسيمة التي تحظرها التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية المعنية بحماية الأطفال، وعلى وجه الخصوص «اتفاقية حقوق الطفل» المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، و«البرتوكول الاختياري الأول الملحق بالاتفاقية»، واللذان يحظران استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة وتجنيدهم، بالإضافة إلى «قانون حقوق الطفل اليمني» المتوائم مع الاتفاقية. ولهذا فقد اهتمت اللجنة بهذا النوع من الانتهاكات لاسيما مع توافر الكثير من صور استخدام وتجنيد الأطفال أثناء النزاع المسلح سواء بالمشاركة المباشرة في القتال أو في تقديم العون للمقاتلين، مما تسبب في تعريض أولئك الأطفال للخطر. وفي هذا الجانب فقد رصدت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (٥٨)حالة ادعاء تجنيد أطفال. وفيما يأتي نماذج لبعض الوقائع التي أنهت اللجنة التحقيق فيها:

١) واقعة تجنيد الطفل (ع. ن. م.)، ١٦ سنة، مديرية المخادر – محافظة إب

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادة الضحية، وما جاء في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ع. أ. م.)، و(م. ص. ع. ح.)، بأنه وبتاريخ ٢٠١٧/١١/١٤م، وأثناء عمل الضحية (ن. ع. ن. ح. ص. م.)، في بقالة بمدينة إب، تردد أحد مشرفي جماعة الحوثي بالمحافظة ويدعى فيصل أبو بركان على مكان عمل الطفل محاولا إقناعه بالذهاب للتجنيد معه. وبعد موافقة الضحيةن تم أخذه مع عدد آخر من الأطفال إلى مدينة صنعاء، وبعدها تم نقله إلى منطقة حرف سفيان بمحافظة عمران، وهناك تم إلحاقه بدورة تدريبيه لمدة شهر حول كيفية زراعة الألغام، واستخدام القانصات، إلى جانب الدروس الدينية الخاصة بجماعة الحوثي، والتي يتم فيها أدلجة الأطفال، وإفهامهم بأنهم سيجاهدون ضد أمريكا وإسرائيل. وبعد الانتهاء من الدورة، تم أخذ الضحية ومن معه للقتال في المواقع الأمامية بجبهة البقع. وفي أثناء إحدى المعارك، حدث هجوم من قبل قوات الجيش الوطني التابع للحكومة الشرعية، وتمت محاصرة الضحيّة مع عدد آخر من المقاتلين في أحد المواقع، وبعد تسليم أنفسهم للجيش، تم نقل الضحية إلى محافظة مأرب، وهناك تلقى دورة تأهيل نفسي بإشراف مكتب حقوق الإنسان بالمحافظة، وعدد من منظمات المجتمع المدني، وتم تسليم الضحية وعدد من الأطفال الآخرين إلى أهاليهم.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادات الشهود، وإفادة الضحية، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بمدينة إب، وبالتحديد مشرف الجماعة المدعو فيصل أبو بركان، إضافة إلى قيادات الجماعة المسؤولين عن تجنيد الضحية وتدريبه والزج به في جبهة القتال.

٢) واقعة تجنيد الطفل زكريا عبدالرحمن علي المتوكل، ١٥ سنة، مديرية ضوران آنس – محافظة ذمار

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف الحالة لدى اللجنة، وما ورد في إفادة المبلغ (ع. أ. م. ح.)، وشهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (أ. ع. ق. ث.)، و(ع. ص. ع. أ.)، بأنه بتاريخ ٢٠١٧/٤/١٢م، تم تجنيد الطفل زكريا عبدالرحمن علي المتوكل من قبل جماعة الحوثي في مدينة ذمار، كون والده قيادي بالجماعة، وتم أخذ الطفل مع آخرين للقتال في جبهة المخا بمحافظة تعز. وأثناء معركة معسكر خالد بن الوليد بين جماعة الحوثي والجيش الوطني، قام الطيران باستهداف أحد المواقع العسكرية لجماعة الحوثي، مما أدى إلى مقتل الضحيّة مع آخرين، وتم تشييع جثمانه في مركز مديرية المنار في محافظة ذمار مع عدد من الضحايا الآخرين ممن تم تجنيدهم ومعظمهم من الأطفال.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادات الشهود وأقوال المبلغ، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي في محافظة ذمار، وبالتحديد والد الضحية المدعو عبدالرحمن علي المتوكل، بالإضافة إلى باقي المشرفين والمسؤولين في قيادة جماعة الحوثي الذين تولوا تدريب الضحية والزج به في جبهات القتال.

٣)واقعة تجنيد الطفل (أ. ص. م. س.)، ١٤عام، مديرية الحيمة الخارجية – محافظة صنعاء

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت اليهم اللجنة، ومنهم: (ع. س. ب.) و(ع. ن. م. أ.)، وكذا إفادة الضحية نفسه، والذي ورد في أقواله، أنه وفي شهر سبتمبر من العام ٢٠١٧م، وأثناء خروجه إلى السوق لشراء بعض حاجيات المنزل، حضر أحد الأطقم الحوثية بقيادة المدعو أبو شهيد الصحراء

إلى السوق، وطلب منه الذهاب معهم لقتال من أسماهم بالأمريكيين والإسرائيليين، والحّ عليه بالذهاب معهم مع عدد من المجندين، معظمهم من الأطفال، في منطقة الحيمة الخارجية بمحافظة صنعاء. وبعد موافقة الطفل، توجه المذكور إلى أهله، وأغراهم بالراتب الذي سيدفع للطفل في حال موافقتهم، وبأنه لن يشارك في القتال. وعلى إثره تم نقل الطفل من مديرية الحيمة إلى الملعب الرياضي بمدينة ذمار. وهناك تلقى دورة تدريبية لمدة شهر، وتم تعليمه فيها ملازم ثقافيّة لجماعة الحوثي، وتدرب على أنواع مختلفة من الأسلحة، ثم أخذوه إلى محافظة شبوة للقتال. وهناك مكثت مدة شهر. وحين أراد الطفل العودة إلى منزله تم الإمساك به من قبل ما يسمى بالنقطة العسكرية الوقائية التابعة لجماعة الحوثي في شبوة، وتم حبسه لعدة أيام. ولم يخرج من السجن إلا بعد إن وافق على العودة إلى جبهة القتال. وبعدها حصلت معركة بين جماعة الحوثي وقوات الجيش، وتمت السيطرة من قبل الجيش الوطني على المنطقة التي كان فيها، وقام الطفل بتسليم نفسه إلى الجيش .الوطني.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادات الشهود، وأقوال المبلغ، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي في مديرية الحيمة الخارجية بمحافظة صنعاء، وبالتحديد مشرف الجماعة في المديرية والقيادي في الجماعة المدعو أبو شهيد الصحراء، بالإضافة إلى باقي المشرفين والمسؤولين في قيادة جماعة الحوثي الذين تولوا تدريب الضحيّة والزج به في جبهات القتال.

٤) و اقعة تجنيد الطفل (ص. م. ص.)، ١٤ سنة، أمانة العاصمة – حي شعوب - المحافظة صنعاء

تتلخص الواقعة، بحسب إفادات ذوي الضحية، وشهادات الشهود، ومنهم: (ط. أ. ص. أ.)، ٥٣ سنة، و (م. أ. ص. أ.)، ٢٩ سنة، بأن جماعة الحوثي في منطقة شعوب في أمانة العاصمة قامت بإقناع أسرة الطفل الضحية صقر محمد صالح، ١٤ سنة، بالالتحاق بالتجنيد مع الجماعة، وأن مهمته ستنحصر في أعمال الحراسة والتفتيش في النقاط الأمنية داخل العاصمة صنعاء، وأنه مقابل ذلك سيحصل على راتب شهري، وبعد ذلك تم تدريب الطفل الضحية على استخدام السلاح وإخضاعه لدورة تثقيفيه دينية. وبعد انتهاء فترة التدريب قامت الجماعة بنقله إلى أحد المعسكرات التابعة للجماعة في جبهة نهم، وهناك تم الزج به في الخطوط الأمامية للجبهة مما أدى إلى إصابته في إحدى المعارك، وتُرك بدون رعاية

صحية في المعسكر لمدة ثلاثة أيام بحجة إغلاق الطرق، مما أدى إلى وفاته. وتم التواصل مع أسرته لاستلام جثته بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١١م.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في أقوال المبلغ، وشهادة شهود الواقعة، ثبت للجنة مسؤولية جماعة الحوثي عن هذا الانتهاك، وبالتحديد مشرف الجماعة في مديرية شعوب بأمانة العاصمة، إضافة إلى بقية قيادة الجماعة المسؤولين عن تجنيد الضحية، وتدريبه، والزج به في جبهة القتال.

ثالثا: زراعة الألغام

أ) زراعة الألغام الفردية:

يعتبر القيام بزرع الألغام الفردية من الانتهاكات المجرمة في القانون الدولي الإنساني، والمواثيق المرتبطة بها، ومنها: «اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد»، والمصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية في العام ١٩٩٨م. وقد أدرجت اللجنة جريمة زرع الألغام ضمن قوائم الانتهاكات التي تعمل على رصدها والتحقيق فيها، وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير، رصدت اللجنة (٦٨) حالة زراعة الغام فردية، نتج عنها سقوط (٣٦) قتيلا، بينهم (٥) نساء و(١٠) أطفال، إضافة إلى سقوط (٥٥)جريحا، من بينهم (٥) نساء و (١٣) طفلا.

نماذج من التحقيقات التي قامت بها اللجنة في وقائع زراعة الألغام الفردية:

١) واقعة انفجار لغم فردي في الخوخة – محافظة الحديدة، بتاريخ ٢٠١٧/١١/١م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما جاء في شهادات الشهود، وهم: (ف. س. ع. م.)، و(ع. ح. أ. أ.)، بأنه في حوالي الساعة) ١:٠٠) ظهرا بتاريخ ٢٠١٧/١١/١م، انفجر لغم فردي بالضحية الطفل عبدالله عبده احمد بصيلي أثناء رَعيه للأغنام في قرية عليان، مديرية الخوخة - محافظة الحديدة، مما أدى إلى إصابته بإصابات بالغة أدت إلى وفاته في الحال. كما أفاد الشهود، من أبناء القرية أن المكان الذي انفجر فيه اللغم بالضحية يقع ضمن المناطق التي كانت تحت سيطرت مسلحي جماعة الحوثي وقوات صالح قبل دخول قوات المقاومة الشعبية والجيش الوطني إلى المنطقة.

٢) واقعة انفجار لغم فردي بمنطقة عبل الشواهره - _ مديرية ولد ربيع - _ محافظة البيضاء ٢٠١٨/٢/١٠م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادات ذوي الضحيتين، وما جاء في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (ع. ع. أ. هـ)، و(ن. ع. س. ش.)، و(ص. ع. ن. هـ)، بأنه في حوالي الساعة (١١:٠٠) ظهرا بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٠م بمنطقة العشاش عبل الشواهره بمديريه ولد ربيع - محافظة البيضاء، وأثناء عوده الطفلة فنده عبدالله الهلالي مع والدتها عيشة الهلالي إلى منزلهم بعد قيامهما بجمع الحطب من الوادي، انفجر بهما لغم أرضي أدى إلى مقتلهما. وقد أفاد الشهود بأنهم وصلوا بعد سماع الانفجار، ووجدوا جثتي الضحيتين ممددتين على الأرض بعد انفجار اللغم، وأن هذا اللغم هو من الألغام التي دأبت على زرعتها جماعة الحوثي المسيطرة على المنطقة.

أسماء الضحايا		
م	الاسم	العمر
١	فندة عبدالله عبدالرحمن الهلالي	١٢ سنة
٢	٢عيشة عبدربه احمد الهلالي	٥٠ سنة

٣) واقعه انفجار لغم فردي بمنطقه السوق القديم، مديريه عسيلان – محافظه شبوه ٢٠١٧/١٢/١٩م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادات ذوي الضحايا، وما جاء في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (س. ع. أ. ص.)، و(ع. ص. ع. ظ.)، بأنه، وفي الساعة (١:٠٠) ظهراً من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٧/١٢/١٩م، خرج الطفل عثمان الصبان إلى أحد المزارع القريبة من مدينه عسيلان، وهناك عثر على لغم أرضي تركته جماعة الحوثي بعد انسحابها من عسيلان، فأخذ اللغم، وعاد به إلى قريته بالسوق القديم. وأثناء تجمع الأطفال حوله انفجر اللغم، وأدى إلى إصابة ثلاثة من الأطفال وهم: الضحية عثمان، حيث أصيب في قدمه اليمنى مما أدى إلى بترها من الساق، وأصيب أخوه فهد بشظايا وحروق متفرقه في جسمه، كما أصيب الطفل صالح سالم بإصابة في عينه اليسرى. وقد أفاد الشهود، وأثبتت التقارير الطبية المرفقة بالملف، بأنه تم إسعاف الضحايا إلى مستشفى عسيلان في محافظة شبوة، ومن ثم إلى مستشفى الهيئة بمأرب.

وقد بينت التقارير الطبية المرفقة نوع الإصابات التي تعرض لها الضحايا بشكل مفصل. وأكد الشهود بأن اللغم هو من مخلفات جماعه الحوثي التي تركتها قبل انسحابها من المنطقة، حيث قاموا بوضع وزراعة الألغام بشكل كبير في الطرقات والأماكن العامة في المنطقة.

الضحايا			
م	الاسم	العمر	نوع الإصابة
١	عثمان صالح عثمان الصبان	١٧ سنه	جروح في الساق اليسرى وفقدان أصابع القدم مما أدى إلى بترها من الساق
٢	فهد صالح عثمان الصبان	١٤ سنه	جروح وشظايا متعددة في الوجه والجذع والرجليين
٣	صالح سالم عبدالله طلان	١٦ سنه	إصابات مختلفة وجروح في أعلى الوجه وجفن العين اليمنى ومقدمة الفم

٤)و اقعة إصابة الضحايا رجاء احمد ثابت صالح، و محمد عبد الله حازم بشر، ومحمود محمد عبد الله علي، نتيجة انفجار ألغام أرضية في محافظة لحج، القبيطة – نجد فضيل ٢٠١٦/٧/٨م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما جاء في إفادات الضحايا وشهادات الشهود، وهم: (ع. م. ع. ح.)، و(و.ع. ع. م.)، و(م. ع. م. ح.)، بأنه في حوالي (٩:٣٠) صباحا بتاريخ ٢٠١٦/٧/٨م، وأثناء ما كانت الضحية الأولى رجاء احمد ثابت، برفقة ابنها الضحية الثانية محمد عبدالله جازم، في زيارة عيدية من قرية خلان إلى قرية الكرب، وأثناء عبورهم مشيا على الأقدام في منطقة نجد فضيل، انفجر بهما لغمان فرديان داسا عليهما أدى إلى بتر القدم اليسرى من أسفل الركبة للضحية الأولى مع تضرر عضلة الساق اليمنى، وكذا بتر القدم اليمنى للضحية الثانية من أسفل الركبة. وعند سماع زوج الضحية بدويّ الانفجار، حيث كان قريب من منطقة الحادثة، هرع إلى المكان لمساعدة زوجته وولده بصحبة الضحية الثالث محمود محمد عبد الله، الذي تعرض بدوره هو الآخر لانفجار لغم فردي في نفس الموقع، أدى إلى بتر قدمه اليمنى من أسفل الركبة، كما أفاد شهود الواقعة بأن جماعة الحوثي وقوات صالح هي من قامت بزراعة هذه الألغام في الطرقات أثناء سيطرتها على المنطقة بهدف إعاقة تحرك أفراد المقاومة.

م	اسم الضحية	العمر	نوع الإصابة
١	رجاء احمد ثابت صالح	٤٢ سنة	بتر القدم اليسرى من أسفل الركبة مع تضرر عضلة الساق اليمنى.
٢	محمد عبد الله جازم بشر	١٩ سنة	بتر القدم اليمنى من أسفل الركبة
٣	محمود محمد عبد الله علي	٢٠ سنة	بتر القدم اليمنى من أسفل الركبة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الوقائع المذكورة، وفي غيرها من الوقائع المتعلقة بزراعة الألغام الفردية، تبين للجنة بأن المسؤول عن هذه الانتهاكات هي جماعة الحوثي وقوات صالح التي تنفرد بممارسة هذا النوع من الانتهاكات عن باقي الأطراف الأخرى المشتركة في النزاع المسلح في اليمن، وتمارسه بمنهجية في كافة المواقع العسكرية التي تسيطر عليها، والمناطق والطرقات التي تنسحب منها. كما تبين للجنة، من خلال العديد من الأدلة، وما تضمنته إفادات خبراء نزع الألغام الذين تم سماع إفاداتهم من قبل اللجنة في العديد من المناطق، بأن جماعة الحوثي تقوم بتصنيع الألغام الفردية بخبرات محلية، وفي مصانع أنشأتها مستخدمة معدات ومقرات الجيش في المناطق التي سيطرت عليها، وتقوم بتوزيع هذه الألغام وتخزينها في كافة المناطق، مخالفة بذلك الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل اليمن، والتي تحظر صناعة ونقل وتخزين واستخدام هذا النوع من الألغام.

ب) زراعة ألغام المركبات

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، رصدت اللجنة (٢٦) حالة، حيث سقط من جرّائها (٢٥) قتيلا من المدنيين، بينهم (١٤) رجلا و(٣) نساء، و(٨) أطفال، إضافة إلى سقوط (٢٤)جريحاً من المدنيين، من بينهم (٣) أطفال.

نماذج من التحقيقات التي أجرتها اللجنة في وقائع زراعة ألغام المركبات

١) واقعة انفجار لغم في سيارة هيلوكس في سائلة المسراخ، بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٥م

تتلخص الواقعة، بحسب ما جاء في إفادات ذوي الضحايا، وما ورد في شهادات الشهود، وما تضمنته التقارير الطبية المرفقة بملف القضية، بأنه في الساعة (٩:٠٠) بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٥م، ومع استمرار إطلاق النار في المنطقة، ونتيجة للخوف والذعر الذي أصاب أهل القرية من جراء الاشتباكات، قرر الضحايا النزوح من قريتهم المشجب بمديرية المسراخ

باتجاه الحجرية، واستأجروا من أجل ذلك سيارة هيلوكس، وكان والد الضحايا يجلس إلى جوار السائق، وعند وصول السيارة إلى السائلة التي تقع في الطريق ما بين القرية والسوق، انفجر لغم بالسيارة. وعندما كان السائق يحاول إيقاف السيارة بعد أن انحرفت من الطريق، انفجر بالسيارة لغم أخر أدى إلى مقتل أغلب الركاب بالسيارة وتحويلهم إلى جثث هامدة، وأشلاء متناثرة، وأصيب عدد منهم بجروح بالغة.

وقد أفاد أحد ذوي الضحايا الذين سقطوا في الواقعة، أنه وبعد وداع أطفالي الأربعة وأسرة عمي يوم الجمعة (٩:٠٠) صباحا بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٥م، وبعد مضي ربع ساعة تقريبا سمعت انفجارا قويا قادما من جهة السائلة جوار مشروع المياه، فأسرعت إلى مكان الحادث فوجدت السيارة الهيلوكس التي فيها أولادي وأسرة عمي قد انفجرت بهم عدة ألغام قام الحوثيون بزراعتها أثناء سيطرتهم على الطريق الذي يؤدي إلى المسراخ والاقروض، وهو طريق عام. وقد نتج عن ذلك سقوط عدد من القتلى والجرحى من أفراد أسرتي وأسرة عمي، وآخرين معهم.

أسماء القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	بشرى هزاع يحيى مطيع	٢٥ سنة
٢	محمد عبدالخالق عبدالجليل	٢٢ سنة
٣	أسماء عبدالرحمن احمد الحاشدي	١٠ سنوات
٤	خديجة عبدالرحمن الحاشدي	١٢ سنة

الجرحى:		
م	الاسم	العمر
١	خالد مطيع (وهو السائق)	٤٠ سنة
٢	حمدي خالد مطيع	٢٠ سنة
٣	معتصم عماد عبدالقادر	٤ سنوات
٤	محمد عبدالرحمن احمد الحاشدي	٥ سنوات
٥	دعاء عبدالرحمن احمد يحيى	٣ سنوات
٦	هزاع يحيى الحاشدي	٦٠ سنة

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، وذوي الضحايا، وما تضمنته التقارير المرفقة بملف القضية، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وقوات صالح التي كانت تسيطر على مديرية المسراخ محافظة تعز، والتي اعتادت على القيام بزراعة الألغام بشكل ممنهج في الطرقات العامة سواء أثناء سيطرتها على تلك المناطق أو قبل انسحابها منها.

٢) واقعة انفجار لغم مركبات بأسرة آل ابو صريمة، مديرية القريشية – محافظة البيضاء بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٨م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمّنه ملف القضية لدى اللجنة، وما جاء في إفادات ذوي الضحايا، وشهادات الشهود الذي استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (م. أ. م. ش.) و(م. ع. ع. ق.)، بأنه وفي صباح يوم ٢٠١٧/١٠/١٨م، سمعوا صوت انفجار كبير بالقرب من قريتهم في طريق (جبل سماه بمنطقة ذي كالب الأسفل)، منطقة قيفه بمديرية القريشية محافظة البيضاء. وعند ذهاب الأهالي إلى مكان الانفجار، وجدوا أن هناك لغم انفجر بسيارة نقل كان على متنها خمسة أشخاص من آل أبو صريمة. وأدى الانفجار إلى مقتل جميع من كانوا على السيارة. وأفاد الشهود أن اللغم تم زراعته من قبل جماعة الحوثي المسيطرة على المنطقة بهدف عرقلة تحركات أفراد المقاومة دون وضع أي حساب للأهالي وما يمكن أن يتعرضوا إليه.

أسماء القتلى:	
م	الاسم
١	محمد محمد صالح أبو صريمة
٢	سام سالم علي أبو صريمة
٣	نايف صالح محمد أبو صريمة
٤	حبيب محمد صالح أبو صريمة
٥	نواف حسن علي القشة أبو صريمة

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما تضمنته التقارير المرفقة بملف

القضيــة، ومــا ورد في إفــادات أقــارب الضحايــا وأقــوال الشــهود، تبــين للجنــة أن الجهــة المســؤولة عــن هــذا الانتهــاك هــي قيــادة جماعــة الحــوثي المتمركــزة في منطقــة ذي كالــب بقيفــة مديريــة القريشــية بمحافظــة البيضــاء.

٣) و اقعة انفجارلغم ارضي بمنطقه البيضاء، مديريه المصلوب - محافظه الجوف، بتاريخ ٢٠١٨/٢/٩م

تتلخــص الواقعــة، بحســب مــا ورد في ملــف القضيــة لــدى اللجنــة، ومــا جــاء في إفــادة المبلــغ (س. م. ص. ح.)، وشــهاده الشــهود، ومنهــم: (م. ي. ص.)، و(ي. م. ن. ز.)، بأنــه، وفي تمــام الســاعة (٨:٠٠) صباحــاً مــن يــوم الجمعــة بتاريــخ ٢٠١٨/٠٢/٠٩م، وأثنــاء مــرور مجموعــه مــن النســاء ومعهــن أطفــال عــلى ظهــر حمــير تحمــل أعــلاف للمــواشي، مــن طريــق البيضــاء مديريــه المصلوب محافظــه الجــوف، انفجــر بهــم لغــم كان مزروعــا عــلى الطريــق العــام، أســفر عــن مقتــل اثنتــين مــن النســاء وطفلــين، كــما تســبب أيضــا في مقتــل ثلاثــة مــن الحمــير. وعنــد قيــام أحــد المواطنين بمحاولــة إســعافهم انفجــر بــه لغــم آخــر، وهــو عــلى مــتن ســيارته مــما أدى إلى مقتلــه، وتدمــير ســيارته.

أسماء القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	فاطمة علي حسن قران	٥٠ سنة
٢	حمده محمد ناصر الزراعي	٤١ سنة
٣	محمد علي مبخوت غرزه	١٢ سنة
٤	احمد علي مبخوت غرزه	١٠ سنوات
٥	حسين محمد صالح غرزه	٣٢ سنة

النتيجة:

مــن خــلال التحقيقــات التــي أجرتهــا اللجنــة في هــذه الواقعــة، ومــا ورد في شــهاده الشــهود وذوي الضحايــا، ومــا تضمنتــه التقاريــر المرفقــة بملــف القضيــة، ومــن خــلال معاينــه مــكان الواقعــة مــن قبــل فريــق الرصــد التابــع للجنــه، تبــين أن الجهــة المســؤولة عــن هــذا الانتهــاك هــي جماعــه الحــوثي التــي قامــت عنــد ســيطرتها عــلى مديريــه المصلــوب بمحافظــه الجــوف بــزرع الكثــير مــن الألغــام وبشــكل ممنهــج في الطرقــات العامــة بهــدف عرقلــة قــوات الجيــش الوطنــي ومنعهــا مــن التقــدم دون وضــع أي اعتبــار لحركــة وســلامة الأهــالي مــن أبنــاء المنطقــة.

٤) واقعة انفجار لغم في سيارة باص في منطقة الرمه مديرية المخا محافظه تعز ٢٠١٧/٣/٢م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادات ذوي الضحايا، وما جاء في شهادات الشهود، ومنهم: (م. م. أ.ع.)، و(ق. ع. ع.)، أنه في حوالي الساعة (١٢:٠٠) ظهرا بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢م، انفجر لغم بإحدى السيارات التي كانت تقل احدى الأسر النازحة في منطقه الرمه مديرية المخا محافظه تعز، وذلك أثناء عودتهم من مديرية الجراحي إلى المخا بعد تحريرها من قبل الجيش الوطني، وأدى ذلك إلى سقوط قتيل (طفل لا يتجاوز عمره الـ ١٣ عاما)، وثلاثة جرحى من بينهم (طفل أخر لا يتجاوز عمرة الـ ٣ سنوات).

أسماء القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	عدي احمد محسن طويل	١٣ سنه
الجرحى:		
١	روضه احمد محسن طويل	٢٥ سنة
٢	فاطمة الوصابي	٥٠ سنة
٣	انيسة عبدالله قاسم مراد	٣ سنوات

النتيـــــجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود وذوي الضحايا، وما تضمنته التقارير المرفقة بملف القضية، تبين للجنه أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعه الحوثي وقوات صالح التي كانت تسيطر على منطقة الرمة مديرية المخا بمحافظة تعز، كما تبين للجنة أن قيام جماعة الحوثي بتلغيم الطرقات التي تؤدي إلى المواقع العسكرية التي تسيطر عليها أو تنسحب منها، هو إجراء يتم بشكل ممنهج ودائم، وفي جميع المناطق التابعة لها.

رابعا: الاعتداء على الأعيان الثقافية

أولت اللجنة اهتماما كبيرا برصد وتوثيق الانتهاكات التي تطال الأعيان الثقافية المتمثلة بالآثار التاريخية والممتلكات الثقافية النفيسة التي تشكل مخزونا تاريخيا لتراث الشعب اليمني. ويُعد الاعتداء أو الإضرار بها جريمة وفقا للتشريعات الوطنية، كما يعتبر مخالفة جسيمة للاتفاقيات الدولية، ومنها اتفاقية لاهاي المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، فضلا عن مخالفة ذلك لأحكام المادة (١٦) من البرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقية جنيف والخاص بالنزاع المسلح غير الدولي، والتي تحظر ارتكاب أي أعمال عدائية ضد الآثار التاريخية والأعمال الفنية التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب.

وفي هذا الإطار، فقد قامت اللجنة خلال فترة التقرير برصد وتوثيق عدد (١٩) حالة ادعاء بالاعتداء والإضرار بأعيان وممتلكات ثقافية وتاريخيه في عدد من المناطق،ثبتت المسؤولية فيها على جماعة الحوثي وقوات صالح في (١٤) واقعة ، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش الوطني التابع للحكومة وطيران التحالف العربي عن (٥) وقائع.

نماذج من التحقيقات التي أجرتها اللجنة في وقائع الاعتداء على الأعيان الثقافية.

أ) جماعة الحوثي

الاعتداء على قلعة الكورنيش التاريخية، مديرية الميناء- محافظة الحديدة

نبذة عن قلعة كورنيش الحديدة:

تعتبر قلعة الكورنيش التاريخية بمحافظة الحديدة من أهم المعالم التاريخية في المدنية، حيث يزيد عمرها عن ستمائة عام. وتقع على تل مرتفع بالقرب من ميناء الاصطياد، ويعود بناؤها وفق المصادر التاريخية إلى قبل العام ١٥٣٨م، خلال فترة التواجد العثماني الأول. وفي السنوات الأخيرة تحولت القلعة إلى معلم أثري يتبع وزارة السياحة والثقافة، وتحتوي على متحف خاص بالفن التشكيلي. والقلعة عبارة عن بناء قديم مبني من الأجور المحروق (الطوب) والطين والنورة البيضاء. وتتكون القلعة من (١٣) غرفه موزعة على الاتجاهات الأربعة، وغرفتين بدروم وحمامين. وقد أعيد ترميمها بنفس طابعها المعماري القديم لإعدادها كمركز لتنشيط السياحة في المدينة.

ملخص الواقعة:

تتلخص الواقعة، بحسب ملف القضية لدى اللجنة، وما تضمنته الصور والفيديوهات المرفقة، وما جاء في شهادات الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، وهم: (خ. س. أ. ش.)، و(أ. ع. ش.)، و(س. أ. هـ)، وما أثبته الباحث الميداني التابع للجنة عند نزوله إلى مكان الانتهاك، بأنه ومنذ سيطرة جماعة الحوثي وقوات صالح على محافظة الحديدة في شهر أكتوبر ٢٠١٥م، قامت الجماعة باقتحام قلعة الكورنيش التاريخية، وتحويلها إلى ثكنة عسكرية ومعتقل يحتجزون فيها العديد من المعتقلين من أبناء محافظة الحديدة المعارضين للجماعة. كما أن الجماعة قامت بتغيير الكثير من ملامح القلعة والعبث بها، حيث أفاد الشهود أن الجماعة استحدثت جدران من الطوب الاسمنتي داخل أبنية القلعة، كما قامت بفتح نوافذ جديدة مغايرة لتصميم نوافذ القلعة في اللون والشكل، كما تم العبث بالجدران الداخلية والخارجية للمبنى، وطمس الزخارف، وتدمير قسم الفن التشكيلي بالمتحف، كما قامت الجماعة باستحداث متارس عسكرية فوق أسطح القلعة، وأسوارها، ونصبت الأسلحة على هذه المتارس، وذلك وفق ما تظهره الصور المرفقة بملف القضية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت لهم، وما تضمنه تقرير الفريق الميداني المكلف بالنزول، والصور المرفوعة للقلعة، فإن جماعة الحوثي وقوات حليفها السابق صالح، هي الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك، وهو تحويل قلعة الكورنيش التاريخية في مدينة الحديدة إلى ثكنة عسكرية، واستخدامها كمعتقل خاص بالجماعة، الأمر الذي يعد اعتداء على عين تاريخيه قديمة تعتبر ملكا للشعوب، وجزء أصيل من تاريخ اليمن في العصر الإسلامي. وهذا الانتهاك يعد من الانتهاكات المحظورة وفقا للتشريعات الوطنية، وكذلك وفقا لنص المادة (١٦) من البرتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الخاصة بالنزاع المسلح غير الدولي، والتي ألزمت أطراف النزاع بعدم ارتكاب أي أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنيّة التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب أو استخدامها في دعم المجهود الحربي، وألزمت المادة (١٩) من اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية الصادرة في ١٤ مايو١٩٥٤م، جميع أطراف النزاع المسلح باحترام الممتلكات الثقافية الواردة في الاتفاقية.

ب) القوات الحكومية

الاعتداء على مسجد وضريح الإمام الشاذلي – مديرية المخا – محافظة تعز

نبذه عن مسجد وضريح الامام الشاذلي:

يقع مسجد وضريح الامام الشاذلي التاريخي في مديرية المخا محافظة تعز. ويعد مسجد الشاذلي، أو كما يسمى «الجامع الكبير»، في مدينة المخا. وهو أحد المعالم التاريخية في المدينة حيث يعود تاريخ بنائه إلى القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي)، ويتكون مسجد الإمام الشاذلي من بناء مستطيل، ويحتوي على عدد تسعة قباب متراصة على هيئة ثلاثة صفوف، وفيه قاعه للصلاة مستطيلة تفتح على الفناء من جهتها الجنوبية. وهذا الفناء مكشوف يتم الوصول منه إلى أماكن الوضوء والمأذنة، إضافة إلى فصول التعليم. ويلاصق المسجد من الناحية الجنوبية «ضريح الشيخ الشاذلي»، وهو عبارة عن بناء مربع الشكل من الحجارة والطوب المحروق. وتغطي السقف قبة ذات مقرفصات ترتكز على حنايا ركنية مصمتة. وتضم القبة إلى جانب قبر الشاذلي « قبر أحد أولاده . وفي العام ١٣٩٩هـ، تم إعادة ترميم المسجد وتوسيعه مع رفع الأسقف بواسطة أعمدة خشبية.

ملخص الواقعة

تتلخص الواقعة، بحسب ملف القضية لدى اللجنة، وما تضمنته الصور والفيديوهات المرفقة، وما جاء في شهادات الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم: (س. أ. أ.)، و(م. ص. ع.)، و(م. م. ف.)، وما أثبته الفريق الميداني التابع للجنة عند نزوله إلى مكان الانتهاك، بأنه في تاريخ ٢٠١٧/٢/٨م، قصف طيران التحالف العربي بصاروخ جوار مسجد الشاذلي التاريخي الكائن بحارة الشاذلي القريبة من السوق المركزي أثناء المعارك العسكرية بين الجيش الوطني وقوات جماعة الحوثي. وتسبب القصف بإحداث شقوق في جدران المسجد. وفي ٢٠١٧/٢/١٢م، وبعد سيطرة قوات الجيش الوطني على مدينة المخا، قامت قوة من اللواء الأول عمالقة، واللواء الثالث عمالقة، بمنع أهالي حي الشاذلي بمدينة المخا من الخروج ليلا، ثم قاموا في البداية بإطلاق قذيفة مدفع على ضريح الإمام الشاذلي التاريخي تسببت في تصدع الضريح. وبعد ذلك تم إحضار جرافة تم استعمالها في عملية هدم الضريح الأثري الذي تم هدمه كليا وتسويته بالأرض، بحجة أن وجود الضريح في المسجد بدعة صوفية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم، وما جاء في تقرير الفريق المكلف بالنزول، والصور المرفوعة للمسجد والضريح، فإن قوات الجيش الوطني التابعة للحكومة الشرعية وبالتحديد قيادة قوات اللواء الأول والثالث عمالقة هي الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك، والذي يعد اعتداء على عين تاريخيه قديمة هي ملك للشعوب وجزء أصيل من تاريخ اليمن في العصر الإسلامي. وهذا الانتهاك يعد من الانتهاكات المحظورة وفقا للتشريعات الوطنية، وكذلك وفقا لنص المادة (١٦) من البرتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الخاصة بالنزاع المسلح الغير دولي، والتي ألزمت أطراف النزاع بعدم ارتكاب أية أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب، أو استخدامها في دعم المجهود الحربي، والزمت المادة (١٩) من اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية الصادرة في ١٤ مايو ١٩٥٤م جميع أطراف النزاع المسلح باحترام الممتلكات الثقافية الواردة في الاتفاقية.

خامسا: استهداف الطو اقم الطبية والمنشئات الصحية والعاملين فيها:

تعتبر المرافق الطبية والعيادات والمستشفيات الميدانية والعيادات المتنقلة وجميع المرافق الطبية ووحدات النقل الطبي من الأعيان التي يحظر الاعتداء عليها أو استهدافها أو الإضرار بالعاملين فيها وفقا لنصوص القوانين والتشريعات الوطنية، وكذا نصوص وأحكام القانون الدولي الإنساني، والمواد (٩ – ١٢) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف. ومن خلال عمل اللجنة في الفترة التي يغطيها التقرير، تم رصد وتوثيق عدد (٤) حالات ادعاء بالاعتداء على الطواقم الطبية والمنشئات الصحية، ، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن واقعتين، فيما ثبتت مسؤولية الحكومة وقوات التحالف العربي عن واقعتين.

أ) نماذج من التحقيقات التي قامت بها اللجنة في وقائع استهداف الطواقم الطبية والمنشئات الصحية

ب) وقائع الانتهاكات المنسوبة إلى جماعة الحوثي

واقعة استهداف مستشفى حيس الريفي في مديرية حيس محافظة الحديدة:تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بقيام جماعة الحوثي بقصف واستهداف مستشفى حيس الريفي خلال الفترة من ٢٠١٨/٣/١٦ وحتى نهاية شهر أبريل ٢٠١٨م لعدة مرات، مما أدى إلى تضرر أجزاء من المستشفى، وسقوط (٣) قتلى من الكادر الطبي، وإصابة (٦) آخرين من الكادر والمواطنين.

أسماء القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	احمد شوعي احمد	٦٠ سنة
٢	خالد محمد يحيى زيون	٣٠ سنة
٣	محمد سعيد هادي	٢١ سنة

أسماء المصابين:		
م	الاسم	العمر
١	نصر عبد الله احمد	١٧ سنة
٢	خليل ابراهيم ابو هادي	١٨ سنة
٣	محمد احمد زليل	٦٠ سنة
٤	سلطان محمد سالم	٣٧ سنة
٥	وجدي احمد هادي	٣٢ سنة
٦	شخص مجهول	---

وبحسب ما أثبتته الوثائق والتقارير الطبية المرفقة بالملف لدى اللجنة، وما تضمنه تقرير النزول والمعاينة المرفوع من قبل فريق اللجنة المكلف، وما جاء في شهادات الشهود وإفادات عدد من أعضاء الكادر الطبي العامل في المستشفى ومنهم: (م. ع. ي.)، و(ن. ع. ع.)، فإنه وفي بداية العام ٢٠١٦م بدأت جماعة الحوثي بالسيطرة الكاملة على المستشفى وطاقمه الطبي، وأصبح المستشفى مخصصا لعلاج مقاتلي الجماعة، مع أنه يُعد المستشفى العام الوحيد في المديرية. وفي شهر نوفمبر من العام ٢٠١٧م حاول الهلال الأحمر اليمني تقديم الدعم للمستشفى، وإعادة تفعيله لتقديم الخدمات لصالح المواطنين، إلا أن جماعة الحوثي، أصرّت على احتكار استخدام المستشفى والدعم المقدم لصالح مقاتليهم بما في ذلك سيارة الإسعاف. بعدها قام الكادر الطبي في المستشفى بالإضراب عن العمل رفضا لسيطرة قيادة جماعة الحوثي على المستشفى، واحتجاجا على تحويل المستشفى إلى ثكنة عسكرية، وسكن خاص لإيواء قيادة ومقاتلي الجماعة. وعلى إثره تم الاعتداء على عدد من أفراد الكادر الطبي من قبل عناصر الجماعة، وتم إجبارهم على رفع الإضراب. وبتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٠م، تعرض المستشفى للقصف من قبل طيران التحالف، حيث أصاب صاروخ جو أرض قسم العمليات في المستشفى، مما أدى إلى تدمير قسم العمليات، كما تم تدمير

طقمين عسكريين تابعين للحوثيين كانا في المستشفى. وبتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٨م، تعرض المستشفى للقصف مرة أخرى من قبل طيران التحالف، واستهدف القصف هذه المرة بوابة المستشفى، حيث كان يتجمع عدد من المقاتلين التابعين لجماعة الحوثي، مما أدى إلى مقتل عدد من مقاتلي الجماعة وتضرر بوابة ومسجد المستشفى.

وبعد سيطرة قوات الجيش الوطني على مدينة حيس ومستشفى حيس الريفي بتاريخ ٢٠١٨/٢/٥م، تمت إعادة تفعيل المستشفى من قبل الحكومة وقوات التحالف بهدف إعادة تقديم خدماته الطبية والصحية للمواطنين، إلا أن جماعة الحوثي قامت باستهداف المستشفى بالقذائف، حيث تم قصف المستشفى لأول مرة من قبل جماعة الحوثي بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٦م، حينما سقطت قذيفة هاون على المستشفى أدت إلى أضرار مادية في المبنى فقط. وفي تاريخ ٢٠١٨/٣/٢٥م سقطت قذيفة أخرى أمام بوابة الصيدلية التابعة للمستشفى راح ضحيتها اثنان من الطاقم الطبي، وخمسة جرحى من المواطنين. وفي بداية شهر أبريل ٢٠١٨م، سقطت قذيفة ثالثة أمام صيدلية المستشفى أيضا جرح على إثرها مواطن كان يقف أمام شباك الصيدلية، كما سقطت قذيفة أخرى على إحدى غرف المستشفى كان بداخلها طبيب يقوم بمعاينة المرضى، وتسببت القذيفة بثقب في سقف الغرفة، وخوف وهلع بين المرضى والأطباء. وبتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٩م سقطت قذيفة على حوش المستشفى بالقرب من محرقة نفايات المستشفى، ونتج عنها أضرار مادية فقط. وبتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٣م، وفي حوالي الساعة (١١:٠٠) ظهرا سقطت قذيفة في حوش المستشفى أمام مبنى الطوارئ، نتج عنها مقتل شخص وإصابة آخر.

النتيجة:

ووفقا لما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من قبل اللجنة، وما ورد في إفادة الكادر الطبي في المستشفى، إضافة إلى الصور الفوتوغرافية الموضحة لآثار شظايا القذائف، والتقارير الطبية للضحايا، فإن جماعة الحوثي هي المسؤولة عن تحويل المستشفى إلى ثكنه عسكرية، ومقر للقادة العسكريين التابعين للجماعة في المنطقة، وإيواء العناصر المسلحة التابعة للجماعة، مما تسبب في استهدافه من قبل قوات التحالف، كما أن جماعة الحوثي هي المسؤولة أيضا عن القيام بقصف واستهداف المستشفى بالقذائف المختلفة من مواقع تمركزهم بالمناطق المحيطة بمدينة حيس بعد تحريرها من قبل الجيش الوطني، حيث اتضح للجنة، ومن خلال معاينة الشظايا التي نتجت عن القذائف التي تم قصف المستشفى بها، أنها قذائف من نوع هاون يتم إطلاقها من مناطق تسيطر عليها جماعة الحوثي في حيس.

١) واقعة اقتحام ونهب المستشفى الريفي بمديرية ذي ناعم – محافظة البيضاء

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما تحكيه الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، أنه بتاريخ ٢٠١٥/٠٢/٩م، قامت مجاميع مسلحة تابعة لجماعة الحوثي وقوات صالح باقتحام المستشفى الريفي بمديرية ذي ناعم محافظة البيضاء، ونهبه والاستيلاء على كافة معداته من أجهزه وأثاث ومحاليل طبيه وأدوية، وتحويله إلى ثكنه عسكريه تابعه لهم، ومخازن للسلاح، وتعطيل العمل به، وإغلاقه في وجه المواطنين بشكل تام.

وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ وشهادات الشهود الذي استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (ع. س. م. س.)، و(س.ع.س.د)، ومن خلال ما تضمنه تقرير المعاينة المقدم من قبل الباحث المكلف بالنزول الميداني، فقد قامت مجاميع مسلحة بتاريخ ٢٠١٥/٠٢/٩م، باقتحام المستشفى عن طريق كسر أقفال الأبواب، الرئيسية. ومنذ ذلك التاريخ تم تحويل المستشفى إلى ثكنة عسكرية ومخازن للسلاح الخاص بمقاتلي الجماعة، بعد أن تم إخراج من كان يسكن فيه من الأطباء وعائلاتهم، وطردهم من المستشفى، كما تم العبث بمحتويات المستشفى، ونهب كافة أجهزة قسم عيادة الأسنان، وكذا جهاز الأشعة، وثلاجة المختبر، وبنك الدم، وجميع الأثاث والكراسي الخاصة بالمستشفى، علماً بأن المستشفى الذي يقع في مديرية ذي ناعم كان يخدم المواطنين في مديريات الطفه، وذي ناعم، وأجزاء من بيحان والزاهر، ويستفيد منه حوالي (٦٠) ألف مواطن، وبقدرة استيعابية تصل إلى (٥٠) سريرا، كما أنه كان هو المستشفى الوحيد في المنطقة. وقد أدى اقتحامه وإغلاقه ونهب معداته إلى حرمان المواطنين من الحق في الرعاية الطبية والحصول على العناية الصحية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في الصور والتقارير المرفقة، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك - والمتمثل في الاستيلاء على المعدات والأجهزة وكافة مستلزمات الرعاية الطبية وتحويل المستشفى الريفي بمديرية ذي ناعم محافظة البيضاء إلى ثكنه عسكرية، ومنع حصول المواطنين على الحق في الرعاية الطبية، هي جماعة الحوثي في مديرية ذي ناعم ومشرف وقيادة الجماعة في محافظة البيضاء.

ت) وقائع الانتهاكات المنسوبة إلى القوات الحكومية وطيران التحالف:

١) واقعة قتل موظف اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمنطقة الضباب، مديرية صبر الموادم – محافظة تعز بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢١م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما أثبتته الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بأنه في تمام الساعة (٨:٠٠) صباحا بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢١م، تعرض السيد حنا لحود، ٣٧ سنة، يعمل ضمن بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لبناني الجنسية، لإطلاق النار عليه أثناء مروره في منطقة الضباب بمديرية صبر الموادم محافظة تعز، مما أدى إلى مقتله على الفور.

وقد باشرت اللجنة التحقيق في الواقعة في ذات اليوم، حيث قام فريق النزول الميداني المكلف من قبل اللجنة بالنزول إلى مكان الواقعة، ومعاينة المكان والاستماع إلى الشهود، وأخذ إفادات المسعفين. وبحسب ما جاء في إفادات الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم: (م. ق. ح.)، و(ن. س. س.)، فإن الضحيّة حنا لحود الذي يعمل مسؤولا لبرنامج الاحتجاز في اليمن ضمن بعثة الصليب الأحمر في مدينة تعز، كان في طريقة لممارسة أعماله اليومية. وعند وصوله إلى منطقة الضباب في حوالي الساعة (٨:٠٠) صباحا بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢١م، تم مشاهدة دراجة ناريه قادمة من اتجاه المدينة على متنها مسلحين اثنين توقفت بالقرب من بائعي الجبن في خط الضباب، وكانت هناك سيارة على متنها أجانب توقفت هي الأخرى جوار بائعي الجبن. ونزل منها أحد الأشخاص وقام بشراء الجبن ثم عاد إلى السيارة. وعندما تحركت السيارة قامت الدراجة النارية باعتراضها من الأمام ونزل الشخص الذي كان خلف سائق الدراجة وباشر بإطلاق ست رصاصات باتجاه الضحية مما أدى إلى مقتله، ثم صعد على الدراجة التي عادت باتجاه المدينة. وقد أدّت هذه الواقعة إلى إعلان الصليب الأحمر إيقاف كافة أنشطته وبرامج الدعم التي كان يقدمها في محافظة تعز للمستشفيات والسجون في المجالات الصحية.

النتيجة:

وفقا لما جاء في شهادات الشهود، وما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من قبل اللجنة، والذي أفاد بأن المكان الذي تمت فيه عملية استهداف الضحية يقع في المنتصف ما بين نقطتين عسكريتين: الأولى تتبع الشرطة العسكرية، والثانية تتبع

اللـواء (١٧) مشـاه، وجميعهـا تتبـع قـوات الجيـش الوطنـي التابـع للحكومـة الشرعيـة. وحيـث أن الثابـت لـدى اللجنـة أن قيـادة السـلطة المحليـة في محافظـة تعـز، والأجهـزة الأمنيـة التابعـة لهـا، وكـذا قيـادة قـوات الجيـش الوطنـي في محـور تعـز والمنطقـة الرابعـة، قـد قـصروا جميعـا في القيـام بواجبهـم، أولا مـن جهـة عـدم توفـير الحمايـة اللازمـة للضحيـة باعتبـاره موظـف أجنبـي تابـع لمنظمـة دوليـة، ومـن البديهـي، في ظـل تدهـور الوضـع الأمنـي في مدينـة تعـز، أن يتسـبب عملـه في المدينـة وتنقلاتـه فيهـا لتعريـض حياتـه للخطـر، وهـو الأمـر الـذي لم يتـم أخـذه بعـين الاعتبـار مـن قبـل السـلطات الحكوميـة المسـؤولة. كـما أن اللجنـة، ومـن جهـة أخـرى، تعتـبر الجهـات المذكـورة آنفـا مسـؤولة أيضـا عـن التقصـير في القيـام بواجبهـا في البحـث عـن مرتكبـي هـذه الجريمـة، والقبـض عليهـم، وتقديمهـم للمحاكمـة، وهـو الأمـر الـذي لم تحـرز فيـه الجهـات المسـؤولة أي تقـدم يذكـر حتـى الآن وبنـاء عليـه، فـإن السـلطات المحليـة التابعـة للحكومـة في محافظـة تعـز، والأجهـزة الأمنيـة التابعـة لهـا وقيـادة قـوات الجيـش الوطنـي في محـور تعـز والمنطقـة العسـكرية الرابعـة تعتـبر هـي المسـؤولة بتقصيرهـا عـن تعـرض المذكـور لهـذا الانتهـاك.

٢) واقعة ادعاء باستهداف طيران التحالف العربي لعيادة تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود في منطقة الحوبان – محافظة تعز بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣م:

تتلخـص الواقعـة، بحسـب بيـان منظمـة أطبـاء بـلا حـدود المنشـور عـلى موقـع المنظمـة بتاريـخ ٢٠١٥/١٢/٣م، والـذي أشـار إلى تعـرض العيـادة الطبيـة التابعـة لمنظمـة أطبـاء بـلا حـدود في منطقـة الحوبـان بمحافظـة تعـز للقصـف بصـاروخ جـو أرض أدى إلى إصابـة (٩) مـن المواطنـين المتواجديـن في العيـادة.

واسـتنادا إلى هـذا البيـان، قامـت اللجنـة بمبـاشرة إجـراءات التحقيـق في الادعـاء، حيـث قـام أحـد الباحثـين الميدانيـين التابعـين للجنـة في مدنيـة تعـز بالنـزول - بنـاء عـلى توجيهـات اللجنـة - إلى مقـر منظمـة أطبـاء بـلا حـدود في مستشـفى الثـورة في محافظـة تعـز بتاريـخ ٢٠١٨/١/٨م، ومقابلـة مديـر مكتـب منظمـة أطبـاء بـلا حـدود في تعـز السـيد آريـال، ومسـاعد مديـر مكتـب المنظمـة الأسـتاذ أمـين عبدالغنـي، وذلـك للاستفسـار حـول المعلومـات التـي ذكرهـا بيـان منظمـة أطبـاء بـلا حـدود بشـان الواقعـة المشـار إليهـا. وعنـد سـؤال المذكوريـن تـم الـرد عـلى الاستفسـار بأنـه لم يحـدث أي قصـف عـلى أي مركـز طبي تابـع للمنظمة، سـوى حـادث واحـد كان في محافظة حجـة، ثـم قامـوا بإعطـاء الراصـد الميـداني التابـع للجنـة الإيميـل الرسـمي الخـاص بالمنظمـة في تعـز لإرسـال أيـة استفسـارات والـرد عليهـا بشـكل مكتـوب. وبنفـس التاريـخ (٢٠١٨/١/٨م)، تـم توجيـه الاستفسـار بخصـوص الواقعـة مكتوبـا إلى البريـد الإلكـتروني الرسـمي للمنظمـة،

وأرفق به بيان منظمة أطباء بلا حدود الذي أشار إلى تعرض عيادتهم في الحوبان للقصف من قبل الطيران، والذي أدى إلى صابة (٩) من المواطنين بتاريخ ٢٠١٨/١/١٠م. وقد تم الرد من قبل مكتب المنظمة في تعز على استفسار اللجنة باللغة العربية، والذي أفاد بأن مكتب المنظمة في تعز تسرع في الرد على استفسار اللجنة شفويا، وأن الواقعة بالفعل حدثت، ولكن كان من الصعب تذكّر ما حدث. ونظرا للسريّة الطبيّة للمرضى، فإن المنظمة لا تستطيع الافصاح عن أسماء الجرحى، وأن كل المعلومات التي نود مشاركتها متوفرة على صفحة الحادث على موقع المنظمة، وأرفقت المنظمة بالرد رابط البيان.

وبالرغم من عدم تضمن موقع منظمة أطباء بلا حدود لأي معلومات يمكن الاستفادة منها في التحقيق الذي تجريه اللجنة، عدى ما ورد في عنوان الخبر من إشارة إلى سقوط (٩) جرحى بسبب قصف طيران التحالف لمبنى عيادة المنظمة في الحوبان، ومع أن المنظمة لم تتعاون مع اللجنة في تحديد أسماء الجرحى الذين سقطوا في الواقعة على نحو ما بيناه في رد المنظمة، إلا أن اللجنة استمرت في التحقيق في الواقعة، وقامت بالاستماع إلى عدد من الشهود من السكان المجاورين للعيادة، ومنهم: (ج. أ. ر.)، و(س. م. أ.)، كما استمعت اللجنة إلى إفادات بعض العاملين في مقر المنظمة خلال تلك الفترة، والذين أفادوا جميعا بأن ما حصل في تاريخ ٢٠١٥/١٢/٣م، والذي تلاه إعلان المنظمة عن تعرض مقر عيادتها للقصف، هو سماع صوت طيران كثيف يحلق فوق منطقة الحوبان، وأنه تم سماع أصوات قصف كثيف استهدف حديقة الحوبان التي تبعد عن عيادة أطباء بلا حدود أكثر من كيلو متر، وأن أصوات القصف تسببت في إثارة الهلع لدى السكان في الحي والعاملين في مبنى العيادة، غير أن مبنى العيادة لم يتعرض لأي قصف مباشر في حينه، وإنما كانت هناك أصوات قوية للقصف شعر معها سكان الحي والعاملين في العيادة بالخوف والهلع.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة في الواقعة محل الادعاء، وما ورد في إفادات وردود فرع المنظمة في تعز، وما جاء في أقوال الشهود اللذين استمعت لهم اللجنة، فإنه لم يثبت لدى اللجنة تعرض عيادة منظمة أطباء بلا حدود في منطقة الحوبان لأي استهداف بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣م. وبناء عليه تُقرر اللجنة حفظ ملف الواقعة، ووقف السير في إجراءات التحقيق فيها، مالم تحصل اللجنة على أدلة كافية تثبت وقوعها.

سادسا: التهجير القسري:

يُعد التهجير القسري للمدنيين من ضمن الجرائم المعاقب عليها في التشريعات الوطنية، والمحظورة وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني، والمادة (١٧) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف. ونظرا لخطورة هذا النوع من الانتهاكات وارتباطه بالنزاعات المسلحة، فقد عممت اللجنة على راصديها بإعطاء الأولوية لرصد وتوثيق هذا الانتهاك في أي مكان يحدث، وذلك نظرا لخطورة أثرة واتساع أضراره. وانطلاقا من ذلك فقد تمكنت اللجنة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، من رصد وتوثيق حالات تهجير قسري لعدد (١٤٢) أسرة، تم تهجيرهم من منازلهم. وجميع حالات التهجير التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة انفردت بها جماعة الحوثي. وفيما يأتي بعض من نماذج التحقيقيات التي قامت بها اللجنة في هذا النوع من الانتهاكات.

١) واقعة التهجير القسري لأهالي قرية القحيفة، مديرية مقبنة - محافظة تعز

تتلخص الواقعة، وفقا لما جاء في ملف القضية لدى اللجنة، وما تضمنته الوثائق، وما جاء في إفادات الضحايا وشهادات الشهود الذين التقت بهم اللجنة ومنهم: (ع. غ. ق. س.)، و (و. ف. ع. م. أ.)، و(م.– ج. م. س.)، أن مجاميع مسلحة من جماعة الحوثي وقوات صالح قامت باقتحام قرية القحيفة مديرية مقبنة محافظة تعز بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٥م، الساعة (١٢:٠٠) مساء، وأطلقت النار والقذائف على المنازل، وأرعبت الأهالي المدنيين، ثم قامت بحصار القرية. واستمر القصف على المنازل حتى اليوم الثاني. وطلبت من أهالي القرية عدم البقاء في منازلهم. وأجبرتهم على مغادرة القرية، ولم يسمحوا لأحد من المواطنين بأخذ شيء من ممتلكاتهم مما اضطر الأهالي إلى الرحيل إلى القرى القريبة. وبلغ عدد الأسر التي تم تهجيرها من قرية القحيفة – وفقا للكشوفات الموثقة لدى اللجنة – عدد (٣٥) أسرة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود وإفادات الضحايا، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي وقوات صالح في مديرية مقبنة محافظة تعز.

٢) واقعة تهجير قسري لأهالي قرية المحابيب، مديرية الغيل – مخيم الجر محافظة الجوف

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه وخلال الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر ٢٠١٤م، قامت جماعة الحوثي بالهجوم على قرية المحابيب بمديرية

الغيل محافظة الجوف، وتم تهجير جميع سكان القرية تحت تهديد السلاح بعد تفجير قرابة (٧٠) منزلاً من منازل الأهالي.

وبحسب إفادات الضحايا والمبلغين، وشهادات الشهود الذين التقت بهم اللجنة أثناء نزول أعضائها والراصدين إلى مخيم الجر في مديرية الحزم في محافظة الجوف، أن أهالي قرية المحابيب بمديرية الغيل في محافظة الجوف تفاجأوا بهجوم كبير من مسلحي جماعة الحوثي على القرية، وقاموا بإطلاق النار من كافة الأسلحة على القرية، الأمر الذي أدى لمقتل أكثر من (١٥) مواطناً، وإصابة الكثير منهم، والاعتداء على النساء اللاتي رفضن الخروج من مساكنهن، ثم قامت المجاميع المسلحة بتفجير أكثر من (٧٠) منزلاً، وإجبار الأهالي على الخروج من منازلهم دون حمل أمتعتهم أو ما يساعدهم على مقاومة البرد في العراء. وقد نتج عن ذلك رحيل كافة من في القرية، وعددهم (١٩٠) أسرة، أغلبهم من الأطفال والنساء، حيث اضطر الأهالي - بسبب الرعب ومنعهم من التحرك بوسائل المواصلات - إلى السير على الأقدام وبشكل جماعي في صحراء قاسية، وأدى ذلك لحدوث إغماءات وإجهاض لعدد (٢) من النساء.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود وإفادات الضحايا، والتقرير الميداني المرفوع من قبل أعضاء اللجنة الذين قاموا بالنزول إلى المخيم، وكذلك كشوفات أسماء المهجرين، ومقاطع الفيديو والصور لمقابلات الضحايا، والمحفوظة لدى اللجنة، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي في مديرية الغيل بمحافظة الجوف، وهو الأمر الذي يعد انتهاكاً صريحاً لنصوص القوانين والتشريعات الوطنية، وأحكام المادة (١٧) من البرتوكول الثاني الإضافي لاتفاقيات جنيف المتعلق بالنزاع المسلح غير الدولي التي نصت على عدم جواز ترحيل السكان المدنيين أو إرغامهم على ترك منازلهم. لأسباب تتصل بالنزاع.

سابعا: حصار المدنيين

تؤكد التشريعات الوطنية ونصوص وأحكام القانون الدولي الإنساني، وبالتحديد نص المادة (١٤) من البرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف على حظر حصار وتجويع المدنيين، وحرمانهم من الخدمات العامة التي لا غنى لهم عنها خلال النزاعات المسلحة. كما أنه وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني تعتبر الانتهاكات المتعلقة بحصار وتجويع المدنيين سواء كان حصارا اقتصاديا أو عسكريا، كليا أو جزئيا، مؤقتا أو دائما، من أفدح خروقات القانون الدولي الإنساني كونها تؤدي إلى النيل من الكثير من الحقوق الأساسية المكفولة للمواطنين ومن بينها الحق في الحياة والغذاء والصحة والعيش الكريم، كما يؤثر على مجمل حياة السكان في المناطق التي تتعرض للحصار.

وخلال الفترة الماضية، تمكنت اللجنة من رصد عدد من الانتهاكات المتعلقة بحصار وتجويع المدنيين، تم ارتكابها من بعض أطراف النزاع المسلح، حيث رصدت اللجنة تعرض المدنيين من سكان مدينة تعز لأعمال الحصار والتجويع، ومنع وصول المساعدات الإنسانية والامدادات الطبية من قبل جماعة الحوثي وقوات حليفها السابق علي صالح. وقد حققت اللجنة في عدد من هذه الانتهاكات التي نتج عنها وفاة العديد من الأطفال والنساء، ومن مرضى الفشل الكلوي على وجه التحديد.

وقد كلفت اللجنة راصديها في مختلف المحافظات بالقيام بأعمال الرصد والتوثيق لعدد من الوقائع المنسوبة إلى قوات الحكومة الشرعية وقوات التحالف العربي، والمتعلقة بإغلاق بعض المطارات ومنافذ الجمهورية، ومنع دخول السفن والطائرات خلال فترات محددة في كافة المناطق بما فيها المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية. وستقوم اللجنة بنشر نتائج تحقيقاتها بهذا الشأن في تقاريرها القادمة في حال ثبوت حصولها ، وفيما يأتي بعض من نماذج التحقيقات التي قامت بها اللجنة في هذا النوع من الانتهاكات:

<u>١) واقعة وفاة سبعة من الأطفال الخدّج في المستشفى الجمهوري في محافظة تعز بسبب منع دخول الأوكسجين</u>

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنته التقارير الطبية، وشهادة الوفاة المرفقة بملف القضية، وما جاء في إفادات عدد من الأطباء من كادر المستشفى الجمهوري بمحافظة تعز، وما ورد في أقوال ذوي الضحايا وشهادات الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة،

ومنهم: (س. م. أ.)، و(س. م. م.)، و(م. أ. م.)، أنه كان يوجد في المستشفى الجمهوري بتعز قسم خاص بالأطفال الخدّج وحديثي الولادة. وكان هذا القسم مغلق منذ بداية الحرب. وبدأ بالعمل مجددا في أواخر شهر ديسمبر ٢٠١٦م، مع إعادة تفعيل المستشفى الجمهوري. ويعتبر هذا القسم الوحيد الخاص بحديثي الولادة في مدينة تعز. وفي فترة عمل القسم، توفي (٧) أطفال بعد ساعات من ولادتهم، بسبب عدم توفر الأوكسجين في المستشفى، وعدم القدرة على تشغيل الحضّانات بسبب انقطاع الكهرباء منذ بداية الحرب، وعدم توفر الوقود للمولدات، حيث كانت جماعة الحوثي تفرض الحصار على المدينة، وتمنع من دخول أسطوانات الأوكسجين والوقود إلى المستشفى والمدينة بشكل عام، مما تسبب في تعطيل عمل معظم المستشفيات في المدينة، وخصوصا الأقسام المتعلقة بالعناية المركزة، وقسم الأطفال الخدّج. ولما كان يصعب على المستشفى توفير الكهرباء والأوكسجين، بسبب الحصار طُلب من أهالي الأطفال توفير أنابيب الأوكسجين ومولد كهربائي وبعض الوقود لكي يتم تشغيل الحاضنات، وكان تنفيذ هذا الطلب من الأهالي مستحيلا في كثير من الأحيان بسبب الحصار، ومنع دخول اسطوانات الأكسجين والوقود إلى المدينة. ولهذا كان مصير جميع الاطفال هو الموت أمام أنظار أهاليهم.

٢) واقعة منع دخول الأدوية والمساعدات الطبية التابعة لمستشفى الثورة والتي تم نقلها من قبل منظمة الصحة العالمية

تتلخص الواقعة، بحسب ما ورد في بيان المستشفى المسّلم إلى اللجنة نسخة منه، والمرفق بملف القضية، وما جاء في شهادات الشهود، والكادر الطبي والإداري التابع للمستشفى الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ي. ط. ع.)، و(ع. س. أ.)، و(ي. م. أ.)، بإنه بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٩م، كانت هناك معدات ومستلزمات خاصة بمركز الغسيل الكلوي بمستشفى الثورة قادمة من ميناء الحديدة، وتكفلت منظمة الصحة العالمية بإيصالها إلى مدينة تعز. وعند وصول هذه الشحنة إلى منطقة الربيعي مديرية التعزية جوار مصنع الطلاء، تم احتجازها في نقطة عسكريّة تابعة لجماعة الحوثي وقوات صالح. وتم نقل هذه الشحنة إلى مدينة الصالح في منطقة الجند التابعة لمديرية التعزية. وفي تلك الفترة كان يعاني مركز الغسيل الكلوي بمستشفى الثورة من شح كبير في مستلزمات الغسيل، أدى إلى توقف المستشفى عن تقديم خدماته للمرضى الذي يعانون من الفشل الكلوي. وقد أوضح البيان الصادر عن مستشفى الثورة بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٣م، والموجه إلى منظمة الصحة العالمية، أن محتويات شحنة مركز الغسيل الكلوي التي تم احتجازها، ومنع دخولها من قبل جماعة الحوثي تحتوي على

الكمية	النوع
٢٨	غسيل كلوي
٣٠	سرير
٧,٥٠٠	فلتر
٤٠٠	كيس ملح خاص بمحطة تنقية المياه في المركز
٧,٥٠٠	دبة محلول غسيل كلوي

٣) منع دخول المواد الغذائية الى داخل مدينة تعزومصادرتها في معبر الدحي – مديرية المظفر

تتلخص الواقعة، بحسب ما ورد في إفادات الضحايا، وما تضمنته صور ومقاطع الفيديو المرفقة بملف القضية، وما جاء في شهادات الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ع. م. س.)، و(س. أ.م.)، بأنه، وخلال فترة تواجد جماعة الحوثي في منطقة الدحي أو ما كان يسمى معبر الدحي، كانت النقطة الأمنية التابعة لجماعة الحوثي وقوات صالح تمنع المواطنين من الدخول أو الخروج إلى مدينة، وتستوقفهم في المعبر لساعات طويلة وأحيانا لأكثر من يوم أو يومين، كما كان يتم مشاهدة الناس متجمعين بشكل كبير يحملون معهم بعض المواد الغذائية، يريدون إدخالها إلى المدينة، إلا أنه كان يتم منعهم من الدخول والاعتداء عليهم بأعقاب البنادق، ويتم إتلاف المواد الغذائية التي معهم، وأي أغراض غيرها يحملونها. وفي بعض الأحيان يتم مصادرتها. وبعد ترك المواطنين لساعات طويلة في المعبر، يتم السماح لهم بالدخول آخر النهار مشيا على الأقدام دون أن يسمح لأحد بأن يحمل في يديه أي شيء ، أما السيارات فقد كان يمنع دخولها نهائيا.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، وإفادات الضحايا، وما تضمنته التقارير المرفقة، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي وقوات حليفها السابق صالح في محافظة تعز.

القسم الثاني: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان

طبقا لما نص عليه قرار إنشاء اللجنة، تعتبر الاتفاقيات السبع الأساسية المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية وهي: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل والبرتوكولات الملحقة بها، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق ذوي الإعاقة، إلى جانب التشريعات الوطنية المرتبطة بتلك الحقوق، هي الأساس القانوني الذي تستند إليه اللجنة فيما يتعلق بأعمال الرصد والتوثيق والتحقيق التي تقوم بها في الانتهاكات المتعلقة بقانون حقوق الإنسان. وبناء على ذلك فقد تعددت أنواع الانتهاكات التي تقوم اللجنة برصدها وتوثيقها والتحقيق فيها والتي من أهمها الآتي:

أولا: القتل خارج إطار القانون:

خلال الفترة التي يُغطّيها التقرير، والمحددة بستة أشهر، قامت اللجنة برصد حوالي (٧٠) حالة ادعاء بالقتل خارج إطار القانون، قامت بها بعض الأطراف والجماعات المسلحة في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية، انتهت اللجنة من التحقيق في (٥١) حالة، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي وقوات صالح عن (٤١) حالة، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن (١٠) حالة. ولايزال التحقيق جاريا في الحالات الأخرى. كما أن اللجنة لازالت تقوم برصد العديد من الانتهاكات من هذا النوع، سواء التي حدثت قبل العام ٢٠١٥م، أو التي لازالت تحدث حتى الآن.

نماذج من وقائع القتل خارج إطار القانون التي حققت فيها اللجنة:

أ) جماعة الحوثي وقوات صالح:

١) و اقعة قتل الضحية / ماهر سعيد غالب حسن مديرية شرعب محافظة تعز

تتخلص الواقعة، وفقاً لم تضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة في قيام مجموعه مسلحة تابعة لجماعه الحوثي وقوات صالح بقياده المدعو عبدالله محمد عبدالعزيز الكامل باستحداث نقطه أمنية جديدة في منطقه الامجود، مديرية شرعب السلام - محافظة تعز. وفي بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٣م قام أحد أفراد النقطة، ومعه مجموعه من الأفراد الذين كانوا متواجدين، بإطلاق النار على الضحيّة وتركوه ينزف حتى فارق الحياة.

وبحسب إفادات ذوي الضحية، وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، وهم: (ف. م. س. أ.)، و(س. غ. ح. ع.)، فإن القيادي في جماعة الحوثي المدعو عبدالله عبدالعزيز الكامل، وابنه عبدالعزيز، وعدد من الأفراد التابعين للجماعة، قاموا باستحداث نقطه أمنية في منطقة الامجود بمديرية شرعب السلام. وعند مرور الضحية رفض إعطاء أفراد النقطة جزء من القات الذي يقوم ببيعه في السوق، فتم إطلاق النار عليه من قبل أحد أفراد النقطة، الذي تحتفظ اللجنة باسمه، من سلاح آلي (كلاشنكوف)، ومن مسافه قريبه من الضحية ماهر سعيد غالب حسن، الذي تم تركه ينزف في مكانه دون أن يتم إسعافه حتى فارق الحياه.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي المتواجدة في نقطة الامجود بقيادة المدعو عبدالله محمد عبدالعزيز الكامل، وأفراد النقطة الأمنية في مديرية شرعب السلام محافظة تعز الذين تحتفظ اللجنة بأسمائهم.

٢) و اقعة قتل الضحية/ حمزة محمد بن محمد علي الحاج – محافظة عمران – مديرية شهارة – منطقة رنان

تتلخص الواقعة، بحسب إفادات ذوي الضحيّة وأقوال شهود الواقعة، ومنهم: الشاهد الأول (ح. م. أ. ع.)، ٣٥ سنة، والشاهد الثاني (ف. ع. ص. ع.)، ٣٩ سنة، بأنه في صباح يوم السبت الموافق ٢٠١٧/٦/٢٤م، والذي كان يصادف يوم عيد الأضحى، قام المدعو صادق قيران، مشرف جماعة الحوثي بمديرية شهارة، مع مجموعة من العناصر المسلحة التابعين للجماعة بمداهمة المسجد الذي كانت تقام فيه صلاة العيد في المنطقة، حيث قاموا بإيقاف الخطيب، وطلبوا من المصلين ترديد الصرخة الخاصة بجماعة الحوثي. وعند طلب الضحية منهم الانتظار حتى تنتهي الخطبة، وعدم إزعاج المصلين بترديد الصرخة، قام المدعو صادق قيران بإطلاق النار على الضحية مما أدى إلى مقتله في الحال.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة حول واقعة الانتهاك، وما احتواه التقرير الطبي المرفق، وما جاء في إفادات الشهود، تبين للجنة أن المسؤول عن هذا الانتهاك، هو جماعة الحوثي بقيادة المدعو صادق قيران، مشرف جماعة الحوثي بمديرية شهارة

٣) و اقعة قتل الطفل مختار احمد عبدالله سراع – ١٤ سنة – حي المعطن الشقادرة - محافظة عمران

تتلخص الواقعة، بحسب إفادات ذوي الضحيّة وشهادات الشهود، ومنهم: الشاهد الأول (ع. ص.)، ٢٦ سنة، والشاهد الثاني (ش. ع. س.)، ٣٢ سنة، بأنه في تاريخ ٢٠١٧/١٢/١١م، وبينما كان الطفل الضحية، وأخته يرعون الأغنام الخاصة بوالدهم بالقرب من منزلهم، فاجأهم مجموعة من العناصر المسلحة التابعين لجماعة الحوثي والمتواجدين في القرية بإطلاق النار على الضحية وأردوه قتيلا أمام أخته الصغيرة التي أصيبت بحالة هستيرية من الهلع. وبعد مقتل الضحيّة توجه مجموعه من أهالي القرية إلى قيادة جماعة الحوثي في القرية والعناصر الذين قاموا بإطلاق النار على الضحية ومنهم: مهيوب سراع، وعبدالمنعم المقدمي، وياسر يحيى المقدمي، وسألوهم عن سبب قيامهم بقتل الطفل، فأجابوهم بأن الطفل الضحية مطلوب أمنيا للجماعة، وأن لديهم تعليمات تقضي بقتل أي مطلوب أمني سواء كان صغير أو كبيرا.

النتيجة:

أجرت اللجنة التحقيق في واقعة مقتل الضحية الطفل مختار، الذي لم يتجاوز سن الرابعة عشر، وبناء على ما احتواه التقرير الطبي المرفق، وشهادة الوفاة، وما ورد في شهادات الشهود، ثبتت للجنة مسؤولية جماعة الحوثي عن الانتهاك، وتحديد أشخاص الجناة المباشرين للجريمة وهم مهيوب سراع، وعبدالمنعم المقدمي، وياسر يحيى المقدمي الذين يتبعون لجماعة الحوثي.

<u>٤) واقعة قتل الضحية من ذوي الاحتياجات الخاصة (أصم وأبكم) محمد صالح ثابت في إحدى نقاط التفتيش بسوق الاثنين، مديرية المتون محافظة الجوف:</u>

تتلخص الواقعة، وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٩م، أُوقف الضحيّة مع مجموعة من الأشخاص الآخرين في نقطة تفتيش تابعة لجماعة الحوثي وقوات صالح في مديرية المتون محافظة الجوف، وأطلق النار عليه من قبل أفراد النقطة الأمنية مما أدى إلى مقتله في الحال.

وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحية، وشهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (أ. هـ ض.)، و (ذ. هـ أ.)، فإنه عند الساعة (٤:٠٠) عصرا، بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٩م، أقدمت مجموعه من العناصر المسلحة التابعة لجماعة الحوثي، وحليفها السابق صالح، والمتواجدة في نقطة التفتيش الكائنة في سوق الإثنين بمديرية المتون محافظة الجوف

بإيقاف السيارة التي كان على متنها الضحية ومجموعة من الأشخاص الآخرين، وعندما قاموا بإنزال الضحية من السيارة، بسبب اشتباههم في عدم تجاوبه معهم أو تفهمة لما يطلبوه منه وذلك نتيجة وضعه الصحي، حيث كان الضحية من ذوي الاحتياجات الخاصة (أصم وأبكم)، قاموا بإطلاق النار عليه وأردوه قتيلا في الحال.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وقوات صالح المتواجدة في نقطة التفتيش بسوق الإثنين بمديرية المتون محافظة الجوف.

ب) الجيش الوطني والجهات الأمنية التابعة للحكومة

١) واقعة قتل الضحية مستفيد أحمد محمد غالب العامري – مديرية المظفر – محافظة تعز

تتخلص الواقعة، وفقاً لما جاء في ملف الحالة لدى اللجنة، وما تضمنته إفادات ذوي الضحية، وشهادات الشهود، وهم: (أ. ع. خ. ح. أ.)، و(أ. أ. م. غ. أ.)، أنه بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢م، قام شخصان مسلحان تابعان لكتائب أبو العباس التابعة للواء (٣٥) مدرع من الجيش الوطني- كانوا متواجدين في حي باب موسى مديرية المظفر محافظة تعز - بقتل الضحية مستفيد احمد محمد غالب العامري، وذلك عندما كان الضحية يقود سيارته بجوار فندق شمسان، حيث قاما بإطلاق النار عليه، وإصابته في ظهره، وفرا هاربين بدراجتهما النارية التي كانا يستقلانها باتجاه الباب الكبير، حيث دخلا إلى جوار جامع المظفر.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، تبين أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك (مقتل الضحية)، هي كتائب أبو العباس، التي تسيطر على منطقة باب موسى والباب الكبير مديرية المظفر محافظة تعز وتدير إجراءات الأمن فيها.

٢) واقعة قتل الضحية سلطان محسن علي الخريبي بقرية ماس مديرية عتق، محافظة شبوة

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية، أنه بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٦م، حاصرت قوات النّخبة الشبوانية منزل الضحية بقرية ماس بمدينة عتق، وقامت باعتقال أخويه. وعندما خرج لهم الضحية سلطان تم قتله أمام باب المنزل بعد إصابته بطلقة نارية قاتلة بالرأس. وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا وشهادات الشهود الذين استمعت لهم اللجنة

ومنهم: (س. ع. س.)، و (ج. س. ح.)، فإنه عند الساعة (٥:٣٠) من صباح يوم الجمعة الموافق ٢٠١٨/٣/١٦م، حاصرت قوات النخبة الشبوانية بعتق منزل الضحيّة، وعند خروجه من الباب، تم إطلاق النار عليه، وإصابته إصابة قاتلة بالرأس، وأردوه قتيلا أمام باب منزله، ومن ثم أخذوا جثته وغادروا، لتجد أسرته بعد ذلك الجثة في ثلاجة مستشفى عتق، وتم دفنه عصر نفس اليوم.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادات ذوي الضحية، وشهادات الشهود، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قوات النخبة الشبوانية في مديرية عتق محافظة شبوة.

٣) واقعة قتل الضحية الدكتور أحمد محمد صالح الصلاحي – مديرية البريقة – محافظة عدن بتاريخ ٢٠١٨/١/١١م

تتلخص الواقعة، وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه بتاريخ ٢٠١٨/١/١١م، قامت حراسة مقر معسكر قوات التحالف العربي بمديرية البريقة بإطلاق الرصاص على الدكتور أحمد محمد صالح الصلاحي وهو يقود سيارته مما أدى إلى مقتله، بعد أن نزف قرابة ساعتين دون أن يتم إسعافه.

وبحسب إفادات ذوي الضحية، وأقوال الشهود الذي استمعت اليهم اللجنة، ومنهم: (ح. ق. س.)، و(ع. م. ص.)، فإنه وبتاريخ ٢٠١٨/١/١١م، وفي تمام الساعة الخامسة فجرا، خرج الدكتور أحمد محمد الصلاحي من منزله الكائن في مدينة الشعب مستقلا سيارته نوع كورولا موديل ٢٠٠٧م، لون أسود متجها إلى محطة البترول في مديرية البريقة من أجل تعبئة البترول الذي كان منعدما في ذلك الحين، ويستلزم الحصول عليه الوقوف في طوابير طويلة أمام محطات البترول. وعندما وصل الضحية بسيارته إلى النقطة العسكرية المقابلة لمعسكر التحالف العربي في مديرية البريقة قام الأفراد المتواجدون في النقطة - والذين يقومون بحراسة المعسكر - بإطلاق الرصاص على سيارة الدكتور، من سلاح معدل، بعدة طلقات أصابت بعضا منها جسد الدكتور، وبالتحديد منطقة الخصر. وتُرك وهو ينزف في السيارة لحوالي ساعتين حتى فارق الحياة. وبعد ساعات من الواقعة اتصلت أخت الضحية على تلفونه فرد عليها ضابط من قوات التحالف أخبرها أن الضحية تعرّض لحادث مروري وتوفي. وبعد ساعتين اتصل أحد الضباط من قيادة معسكر قوات التحالف في

مدينة الشعب، وابلغ عائلة الضحية بأن الضحية تجاوز النقطة الأمنية، وتم إطلاق النار عليه من قبل حراسة المعسكر، وأن جثته موجودة في المعسكر، وعليهم الحضور لاستلامها، واستلام السيارة الخاصة بالضحية. وعند حضور أسرته لاستلام الجثة، شاهدوا إصابته بطلقة نارية في خصره إضافة إلى طلقات عدة على سيارته.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود وأقارب الضحية، وما احتواه الملف من الصور والتقارير والإفادات، فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن قتل الضحية هي حراسة المعسكر الخاص بقوات التحالف العربي في مديرية البريقة محافظة عدن.

ثانيا: الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري

تحظر المادة (٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المصادق عليها من قبل اليمن، الاعتقال التعسفي أو احتجاز الأفراد. وتنص المادة على أنه «لا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه». كما يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعا بأية تهمة توجه إليه.

ويمثل الاختفاء القسري، باعتباره انتهاكا مركبا يطال عددا كبير من الحقوق الأساسية المحمية دوليا، واحدا من بين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ومما يزيد من جسامة هذا الانتهاك كون الأضرار المترتبة عنه تتعدى الضحايا المباشرين لتطال عائلاتهم، بل والمجتمع برمته ما دام الهدف من وراء ممارسته هو بث الرعب والخوف لدى هؤلاء جميعا باعتباره يمس الحق في الحياة. وهذا الانتهاك هو الدافع إلى صدور إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والذي اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة () (٤٧١٣٣) المؤرخ في ١٨/١٢/١٩٩٢م. ويشكل إعلان الأمم المتحدة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام ٢٠٠٦م، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨م الإطار القانوني لتقدير الادعاءات الخاصة بهذا النوع من الانتهاكات.

وقد تمكنت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير من رصد وتوثيق عدد (٣٥٥) حالة ادعاء بالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري قامت بها مختلف الأطراف في جميع مناطق

الجمهورية اليمنية، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي وقوات صالح عن عدد (٢٩٣) حالة انتهاك، فيما ثبتت مسؤولية القوات الحكومية والجهات الأمنية التابعة للحكومة وقوات التحالف عن عدد (٦٢) حالة.

وعلى الرغم من أن اللجنة ستصدربالتزامن مع هذا التقرير ملحق مفصل عن السجون ومراكز الاعتقال خلال فترة الحرب لاستعراض نتائج تحقيقاتها فيما يخص الانتهاكات في المعتقلات بشكل عام، ونماذج من الانتهاكات الخاصة بالاعتقال والاختفاء القسري والتعذيب، إلا أنه، وحرصا من اللجنة على بيان ما تبذله من جهود في رصد وتوثيق هذا النوع من الانتهاكات، نبين فيما يأتي نماذج لعدد من الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

أ) جماعة الحوثي وقوات صالح

١) واقعة الاعتقال للضحية (ف. م. أ. أ)، مدينة دمت، محافظة الضالع بتاريخ ١٥\٦\٢٠١٦م

تتلخص الواقعة، وفقاً لما تضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة، أنه في تمام الساعة (٩:٠٠) ليلا، بتاريخ العاشر من رمضان ١٤٣٧هـ الموافق ١٥\٦\٢٠١٦م، وأثناء ما كان الضحيّة المذكور أعلاه في الشارع العام لمدينة دمث – محافظة الضالع، استوقفته مجموعة من المسلحين التابعين لجماعة الحوثي وقوات حليفة السابق صالح، يرتدي بعضهم الزي المدني والبعض الآخر الزي العسكري، وقاموا بالاعتداء عليه بالضرب بأعقاب البنادق، وقاموا بحمله إلى إحدى السيارات، واقتياده إلى مكان غير معروف أمضى فيه الضحية مدة شهر، تعرض خلاله للإهانة والاعتداء عليه بالضرب والمعاملة اللاإنسانية من قبل المسؤولين عن المعتقل، ولم يتم الكشف عن مكانه إلا بعد وساطات وتدخل من بعض أقارب الضحية لدى عدد من قيادات جماعة الحوثي في المديرية.

وبحسب ما ورد في إفادة الضحيّة وشهادات الشهود اللذين تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ج. ل. م. أ.)، و (ر. ص. ن. أ.)، واللذين أفادوا بأنهم شاهدوا مجموعه مسلحة بزي مدني وعسكري على متن طقم عسكري تابعين لجماعة الحوثي وصالح، قاموا بالاعتداء بالضرب على الضحية بأعقاب البنادق، واقتياده بالقوة واحتجازه في مكان مجهول لمدة شهر، بدون أن توجه إليه أي تهمة جنائية أو يتم معرفة مكان اعتقاله.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، وما احتواه التقرير،

تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وقوات صالح بقيادة مشرف الجماعة في مدينة دمث – محافظة الضالع.

٢) اعتقال الضحية / هاني محمد علي العزاني – مديرية دي السفال – محافظة إب

تتلخص الواقعة، بحسب ما جاء في إفادات ذوي الضحية، وما ورد في شهادات الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ر. م. ث. أ.)، و (د. ن. ق. أ.)، و(ع. ع. م. م.)، أنه بتاريخ ٢٠١٧/٤/٣م، وفي حوالي الساعة (١٠:٠٠) صباحا، وأثناء ما كان الضحية هاني محمد علي العزاني يداوم في عمله في مصلحة الأحوال المدنية بمدينة القاعدة محافظة إب، حضر مسلحون من جماعة الحوثي وقوات صالح بقيادة مشرف الجماعة في الأمن السياسي في المديرية المدعو أبو علي الوادعي، إلى مقر الأحوال المدنية، وتم استدعاء الضحية إلى خارج المبنى، ثم تم اعتقاله من قبل المسلحين المذكورين، واقتياده إلى مبنى الأمن السياسي، وما يزال الضحية معتقلا لدى جماعة حتى اللحظة بذريعة أنه من المؤيدين للمقاومة.

النتيجة:

من خلال ما ورد في شهادات الشهود، وما تضمنته أوراق وملف الحالة، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وقوات صالح بقيادة مشرف الجماعة في مدينة القاعدة محافظة إب المدعو أبو علي الوادعي.

٣) و اقعة اعتقال الضحية محمد ملقي محمد دهمان، العمر ٣٣ سنة، مديرية عيال سريح، محافظة عمران

تتلخص الواقعة بحسب إفادات ذوي الضحية وأقوال الشهود، ومنهم: (م. ف. أ. ف.)، العمر ٣٧ سنة، و(ع. أ. ص. م.)، العمر ٣٢ سنة، بأنه في تمام الساعة (١٠:٠٠) من صباح يوم الأحد الموافق ٢٠١٧/١/٢٠م، تعرض الضحية للملاحقة من قبل مجموعه مسلحة تابعه لجماعة الحوثي، وقامت باعتقاله في سوق القشلة بعمران، وإيداعه مقر السجن المركزي بالمحافظة، ومنع الزيارة والأدوية عنه على الرغم من إصابته بالصرع، كما أفاد أحد الشهود من المعتقلين أنه التقى بالضحية في السجن المركزي بعد خروجه من الزنزانة الانفرادية، وكان في حالة يرثى لها جسديا ونفسيا بسبب ما تعرض له من اعتداء وتعذيب وبسبب حالته الصحية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما احتواه التقرير، وبعد الاستماع إلى إفادات كل من ادلى بالمعلومات عن الواقعة، وشهادات الشهود، تبين للجنة أن جماعة الحوثي، بقيادة مشرف الجماعة في محافظة عمران هي المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك

٤) و اقعة اعتقال سبعة من الضحايا من أبناء قرية الزوب، مديرية رداع محافظة البيضاء

تتلخص الواقعة بحسب ما ورد في ملف الحالة، أنهُ في تاريخ: ٢٠١٧/٠٨/٢٥م، وفي قرية الزوب، قام مجموعة من المسلحين التابعين لجماعة الحوثي وقوات الرئيس السابق صالح – المتمركزين في نقطة مبنى مديرية القريشية – طريق الزوب - رداع بمحافظة البيضاء، باعتراض الضحايا المذكورة أسماؤهم أدناه، واعتقالهم، ومن ثم اقتيادهم إلى أحد المعتقلات التابعة لجماعة الحوثي في مدينة رداع.

أسماء الضحايا:	
م	الاسم:
١	محمد احمد علي الأزرق
٢	غازي احمد محمد الأزرق
٣	جابر علي بن علي الأزرق
٤	قايد صالح الأزرق
٥	ياسر احمد علي الأزرق
٦	احمد قايد دحومة
٧	رامي صالح محمد الجوعري

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا، وشهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (م. أ. م. ش.)، و (م. م. أ. أ.)، أنه وفي صباح يوم الجمعة الموافق: ٢٠١٧/٠٨/٢٥م، أقدمت مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي وقوات حليفها السابق صالح في منطقة القريشية - طريق الزوب - رداع بمحافظة البيضاء بإيقاف الضحايا السبعة المذكورين، ومن ثم اعتقالهم ونقلهم إلى أحد المعتقلات التابعة للجماعة في مدينة رداع، وإخفائهم لأكثر من أسبوع من دون أن يوجه اليهم أي اتهام بارتكاب أي جريمة جنائية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما تضمنهُ ملف الحالة، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي وقوات حليفها السابق صالح في مديرية القريشية رداع محافظة البيضاء.

ب) الجيش الوطني والجهات الأمنية التابعة للحكومة

١) واقعة الاختفاء القسري للضحية/ عارف شرف سعيد عبد الله الصلوي:

تتلخص الواقعة، بحسب ما جاء في إفادات ذوي الضحية، وما ورد في شهادات الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ع. ع. س. أ.)، و (ز. ر. ع. ع.)، و (ع. ع. ع. أ.)، و (ش. س. ع. أ.)، و (ن. أ.غ. س.)، أنه بتاريخ ٢٠١٧/٧/٢م، قامت مجموعة مسلحة من أفراد كتائب أبو العباس التابعة للواء (٣٥) في مدينة تعز باعتقال الضحية عارف شرف سعيد عبد الله الصلوي أثناء نزوله من القرية إلى مدينة تعز لاستلام راتبه، كونه يعمل جنديا في إدارة البحث الجنائي في قسم شرطة الشماسي بمدينة تعز، واقتياده إلى مكان مجهول، ولا زال الضحيّة مفقودا، ولا يعرف مصيره حتى اللحظة.

النتيجة:

من خلال ما ورد في إفادات ذوي الضحايا وشهادات الشهود، وما تضمنه ملف القضية، وما قامت به اللجنة من تحقيقات، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي المقاومة الشعبية - كتائب أبو العباس التابعة للواء (٣٥) مدرع في مدينة تعز بقيادة المدعو عادل عبده فارع.

٢) واقعة الاخفاء القسري– مديرية المنصورة - محافظة عدن بتاريخ ٩\١١\٢٠١٧م

تتلخص الواقعة، وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه بتاريخ ٢٠١٧/١١/٩م، وفي تمام الساعة (١:٠٠) بعد منتصف الليل، قامت مجموعة مسلحة تابعة لقوات مكافحة الإرهاب التابعة لإدارة أمن عدن، باعتقال يوسف صالح احمد عبدالله العمودي واحتجازه في جهة غير معروفة. وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحية وشهادات الشهود اللذين تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم: (م. م. ع. أ.)، العمر ٤٤ عاما، و (ع. ع. أ.)، العمر ٢٤ عاما، فإنه وبتاريخ ٢٠١٧/١١/٩م، الساعة (١:٠٠) بعد منتصف الليل، قامت مجموعة مسلحة مكونة من عشرة أشخاص ملثمين باقتحام المنزل الخاص بأسرة الضحية، حيث تم اعتقال الضحية بعد أن أثاروا الرعب في نفوس سكان المنزل، ونقله بواسطة طقمين عسكريين

تابعين لقوات مكافحة الإرهاب إلى جهة غير معروفة. ومنذ ذلك اليوم، وحتى كتابة التقرير، انقطعت أخبار الضحية عن عائلته، ولم تعد تعرف عنه أي شيء، وذلك بالرغم من المحاولات المستمرة من قبل العائلة لمعرفة مكانه.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، وبالرغم من قيام اللجنة بتسليم مدير أمن عدن وقائد قوات مكافحة الارهاب كشفا متضمنا لحوالي (٤١) شخصا من المخفيين قسرا في محافظة عدن، والذي تقوم اللجنة بالتحقيق في وقائع اختفائهم واعتقالهم من قبل الجهات الأمنية والعسكرية في مدينة عدن. وبالرغم من الوعود التي قطعها مدير أمن عدن وقائد قوات مكافحة الإرهاب للجنة بالرد على استفساراتها بشأن الأشخاص الواردة أسماؤهم في الكشوف المشار إليها، والتي من ضمنها اسم الضحية. ونظرا لعدم تلقي اللجنة لأي رد على استفساراتها حتى تاريخه، ومع مراعاة ما ورد في مذكرة الحكومة إلى رئيس مجلس الأمن المشار إليها سابقا بشأن علاقة مدير أمن عدن بالحكومة الشرعية، فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن اعتقال الضحية يوسف صالح احمد عبدالله العمودي هي قوات مكافحة الإرهاب بقيادة المدعو يسران المقطري، والتابعة لإدارة أمن محافظة عدن.

<u>٣) واقعة اعتقال عدد من أبناء محافظة البيضاء في إحدى النقاط الأمنية التابعة لقوات الحزام الأمني بمديرية حبيل جبر محافظة لحج</u>

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في تاريخ ٢٠١٦/١٢/١٠م، قام أفراد تابعون للحزام الأمني في النقطة الأمنية الواقعة بمديرية حبيل جبر محافظة لحج، بإيقاف سبعة من أبناء محافظة البيضاء، واعتقالهم تعسفياً لمدة تتراوح ما بين عشرين إلى تسعين يوما.

أسماء الضحايا:	
م	الاسم
١	صلاح صالح علي العمري
٢	محمد ناصر عمر علي
٣	صالح صالح محمد

٤	يوسف صالح سعد بنه
٥	يوسف صالح احمد
٦	صالح عبدالله صالح البجيري
٧	صلاح صالح علي العمري

وبحسب وما ورد في إفادات الضحايا، وما جاء في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ع. س. م.)، و(م. ن. ع. ع.)، و(ص. ص. م.)، و(ي. ص. س.)، و(ص. أ. ص.)، و(ص. ع. ص.)، و(ع. ع. م. ب.)، فإنه وعند الساعة (٢:٠٠) من مساء يوم السبت الموافق ٢٠١٦/١٢/١٠م، قام أفراد تابعون للحزام الأمني بمديرية حبيل جبر محافظة لحج، بإيقاف الضحايا المذكورين في إحدى النقاط الأمنية التابعة للحزام الأمني وهم في طريقهم إلى العاصمة المؤقتة، ومن ثم اقتيادهم إلى المعتقل التابع لقوات الحزام الأمني في المديرية ، واعتقالهم لفترات متفاوتة تتراوح ما بين العشرين والتسعين يوم، وذلك دون أي مسوغ أو اتهام بارتكاب أي جريمة جنائية، ومن دون أن يتم إحالتهم إلى القضاء، ولمجرد الاشتباه، وتحت ذرائع ومبررات مناطقية، ولكونهم من أبناء المحافظات الشمالية الذي غالبا ما يتعرضوا للاحتجاز والاعتقال التعسفيين والمنع من حقهم في الحركة والتنقل من قبل النقاط الأمنية التابعة لما يسمى بقوات الحزام الأمني.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما تضمنته أوراق القضية لدى اللجنة، ومع مراعاة ما ورد في مذكرة الحكومة اليمنية الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي والمؤرخة في ٢٠١٨/٣/٢٠م بشأن ملاحظات حكومة الجمهورية اليمنية على تقرير فريق الخبراء المعني باليمن والتابع للجنة المشكلة من مجلس الأمن بموجب القرار (٢١٤٠)، والذي نفت الحكومة فيها تبعية ما يسمى بقوات الحزام الأمني وقوات النخب الحضرمية والشبوانية للحكومة الشرعية، واعتبرتها قوات خارجة عن سلطة الدولة ولا تتبع قيادة وزارة الدفاع ولا وزارة الداخلية، فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قوات الحزام الأمني بمنطقة - حبيل جبر محافظة لحج. وترى اللجنة ضرورة قيام الحكومة وقوات التحالف العربي بواجبهما في اخضاع هذه القوات لسلطة الدولة، وتقديم المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات في هذه الوحدات للمساءلة، وإحالتهم إلى القضاء .

٤) و اقعة اعتقال الضحيتين: - علي محسن الخريبي، وأخيه محمد محسن علي في قرية ماس بمديرية عتق محافظة شبوة.

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في تاريخ ٢٠١٨/٣/١٦م، قامت قوات النّخبة الشبوانية بمحاصرة منزل الضحيتين الواقع بأطراف قرية ماس بمديرية عتق، واعتقلت كلا من الضحية علي الخريبي، وأخيه محمد محسن الخريبي تعسفيا، ودون أي مسوغ قانوني، ومن ثم قامت بنقلهما إلى معسكر السوداء بمدينة عتق، ومنه إلى معسكر أحد دول التحالف بمنطقة بلحاف، حيث تم اعتقالهما هناك لفترة طويلة دون اتخاد أي إجراءات قانونية تجاههم.

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا وشهادات الشهود الذين استمعت اليهم اللجنة، ومنهم: (س. ع. س. أ.)، و (ج. س. ح.)، بأنه عند الساعة (٥:٣٠) من صباح يوم الجمعة الموافق ٢٠١٨/٣/١٦م، حاصرت عناصر مسلحة مما يسمى بقوات النخبة الشبوانية منزل الضحيتين علي، وأخية محمد الخريبي، ومن ثم قامت بالهجوم على المنزل واقتحامه بالقوة، واعتقال الضحيتين المذكورين تعسفيا، ودون أي وجه حق، أو مسوغ من القانون، ومن ثم قامت بنقلهم إلى معسكر السوداء بمدينة عتق التابع لقوات النخبة الشبوانية، ومنه إلى معسكر أحد دول التحالف بمنطقة بلحاف، حيث تم اعتقالهما هناك لفترة طويله دون اتخاد أي إجراءات قانونية تجاههم. ولم يتم إخلاء سبيلهما إلا بعد فترة طويلة من الاعتقال، لغرض الترضية وحضور مراسم دفن جثمان أخيهما الذي قتلته قوات النخبة الشبوانية في منطقة ماس بمديرية عتق محافظة شبوة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادات ذوي الضحايا وشهادات الشهود، ومع مراعاة ما سبق بيانه في الواقعة السابقة بشأن موقف الحكومة اليمنية من ما يسمى بقوات النخبة الشبوانية والحضرمية وقوات الحزام الأمني، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قوات النخبة الشبوانية في مديرية عتق محافظة شبوة، بالإضافة إلى مسؤولية قوات التحالف العربي في معسكر التحالف الكائن في بلحاف محافظة شبوة.

ثالثا: التعذيب وسوء المعاملة:

خلال الفترة التي يغطيها التحقيق، قامت اللجنة برصد حوالي (١٩) حالة ادعاء بالتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، قامت بها بعض الأطراف في عدد من مناطق الجمهورية اليمنية، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي وقوات صالح عن (١١) حالة، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن عدد (٨) حالات.

وحيث أن اللجنة ستورد في المرفق الخاص بالسجون ومراكز الاعتقال في اليمن الملحق بهذا التقرير بيانات ومعلومات موضحة عن كافة الانتهاكات التي قامت بها أطراف النزاع والمتعلقة بالاعتقال والتعذيب والمعاملة المهينة التي يتعرض لها المعتقلون في جميع المعتقلات التابعة لكافة الأطراف، فإن اللجنة تكتفي هنا بإيراد الاحصائيات الخاصة بما تم رصده والتحقيق فيه من ادعاءات متعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وتحيل القارئ إلى تقريرها النوعي الخاص بالسجون والمعتقلات بشأن نماذج الوقائع التي قامت بالتحقيق فيها، وكل ما يتعلق بهذا النوع من الانتهاكات من معلومات.

رابعا: تفجير المنازل:

يعد تفجير المنازل والمساكن مخالفة جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة وفقا لما جاء في المادة (١٤٧) من الاتفاقية حيث نصت أن: «تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية وتعتبر مخالفات جسيمة للاتفاقية». كما أن جريمة هدم المنازل تدخل ضمن اختصاص محكمة الجنايات الدولية، حيث أن المادة (٨) من ميثاق روما لعام ١٩٩٨م اعتبرت أن الاعتداء على الممتلكات الخاصة المحمية وفقا لأحكام معاهدة جنيف الرابعة يمثل جريمة حرب صارخة ينعقد معها اختصاص المحكمة الدولية. وتعد هذه الجريمة اعتداء سافرا على مبدأ الحق في السكن المنصوص عليه في المادة (١١) من العهد الدولي الخاص للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خصوصا لما تحمله في طياتها من انعكاسات نفسية سلبية على أصحاب هذه المنازل وأطفالهم ونسائهم، لما تتسبب فيه من تشتيت شمل العوائل وتهجيرهم قسرا، وتشريدهم دون أي ذنب. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير قامت اللجنة برصد حوالي (٢١) حالة ادعاء بتفجير المنازل. ويجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من الانتهاكات تنفرد به جماعة الحوثي وقوات حليفها السابق صالح فقط. مع الأخذ بالاعتبار قيام اللجنة برصد حالة تفجير واحدة تقع ضمن مسؤولية الجهات المحسوبة على الحكومة. وقد انهت اللجنة التحقيق في هذه الواقعة، وأوردتها ضمن نماذج التحقيقات التي أوردتها اللجنة في

هـذا التقريـر، والمبينـة فيـما يـأتي :

أ) نماذج لوقائع تفجير منازل منسوبة للحوثيين:

١) واقعة تفجير خمسه منازل بمنطقة ذي مجير بمديرية ذي ناعم بمحافظة البيضاء

تتلخـص الواقعـة، وفقـا لمـا تضمنـه ملـف القضيـة لـدى اللجنـة، بأنـه في تاريـخ ٢٠١٧/٨/١٩م، أقدمـت مجموعـة مسـلحة تابعـة لجماعـه الحـوثي بقيـادة مـشرف الجماعـة في مديريـة ذي ناعم عـلى تفجـير منـزل الضحيـة صالـح احمـد عـلي الجذينـي، والمكـون مـن دوريـن، باسـتخدام مـواد شـديدة الانفجـار، أدت إلى نسـف المنـزل، وتدمـير خمسـة منـازل أخـرى ملاصقـة لمنـزل الضحيـة.

أسماء الضحايا أصحاب المنازل:			
م	الاسم	نوع الضرر	الوصف
١	صالح احمد علي الجذيني	تدميركلي للمنزل	مكون من دور
٢	علي صالح محمد الجذيني	تدميركلي للمنزل	مكون من دور
٣	حسين علي محمد الجذيني	تدميركلي للمنزل	مكون من دورين
٤	صالح علي صالح الجذيني	تدميركلي للمنزل	مكون من دور
٥	سليم حسن علي الجذيني	تدميركلي للمنزل	مكون من دور
٦	عبدالقادر احمد علي الجذيني	تدميركلي للمنزل	مكون من دور

ومـن خـلال مـا ورد في إفـادات الضحايـا، ومـا جـاء في شـهادات الشـهود الذيـن اسـتمعت لهـم اللجنـة، ومنهـم: (ع. ع. م. ي.)، و(ي. ص. س.)، ومـا تضمنـه تقريـر المعاينـة المرفـوع مـن قبـل الفريـق الميـداني التابـع للجنـة، بأنـه عنـد السـاعة (٤:٠٠) مـن مسـاء يـوم السـبت الموافـق ٢٠١٧/٨/١٩م، في قريـة ذي مجـير بمديريـة ذي ناعـم بمحافظـة البيضـاء، قامـت مجموعـة مسـلحة تابعـة لجماعـه الحـوثي بتفجـير منـزل الضحيـة صالـح أحمـد عـلي الجذينـي الكائـن في حـارة شـعبية منازلهـا متلاصقـة، وذلـك بحجـه أن ابـن الضحيـة صالـح أحمـد عـلي الجذينـي، أحـد أفـراد المقاومـة في مديريـة ذي ناعـم. وبسـبب شـدة الانفجـار وتلاصـق المنـازل وقدمهـا، نتـج عـن نسـف منـزل الضحيـة، تدمـير خمسـة منـازل أخـرى ملاصقـة ومجـاورة لـه.

النتيجة:

مـن خـلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة، ومـا تضمنـه ملـف القضيـة مـن تقاريـر وأوراق

مرفقة، وما ورد في شهادات الشهود وأقوال الضحايا، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي في مديرية ذي ناعم بمحافظة البيضاء بقيادة مشرف الجماعة في المديرية.

٢) واقعة تفجير عمارة من خمسة ادوار – مديرية التعزية – محافظة تعز

تتلخص الواقعة، وفقا لما جاء في ملف القضية لدى اللجنة، وما تضمنته التقارير والصور المرفقة، وما جاء في إفادات الضحايا وشهادات الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، وهم: (ر. ع. أ. ص.)، و(ع. ع. ع. ص.)، أنه في الأحد ١٤٣٦/٩/٢٥هـ، الموافق ٢٠١٥/٦/١٢م، قامت مجموعة مسلحة من جماعة الحوثي وقوات صالح بوضع المتفجرات حول العمارة التابعة للضحايا: طاهر عبد الله عبد العزيز، ونبيل عبد الله عبد العزيز، الكائنة في شارع العدين منطقة الهشمة، مديرية التعزية - محافظة تعز، والمكونة من خمسة أدوار، ثم قاموا بتفجيرها وتسويتها بالأرض وتحويلها إلى أكوام من الحجارة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود والضحايا، وما تضمنته الأوراق والصور، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وقوات صالح في مديرية التعزية محافظة تعز.

ب) واقعة تفجير منزل من قبل بعض الجهات الأمنية المحسوبة على الحكومة

١) واقعة تفجير منزل ورثة شيخ محمد عبدالله بوداحس، بمنطقة الحوطة بمديرية مبفعه، محافظة شبوه.

تتلخص الواقعة، وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في تاريخ ٢٠١٧/١١/٢٦م، أقدمت قوات من النخبة الشبوانية بمحاصرة منزل ورثة شيخ محمد عبدالله بوداحس، الذي كان خاليا من ساكنيه حينها، وهو منزل مكون من أربعه أدوار مبني من الطوب والحجر، ثم قامت تلك القوات بزرع عبوات ناسفه في جميع أركان المنزل وفجرته بعد أن تم نهب محتوياته من قبلهم.

وبحسب ما ورد في إفادات الضحايا (عدد من الورثة ملاك المنزل)، وما جاء في شهادات الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ع. م. أ. ش. ب.)، و (أ. ص. أ.)، بأنه عند الساعة (١٠:٠٠) من صباح يوم الأحد الموافق ٢٠١٧/١١/٢٦م، بمنطقة الحوطة مديرية

ميفعه، محافظة شبوه، قامت قوات من النخبة الشبوانية بمحاصرة منزل ورثة شيخ محمد بوداحس، وإخلائه من ساكنيه، ونهب جميع محتوياته، وزرع عبوات ناسفه في جميع أركانه وتفجيره، وهو منزل مكون من أربعة أدوار، وذلك على خلفية الاشتباه في كون أحد الورثة ينتمي إلى تنظيم القاعدة.

النتيجة:

من خلال تحقيقات اللجنة، وما تضمنه ملف القضية لديها، وما ورد في شهادات الشهود، وأقوال الضحية، تبين للجنة ثبوت حدوث الانتهاك تجاه الضحية، وأن الجهة المسؤولة عن ذلك الانتهاك هي قوات النخبة الشبوانية.

خامساً: الاعتداء على الحق في حرية الحركة والتنقل

تحظر القوانين والتشريعات الوطنية، إضافة إلى نصوص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المصادق عليه من قبل الجمهورية اليمنية الاعتداء على الحق في حرية الحركة والتنقل داخل البلاد ومنعهم من ممارسته، حيث تنص المادة (٥٧) من الدستور اليمني على كفالة حرية التنقل والحركة داخل أراضي الجمهورية لكل مواطن ولا يجوز تقييدها إلا في الحالات التي يبينها القانون ولمقتضيات أمن وسلامة المواطنين، كما تنص الفقرتين (١ و ٢) من المادة (١٢) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على عدم جواز المساس بحق الفرد بالتنقل وحرية اختيار مكان إقامته.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، وفي فترات سابقة، تلقت اللجنة العديد من البلاغات والشكاوى عن انتهاكات طالت حق المواطنين في الحركة والتنقل، سواء من قبل جماعة الحوثي، التي تلقت اللجنة بلاغات بشأن قيامها بمنع عدد من المواطنين من التنقل إلى عدن وبعض المحافظات الخاضعة لسلطة الحكومة، وعلى وجه الخصوص عدد من العاملين بالجامعات وموظفي الحكومة. وتسعى اللجنة إلى رصد هذه الانتهاكات، والجلوس مع الضحايا والتحقيق فيها. كما رصدت اللجنة عددا من وقائع الانتهاك المتعلقة بالاعتداء على الحق في التنقل والحركة من قبل بعض النقاط الأمنية التي تقع على الطرق المؤدية إلى عدن من جهتي لحج والضالع وطور الباحة، وعلى وجه الخصوص نقطة الحبيلين على طريق لحج عدن ونقطة مصنع الحديد على طريق تعز طور الباحة عدن، وجميعها تابعة لقوات الحزام الأمني، إضافة إلى رصد بعض الوقائع التي يتم التحقيق فيها من قبل اللجنة بشأن قيام نقطة الفلج بمحافظة مارب التابعة لوزارة الداخلية بارتكاب عدد

ممـن الانتهـاكات المتعلقـة بحريـة التنقـل بحـق بعـض المسـافرين عـبر محافظـة مـارب. وفيـما يـأتي نمـاذج لعـدد مـن الانتهـاكات التـي قامـت اللجنـة برصدهـا وتوثيقهـا والتحقيـق فيهـا:

١) واقعة منع خمسة من الموظفين العاملين في الصندوق الاجتماعي للتنمية من التنقل إلى عدن بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٩م

تتلخـص الواقعـة، وفقـا لإفـادة المبلـغ، وشـهادة شـهود الواقعـة، وهـم: (ن. أ. م.)، و(ي. غ. ع.)، و (هـ. أ. ي.)، أنـه في تمـام السـاعة (١٠:٠٠) مـن مسـاء يـوم الثلاثـاء الموافـق ٢٠١٧/١٢/١٩م، وأثنـاء وصـول فريـق تابـع للصنـدوق الاجتماعـي للتنميـة مكـون مـن خمـس موظفـين (تحتفـظ اللجنـة بأسـمائهم) إلى نقطـة الحبيلـين في مدخـل محافظـة لحـج عـلى الطريـق المؤديـة مـن صنعـاء إلى عـدن والتابعـة لقـوات الحـزام الأمنـي، تـم ايقافهـم مـن قبـل المسـؤولين في النقطـة بدعـوى أنهـم ينتمـون إلى محافظـات شـمالية، واسـتمروا عالقـين في تلـك النقطـة حتـى السـاعة (١:٠٠) مـن صبـاح اليـوم التـالي، وتعرضـوا أثنـاء ذلـك إلى المعاملـة المهينـة، والتلفـظ عليـه بالألفـاظ النابيـة، مـن قبـل جنـود النقطـة الأمنيـة، برغـم محاولاتهـم التوضيـح لهـم أنهـم تابعـين للصنـدوق الاجتماعـي للتنميـة، وأنهـم في مهمـة رسـمية ضمـن مـشروع ممـول مـن البنـك الـدولي مخصـص لدعـم صغـار المزارعـين. وبعـد أن فشـلت محاولاتهـم في إقنـاع الجنـود، اضطـروا إلى تـرك البـاص الـذي اسـتأجروه لنقلهـم إلى عـدن، وعـادوا سـيرا عـلى الأقـدام لعـدة سـاعات إلى مدينـة الضالـع قاطعـين جبـالا وأوديـة، نظـرا لعـدم وجـود سـيارات تقلهـم إلى هناك. ومـن الضالـع قامـوا باسـتئجار سـيارة، وعـاودا إلى صنعـاء وهـم في حالـة متعبـة جـدا.

٢) واقعة منع المواطنين (م. ع. ع.)، و(خ. ع. م.) وعشرة آخرون كانوا معهم على متن الباص من التنقل إلى عدن

تتلخـص الواقعـة، وفقـا لمـا تضمنتـه الوثائـق والأوراق في ملـف القضيـة لـدى اللجنـة، وبحسـب مـا أفـاد بـه المبلغـون، ومـا جـاء في شـهادات الشـهود الذيـن اسـتمعت لهـم اللجنـة، ومنهـم: (هـ. أ. ع.)، و(ع. ق. م.)، و(ر. ب. ع.)، أنـه في يـوم ٢٠١٧/١٢/١٦م، قـام أفـراد النقطـة الأمنيـة المجـاورة لمصنـع الحديـد الكائـن بمديريـة طـور الباحـة محافظـة لحـج، وهـي تعـد أول النقـاط التابعـة للحـزام الأمنـي بمحافظـة لحـج عـلى طريـق تعـز عـدن، بإيقـاف البـاص المتحـرك مـن مديريـة المعافـر بمحافظـة تعـز، ومنـع جميـع الـركاب الذيـن كانـوا يسـتقلونه، وعددهـم (١٢) راكبـاً، جميعهـم كانـوا متجهـين إلى عـدن، مـن مواصلـة السـفر إلى عـدن. وطلبـت منهـم العـودة مـن حيـث أتـوا. وذلـك بالرغـم مـن أن جميـع الـركاب كان لديهـم بطائـق شـخصية رسـمية تُعـرّف بهـم، وبالرغـم مـن محاولاتهـم التوضيـح للنقطـة الأمنيـة طبيعـة أعمالهـم وأسـباب ذهابهـم

إلى عدن ومكان إقامتهم فيها، حيث كان بعضهم طلاب، وآخرين كانوا ذاهبين إلى عدن باعتبارها نقطة مرور للسفر إلى محافظة حضرموت، كونهم يمتلكون محلات تجارية هناك، ألا أن ذلك لم يكن مجدياً، كما أفاد الشهود أنه كان إلى جانب هذا الباص باصات كثيرة يزيد عددها عن (٨) باصات، بالإضافة إلى عدد من السيارات الخاصة الأخرى، والتي تم منعها جميعا من الوصول إلى عدن. وطلبت منهم النقطة الأمنية العودة إلى تعز بحجة أن لديهم توجيهات من جهات عليا بمنع دخول أبناء المناطق الشمالية إلى عدن. كما تم إطلاق النار لإخافة الركاب وإجبارهم على العودة إلى تعز.

٣) واقعة منع المواطن (أ. ع. أ.)، و (ف. م. ح.)، و (ع. ر. ح.)، وعشرون آخرون من التنقل إلى عدن

تتلخص الواقعة، وفقا للأوراق، والكشوفات المرفقة بملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادات المبلغين، وما جاء في شهادات الشهود، ومنهم: (و. ج. س.)، و(س. ع. ش.)، و(هـ. أ. س.)، وبحسب التقرير المرفوع من قبل فريق اللجنة المكلف بالنزول إلى نقطة مصنع حديد، أنه في ظهر يوم السبت ٢٠١٧/١٢/١٦م، وعند وصول عدد من السيارات والباصات المحملة بالركاب القادمين من تعز والحديدة إلى نقطة مصنع الحديد بمحافظة لحج متجهة إلى عدن، تم توقيف جميع السيارات في النقطة. وقبل أن يتم حتى طلب بطائق التعريف الشخصية، قام جنود النقطة بإلقاء الأحجار والضرب على أسطح السيارات، وتوجيه الأوامر إلى السائقين بالعودة من حيث أتوا، كون أن هناك أوامر لديهم بمنع دخول أي مواطن من المحافظات الشمالية إلى عدن ، كما أفاد الشهود بأنهم شاهدوا جنود النقطة وهم يقومون بالاعتداء على بعض المواطنين بالضرب والحبس بالمباني المجاورة للنقطة، وكذا برمي الحجارة والسحب وإطلاق الرصاص الحي تجاه المواطنين. وقد تعرض بعض المواطنين والسائقين إلى اللطم على الوجه، ومصادرة الهواتف، ومفاتيح السيارات، وغير ذلك من الانتهاكات اللاأخلاقية بسبب عدم استجابتهم السريعة لأوامر الجنود بالعودة.

٤) واقعة منع المواطنين (س. أ.)، و (ع. أ. ح.) و (١٣) وآخرون من التنقل الى عدن

تتلخص الواقعة، وفقا لما ورد في ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب إفادات الضحايا والمبلغين، وشهادات الشهود الذين استمعت اللجنة إليهم، ومنهم: (ع. أ. م.)، و(خ. ع. ع.)، و(ي. ع. م.)، وما تضمنه تقرير فريق اللجنة المكلف بالنزول والمعاينة، والفيديوهات والصور المرفقة بالتقرير بأنه: في يوم الخميس ٢٠١٧/١٢/١٤م، وأثناء ما كان (س. أ.)، و(ع. أ. ح.)، و(١٣) راكباً آخرون يستقلون الباص من تعز متجهين إلى عدن، تم إيقافهم بنقطة حديد عند الساعة (١:٠٠) ظهرا، ومنعهم من مواصلة طريقهم إلى عدن من قبل نقطة مصنع

الحديد بمحافظة لحج، وذلك بالرغم من تقديم سائق الباص للنقطة كافة البطائق الثبوتية الخاصة بالركاب. وعندما تم سؤال أفراد النقطة عن سبب المنع قالوا: «ممنوع تسألوا، هذه أوامر من جهات عليا»، ثم قام أحد أفراد النقطة بالضرب بالعصا على الباص، وهدد السائق بتكسير الباص إن لم ينفذ الأوامر ويعود بالركاب من حيث أتوا. وكان أحد الركاب معه معاملة لاستلام جوازه من عدن، وثلاثة منهم طلاب بجامعة عدن لديهم دراسة قدموا أوراقهم التي تثبت ذلك، إلا أنهم منعوا هم أيضا من مواصلة السفر إلى عدن.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، في الوقائع المشار إليها أعلاه، وما تم رصده والتحقيق فيه من وقائع لدى اللجنة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تبين أن الجهة المسؤولة عن الاعتداء على حق المواطنين في حرية الحركة والتنقل داخل أراضي الجمهورية هي قوات الحزام الامني والنقاط التابعة لها على مداخل مدنية عدن في محافظتي لحج والضالع.

سادساً: الاعتداء على حرية الفكر والمعتقد

نصت المادة (١٨) من الإعلان العالمي لحقوق الانسان على أن لكل شخص الحق في الفكر والوجدان والدين، كما أكد العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية هذا الحق في المادة (١٨) منه، وألزم الدول المصادقة على حماية هذا الحق، وهو الأمر الذي أكدته أيضا المادة (٦) من الدستور اليمني، والتي تنص على أن الدولة تؤكد على العمل بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة. وخلال الفترة الماضية من عمر اللجنة تم التحقيق في عدد من الوقائع المتعلقة بانتهاك حرية الفكر والمعتقد، من أبرزها: ما يتعرض له أفراد الطائفة البهائية في اليمن. ومن خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الوقائع المشار إليها تبين للجنة أن جماعة الحوثي كانت هي المسؤولة عن معظم هذه الانتهاكات التي تم ارتكابها تجاه أفراد الطائفة البهائية، فيما عدى واقعة واحدة كانت مسؤولة عنها الجهات الأمنية التابعة للحكومة في محافظة عدن. كما تبين أيضا أن هذه الانتهاكات كانت تتم بشكل ممنهج، في مخالفة صريحة لأحكام ونصوص القوانين الوطنية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحرية المعتقد، والمصادق عليها من قبل الجمهورية.

إضافة إلى ذلك رصدت اللجنة عددا من الوقائع المتعلقة بالاعتداء على حرية المعتقد قامت

بهـا جماعـة الحـوثي في المناطـق التـي تقـع تحـت سـيطرتها تمثلـت في قيـام الجماعـة بفـرض العديـد مـن القيـود عـلى ممارسـة المواطنـين لبعـض الطقـوس الدينيـة المرتبطـة بالمذهـب السـني مثـل أداء صـلاة التراويـح في المسـاجد خـلال شـهر رمضـان المبـارك، وتغيـير عـدد مـن خطبـاء وأئمـة المسـاجد وإبدالهـم بخطبـاء وأئمـة مـن العنـاصر التابعـة للجماعـة، كـما عملـت جماعـة الحـوثي أيضـا عـلى نـشر المذهـب الشـيعي بأفـكاره وممارسـاته في جميـع المناطـق التـي تقـع تحـت سـيطرتها، وذلـك مـن خـلال إقامـة النـدوات ودروس الوعـظ و دورات التوجيـه والتربيـة الدينيـة والثقافيـة التـي تقـدم للاطفـال، وسـعت الجـماة إلى فـرض هـذه الافـكار مـن خـلال الحديـث المسـتمر عـن ضرورة تغيـير المناهـج والبرامـج والكتـب المدرسـية والبيئـة المدرسـية وذلـك بهـدف فـرض وتكريـس المذهـب الشـيعي في المجتمـع اليمنـي فكـرا وممارسـة. واللجنـة حاليـا تنتظـر صـدور الطبعـة الجديـدة مـن المناهـج والكتـب المدرسـية التـي أعلـن عـن اعتمادهـا مـن قبـل المسـؤولين التابعـين لجماعـة الحـوثي خـلال العـام الـدراسي القـادم، وذلـك للتأكـد مـن صحة هـذه الادعـاءات المتعلقـة بتغيـير المناهـج والتحقيـق فيهـا في حـال ثبـوت صحتهـا، وتضمـين نتائـج هـذه التحقيقـات في تقاريرهـا القادمـة.

ومـن أبـرز وقائـع الانتهـاكات التـي حققـت فيهـا اللجنـة في موضـوع الاعتـداء عـلى حريـة الفكـر والمعتقـد مـا يـأتي:

١) واقعة مداهمة الفعالية التي كانت تقيمها الطائفة البهائية في مقر مؤسسة يمن جود، واعتقال جميع المشاركين في الفعالية بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٠م

تتلخـص الواقعـة بحسـب أقـوال الشـهود، ومنهـم: (ع. م. ح. أ.)، و(أ. أ. ع. ح.)، و(ع. أ.)، وإفـادات بعـض الضحايـا، وعـدد مـن أقاربهـم، ومنهـم: (أ. أ. ص.)، و(أ. ص. ع.)، و(ع. ع. ع.)، و(ر. ج.)، و(أ. ص. ع.) بأنـه في تاريـخ ٢٠١٦/٨/١٠م، وفي ختـام فعاليـة كان يقيمهـا عـدد مـن أفـراد الطائفـة البهائيـة تتعلـق ببرنامـج بنـاء القـدرات، تـم تنظيمهـا في مقـر مؤسسـة يمـن جـود ـ الكائنـة في أمانـة العاصمـة صنعـاء شـارع الجزائـر - لعـدد مـن الشـباب والشـابات والأطفـال مـن أبنـاء الطائفـة ، يـتراوح عددهـم مـن (٦٢) إلى (٦٥) فـردا، فوجـئ الحاضريـن - في تمـام السـاعة (١٢:٠٠) ظهـرا - بمداهمـة مقـر المؤسسـة مـن قبـل عنـاصر مسـلحة تابعـة لجماعـة الحـوثي وقـوات حليفـه السـابق صالـح بقيـادة المدعـو نبيـل الاكـوع. وبمجـرد وصولهـم إلى مقـر المؤسسـة - عـلى مـتن عـدد مـن السـيارات العسـكرية - قامـوا باقتحـام المكاتـب والقاعـة التـي كانـت تقـام فيهـا الفعاليـة، واعتقـال جميـع المشـاركين والمتواجديـن في مقـر المؤسسـة، وكان ومـن ضمـن المعتقلـين أربعـة أطفـال وامـرأة وهـم:

م	الاسم	العمر	الحالة	ملاحظات
١	رنا جعبل	١٤ عام		
٢	أبرار أكرم عياش	١٦ عام	كما تم اعتقال والدها	لا يزال والدهما معتقل حتى الآن
٣	أيمن اكرم عياش	١٥ عام	كما تم اعتقال والده	
٤	عمر عبدالعزيز عياش	١٥ عام		
٥	روحية حشمت	٤٠ عام		

وبحسب إفادات الضحايا والشهود الذي استمعت إليهم اللجنة، فقد تمت المداهمة والاعتقال بطريقة فجة، وكانت معاملة الأفراد الذين قاموا بالاقتحام ونفذوا الاعتقال لاإنسانية تجاه الضحايا، ومصحوبة بالاعتداءات الجسديّة، والألفاظ النابية. وبعد اعتقال المشاركين تم نقلهم إلى مقر مبنى الأمن القومي، حيث تم وضعهم في عنابر مع متهمين آخرين بما في ذلك الأطفال. واستمر اعتقال الضحايا لفترات متفاوتة، وتم الافراج عنهم بالتدريج خلال فترة استمرت حوالي شهرين. وبقي شخص واحد من المعتقلين لم يتم الإفراج عنه حتى تاريخ هذا التقرير وهو الضحية كيوان القادري.

كما أنه وبالتزامن مع الواقعة، تمت مداهمة وتفتيش منازل الضحايا: بديع السنائي، ونديم السقاف، ووليد عياش، كما تم إغلاق مؤسسة يمن جود التي أقيمت فيها الفعالية. ولم يتم السماح بإعادة فتحها إلا بعد شهرين، وبعد التأكد من أن مالكها لا ينتمي إلى الطائفة البهائية، كما تم أيضا اقتحام ونهب مؤسسة تميز، وإغلاق مؤسسة نداء، للاشتباه في تبعيتهما لأفراد ينتمون للطائفة البهائية.

٢) و اقعه اعتقال وملاحقة عدد من الأفراد بسبب الاشتباه في انتمائهم إلى الطائفة البهائية:

وثقت اللجنة، وانتهت من التحقيق في عدد من وقائع الاعتقال والملاحقة غير القانونية، والتي تعرض لها عدد من الأشخاص بسبب انتمائهم إلى الطائفة البهائية، وذلك خلال العام الماضي ٢٠١٧م، وبداية العام الجاري ٢٠١٨م. ومن أهم الحالات التي رصدتها اللجنة، وقامت بالتحقيق فيها ما يأتي:

١,١ وليد صالح عياش

اعتقل في ٢٠١٧/٤/٢٠م، وهو في طريقه إلى محافظة الحديدة من قبل النقطة الأمنية الواقعة في مدخل المدينة كيلو (١٦)، وهو برفقة صديقة محمود حميد. وتم إخفاؤهما

لفترة تزيد عن (٨) أشهر. ولم يتم معرفة مكان احتجازهما إلا في يناير ٢٠١٨م. ولا يزال الضحيتان في المعتقل حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.

١,٢ بديع الله سنائي:

يبلغ من العمر (٦٧) عاما. أعتقل بداية بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٠م، واستمر في المعتقل لمدة أسبوع، تم بعدها إطلاق سراحه ليتم اعتقاله مرة أخرى بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٤م من قبل ما يسمى بـ «الأمن القومي» التابع لجماعة الحوثي في صنعاء، حيث تم أخذه من أمام مقر الهيئة العامة للتخطيط الحضري، ولا يزال معتقلا حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.

١,٣ وائل العريقي

تم اعتقال الضحية وهو في طريقه إلى مقر المفوضية السامية لحقوق الإنسان في صنعاء بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٤م، ولا يزال معتقلا حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.

١,٤ بجوهش بديع الله سنائي

الضحية كان موظفا في الصليب الأحمر، واعتقل بتاريخ ٢٠١٧/٤/٥م. وفي نهاية العام ٢٠١٧م، أفرج عنه، وتم ترحيله قسرا دون السماح له برؤية أولاده وزوجته التي تحمل الجنسية اليمنية.

١,٥ اكرم صالح عياش

تم اعتقال الضحية بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٢م، وهو في منزل أخيه وليد صالح عياش الكائن في صنعاء الحي السياسي جوار جامع العاقل، حيث تمت مداهمة المنزل من قبل عناصر تابعة لجماعة الحوثي قدموا على متن عدد من السيارات المصفحة، وقاموا بإطلاق النار على المنزل واقتحامه بالقوة، واعتقال الضحية أكرم عياش الذي لا يزال معتقلا حتى اليوم.

٣) التحريض على البهائيين

من الانتهاكات التي يتعرض لها أفراد الطائفة البهائية في اليمن، والتي تعمل اللجنة على القيام برصدها وتوثيقها، قيام جماعة الحوثي بشن حملة إعلامية واسعة النطاق ضد أفراد الطائفة البهائية بهدف تشويه معتقداتهم والإساءة إلى أفكارهم. وشملت هذه الحملة التحريض عليهم، والتشهير بهم، وتكفيرهم، والمطالبة بالملاحقة والاعتقال والمحاكمة للمنتمين إلى هذه الطائفة، وذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة التابعة لجماعة الحوثي، ومن ذلك على سبيل المثال ما ورد في محاضرة زعيم الجماعة عبدالملك الحوثي بتاريخ

٢٠١٧/١١/٢٧م، والتي ألقائها بمناسبة ذكرى المولد النبوي، وتم عرضها على قناة المسيرة التابعة لهم، حيث أشار في هذه المحاضرة إلى أن البهائية والأحمدية هي دَجل وافتراء وباطل، ومرتبطة بالمخابرات الأمريكية والإسرائيلية، وأن نشاطها مدفوع بقصد اختراق الأمه... الخ.

٤) استخدام القضاء في محاكمة بعض المنتمين إلى الطائفة البهائية

من أبرز الحالات التي قامت اللجنة برصدها، هو استغلال جماعة الحوثي للمحاكم والنيابات الخاضعة لسلطتها في محاكمة عدد من أفراد الطائفة البهائية، ومنهم الضحية حامد بن حيدره، والذي تم اعتقاله من مقر عمله في منطقة بلحاف بمحافظة شبوة في أواخر العام ٢٠١٣م، وتم إخفاؤه لمدة تزيد على تسعة أشهر، ليحال بعد ذلك إلى النيابة والمحكمة الجزائية المتخصصة التي تم إعادة تشكيلها من قبل جماعة الحوثي. وصدر في حقه حكم بالإعدام تعزيرا بتاريخ ٢٠١٨/١/٢م مع مصادرة كافة أملاكه، كما نص الحكم على إغلاق ومصادرة مقرات وممتلكات البهائية في عموم اليمن.

اعتقال الضحيتين حشمت الله علي محمد ثابت، ونسيم السقاف، في مطار عدن بتاريخ ٢٠١٧/١/١١م.

رصدت اللجنة واقعة انتهاك قامت بها الجهات الأمنية التابعة للحكومة في محافظة عدن، حيث تعرض الضحيتان من أتباع الطائفة البهائية: حشمت الله علي محمد ثابت، إيراني الجنسية، ونسيم السقاف، يمني الجنسية، للاعتقال من قبل السلطات الأمنية في مطار أمن عدن بتاريخ ٢٠١٧/١/١١م. وبالرغم من أن السلطات الأمنية قد قامت باطلاق سراح الضحيتين في وقت لاحق، وحاولت تبرير حادثة الاعتقال من خلال القول بأن سبب الاعتقال هو الاشتباه في الضحية الأول، والذي يحمل الجنسية الإيرانية، إلا أن الثابت أن انتماء الضحيتين إلى الطائفة البهائية كان من ضمن الأسباب التي أدت إلى إطالة فترة اعتقال للضحيتين.

القسم الثالث: قصف الطائرات الأمريكية بدون طيار(الدرونز)

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تم رصد حوالي (٥) وقائع ادعاء تتعلق بقيام ما يسمى بالطائرات الأمريكية بدون طيار (الدرونز)، باستهداف مدنيين، تم توثيقها جميعا وجمع الأدلة والمعلومات بشأنها، والتحقيق فيها من قبل اللجنة، وقد سقط بواسطتها عدد (١٨) ضحية، جميعهم من المدنيين، بينهم حوالي (١٣) قتيلاً منهم (٣) أطفال، إضافة إلى (٥) جرحى بينهم طفلين.

وفيما يأتي نماذج لعدد من الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

١) واقعة قصف طائرات الدرونز لمدنيين في منطقة العبر محافظة حضرموت بتاريخ ٢٠١٨/٣/٧م

تتلخص الواقعة، وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه، وفي تمام الساعة (٤:٠٠) مساءا بتاريخ ٢٠١٨/٣/٧م، تعرضت سيارتان الأولى نوع شاص تويوتا، والثانية نوع هيلوكس تويوتا على متنها (٨) مواطنين من آل الوحير، وآل حريدان في منطقة العبر، بمحافظة حضرموت للاستهداف بصاروخ من طائرة بدون طيار، يرجّح أنها طائرة أمريكية، ونتج عن ذلك القصف تدمير السيارتين، ومقتل (٧) أشخاص بينهم طفل لا يتجاوز عمره (١٣) عاما، وإصابة شخص واحد بإصابات بليغة.

أسماء القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	حزام عبدالله سعيد الوحير	٤٠ سنة
٢	شاجع عبدالله سعيد الوحير	٣٣ سنة
٣	محمد عبدالله سعيد الوحير	٣٠ سنة
٤	مهدي عبدالله سعيد الوحير	١٨ سنة
٥	محسن علي سعيد الوحير	٥٥ سنة
٦	عبدالله حسن القليل حريدان	٢٠ سنة
٧	عامر علي حريدان	١٣عام

اسم المصاب		
م	الاسم	العمر
١	حسن صالح حريدان	١٩عام

ووفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما أفاد به ذوو الضحايا، وما ورد في تقرير الفريق المكلف بالنزول إلى مكان الواقعة من قبل اللجنة، وما تم تحريزه من شظايا الصاروخ، وما جاء في شهادات الشهود، ومنهم: (ع. م. ص. ح.)، و(س. م. ع. ق.)، بأنه وفي تمام الساعة (٤:٠٠) مساءاً بتاريخ ٢٠١٨/٣/٧م، وأثناء ما كان الضحايا يستقلون سياراتهم في طريقهم إلى محل إقامتهم في مخيم النازحين الكائن في منطقة العبر، والذي يقيمون فيه منذ ثلاث سنوات بسبب الحرب. وخلال مرورهم في الطريق الرئيسي، قامت طائرة أمريكية بدون طيار باستهدافهم بثلاث ضربات، مما أدى إلى مقتل سبعة أشخاص، وإصابة شخص واحد، وتدمير السيارتين اللتين كانوا يستقلونها، كما أفاد أهالي المخيم، وعدد من المواطنين الذين كانوا على معرفة وثيقة بالضحايا، والذين تحتفظ اللجنة بأسمائهم وإفاداتهم لديها، بأن جميع الضحايا المستهدفون كانوا مواطنون مدنيون ونازحون في المخيم، وبعضهم مغتربون عادوا مؤخراً من المملكة العربية السعودية، وليس لديهم أي ارتباط بأي جماعات إرهابية.

٢) و اقعة قصف طائرات الدرونز لطفلين في منطقة عقبة زعج – مديرية ولد ربيع – محافظة البيضاء بتاريخ ٢٠١٧/٣/٦م

تتلخص الواقعة، وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه وفي تمام الساعة (١١:٠٠) ليلاً بتاريخ ٢٠١٧/٣/٦م، قامت طائرة أمريكية بدون طيار بقصف سيارة كانت تقل ثلاثة إخوة اثنين منهم أطفال، وجميعهم كانوا من النازحين مع والدهم وعائلتهم، وذلك بعد سيطرة جماعة الحوثي على قريتهم. واستهدفت الطائرة السيارة في منطقة عقبة زعج بمديرية ولد ربيع مما أدى إلى مقتل الطفلين ونجاة أخيهم الثالث

أسماء القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	احمد عبدالله محمد الصنبحي الخبزي	١٢ سنة
٢	محمد عبدالله محمد الصنبحي الخبزي	١٠ سنوات

ووفقا لما ورد في إفادات ذوي الضحايا، وما جاء في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (ص. م. م. ع.)، و (ص. ع. م. ج.)، بأنه وبتاريخ ٢٠١٧/٣/٦م، وعندما كان الضحيتان احمد عبدالله محمد الصنبحي الخبزي، وأخيه محمد، على متن سيارة أخيهم الثالث من نوع شاص تويوتا بعد نزوحهم مع الأهالي النازحين من قرية يكلا، قامت

طائـرة أمريكيـة بـدون طيـار باسـتهدافهما مـما أدى إلى مقتلهـما، ونجـاة أخيهـم الثالـث، وذلـك بالرغـم مـن أن الضحيتـين لا يـزالا طفلـين (١٠ سـنوات و ١٢ سـنة). وكلاهـما مدنيـان، ولا تربطهما أي علاقـة بـأي تنظيـم أو جماعـة إرهابيـة مسـلحة. وقـد أكد الشـهود أنهـم شـاهدوا الطائـرة بدون طيـار تحـوم في سـماء المنطقـة، وسـمعوا دوي الانفجـار ثـم شـاهدوا ألسـنة اللهـب تتصاعـد مـن السـيارة، وهرعـوا إلى مـكان الواقعـة لمحاولـة إسـعاف الضحيتـين، إلا أنهـم وجدوهـما قـد تحـولا إلى أشـلاء، ولم ينجـوا مـن القصـف إلا أخوهـم الثالـث، والـذي كان يقـود السـيارة.

٣) و اقعة قصف عائلة الضحية بدران أحمد حسين عامر قرية قراره، مديرية المحفد محافظة أبين بتاريخ ٢٣رمضان الموافق ٢٠١٦/٦/٢٨م

تتلخـص الواقعـة بأنـه في السـاعة (٧:٠٠) صباحـا بتاريـخ ١٤٣٧/٩/٢٣هـ الموافـق ٢٠١٦/٦/٢٨م، قامـت طائـرة بـدون طيـار – يرجـح أنهـا أمريكيـة - باسـتهداف منـزل الضحيـة بـدران أحمـد خميـس عامـر في قريـة قـراره مديريـة المحفـد محافظـة أبـين، بقصـف صاروخـي، نتـج عنـه مقتـل سـبعة أشـخاص مـن أفـراد الأسرة، بينهـم أربعـة أطفـال وامـرأة، وإصابـة امـرأة أخـرى.

أسماء القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	بدران احمد خميس عامر	٣٢ عام
٢	نور ناصر احمد عوض	٢٣ عام
٣	صفية بدران احمد خميس	٤ سنوات
٤	ماجد مصطفى احمد	٣ سنوات
٥	ماجده مصطفى احمد خميس	١١ سنة
٦	بشرى على احمد خميس	٦ سنوات
٧	سمية مصطفى احمد	٥ سنوات

أسماء الجرحى:		
م	الاسم	العمر
١	عائشة عبدالله خميس	٤٥ عام

ووفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما أفاد به ذوي الضحايا، وما جاء في شهادات الشهود، ومنهم: (ع. م. م. أ.)، و(م. ع. أ. ح.)، والذين أفادوا بأنه في تاريخ ٢٠١٦/٩/٢٣م، وفي تمام الساعة (٧:٠٠) صباحا، وعندما كان الضحايا نائمين في منزلهم، أطلقت طائرة درونز بدون طيار صاروخين جو أرض على منزلهم أدت إلى مقتل سبعه من أفراد أسرته، وإصابة إمراه بإصابة بليغة تسببت في إعاقتها. وقد أفاد الشهود وأهالي قرية قراره، أن الضحايا هم من المواطنين العاديين، وأكثرهم أطفال، وليس لرب الأسرة (بدران احمد حسين) أو شقيقه (مصطفى)، أي علاقة بعناصر القاعدة، أو أي تنظيم إرهابي. وأفاد الشهود أن قصف منزل الضحية كان في وقت مبكر من الصباح، وأهل القرية نائمين. وأنه من جراء قوة انفجار للصواريخ، استيقظ على إثر ذلك جميع أهل القرية. وكان الشهود من أول المسعفين للأسرة الذين تناثرت أشلاء البعض منهم، ولم يتبق من أفراد الأسرة سوى إمراه تدعى عائشة عبدالله خميس، والتي أصيبت في القصف بإصابات بالغة، أدت إلى إعاقتها إعاقة كلية عن الحركة.

النتيجة:_

من خلال ما قامت به اللجنة الوطنية من أعمال التحقيق في حالات الادعاءات المشار إليها، بالإضافة إلى عدد من الوقائع الأخرى المتعلقة بقصف الطائرات الأمريكية لمواطنين يمنيين من المدنيين، خلصت اللجنة إلى مسؤولية القوات الأمريكية، بالشراكة مع الحكومة اليمنية التي سمحت بمثل هذه التدخلات، عن ارتكاب هذا النوع الخطير من الانتهاكات. وتأكيدا لما ضمّنته اللجنة في تقاريرها السابقة بهذا الشأن، فإن اللجنة الوطنية تحذر من مغبّة استمرار مثل هذه الضربات، ومواصلة قتل واستهداف المواطنين المدنيين الآمنين، كما تؤكد اللجنة على ضرورة التزام الحكومة اليمنية بنصوص الدستور والقوانين الوطنية والتي تؤكد على وجوب حماية المواطنين من كل اعتداء. وتوجب تقديم المتهمين بأي اتهامات إلى القضاء. وترى اللجنة أن على الحكومة المبادرة إلى دفع التعويضات العادلة للمتضررين من تلك الانتهاكات، ووضع حد للتجاوزات الذي ترتكبها الطائرات الأمريكية بدون طيار في اليمن وبأسرع وقت.

سابعاً: التحديات (الصعوبات)

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير الكثير من الأحداث والتغيّرات العسكرية والأمنية والسياسية. وقد كان من الطبيعي أن يؤثر ذلك على أعمال وأنشطة جميع المؤسسات المحلية والدولية العاملة في الميدان، ومن بينها اللجنة الوطنية. وقد بذلت اللجنة جهدا مضاعفا

لتجاوز تلك الصعوبات والتحديات وصولا إلى التحقيق في جميع ادعاءات الانتهاكات التي ارتكبت بحق اليمنيين في كل المحافظات، انطلاقا من مهمتها بموجب قرار إنشاء اللجنة رقم (١٤) لسنة ٢٠١٢م، وتعديلاته. وستشير اللجنة في هذا التقرير الى بعض التحديات الكبرى التي واجهتها في عملها على غرار باقي المؤسسات والهيئات المحلية والدولية الأخرى، وذلك من أجل حث كافة الأطراف والجهات المعنية على بذل المزيد من الجهود لتذليلها وتحسين بيئة العمل في حماية حقوق الإنسان في العمل ، ومن أهم التحديات والصعوبات:

١. استمرار المخاطر الأمنية، واتساع دائرة العمليات العسكرية في المحافظات التي تشهد نزاعا مسلحا، مع ما يترتب على ذلك من صعوبات في التنقل والوصول إلى مناطق الانتهاكات.
٢. عدم التزام أطراف النزاع المسلح في اليمن عموما بمبادئ القانون الدولي الإنساني المتعلقة بتطبيق معايير الضرورة العسكرية والإنسانية والتناسب لحماية المدنيين والأعيان الخاصة والعامة أثناء العمليات العسكرية.
٣. عدم تعاون بعض أطراف النزاع مع اللجنة الوطنية للتحقيق، مما أدى إلى صعوبة نزول أعضائها إلى الأماكن التي تقع تحت سيطرة تلك الأطراف، والاكتفاء بالاعتماد على الراصدين والباحثين الميدانيين.
٤. تأخر بعض أطراف النزاع في الرد على الاستفسارات الموجهة إليها من اللجنة بشأن ادعاءات الانتهاكات المنسوبة إليها.
٥. تعدد الجهات الأمنية والعسكرية المرتكبة للانتهاكات، وعدم خضوعها لقيادة واحدة، الأمر الذي يترتب عليه صعوبة تحديد هوية المسؤولين عن تلك الانتهاكات.
٦. ضعف القدرات المعنية والمهارات الفنية للقائمين على إنفاذ القانون في المؤسسات الضبطية والقضائية، وقصر مدة عمل المنتمين إليها.
٧. تنوع الانتهاكات التي تطال المدنيين، بحيث تغطي هذه الانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وغيرها من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتفافية والبيئية وحقوق بعض الفئات: المرأة والطفل والسجين وذوي الإعاقة، مما يصعب معه وضع خريطة ثابتة بهذه الانتهاكات حسب مقترفيها أو حسب المناطق والمحافظات أو حسب الفئات آو حسب سن الضحية وجنسه.

التوصيات:

تحرص اللجنة على تقديم توصيات مختلفة إلى كافة أطراف النزاع، سواء في تقاريرها العامة والنوعية أو في المخاطبات الكتابية التي ترسلها إلى أطراف بشأن انتهاكات معينة، إيمانا منها بتذكير الأطراف بالتزاماتهم تجاه الضحايا، واحترام حقوق الإنسان في المناطق التي تقع تحت سيطرتهم، وإكمالا للتوصيات التي قدمتها اللجنة الوطنية في التقارير السابقة، فإنها تضع هنا بعض التوصيات المرتبطة بالمرحلة التي يغطيها التقرير وهي:

توصيات إلى جميع أطراف النزاع :

١. احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني المتعلقة بأساليب القتال وحظر الهجمات والقصف العشوائي.
٢. ٢. الالتزام بحماية الفئات والأعيان والأماكن المحمية في القانون الدولي الإنساني، وعدم تعريضهم للخطر.
٣. مساعدة المواطنين في الوصول إلى الموارد والوسائل اللازمة لضمان العيش الكريم وتلقي المساعدات الضرورية.
٤. إيقاف عمليات تقييد الحرية والاعتقالات خارج نطاق القانون، والاخفاء القسري للمواطنين، وعدم التذرع بالظروف الاستثنائية والأمنية.
٥. تسهيل مهمة الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية العاملة في الغوث الإنساني الغذائي والصحي.
٦. التعاون مع اللجنة الوطنية وطاقمها في كافة المحافظات، وإتاحة الفرصة لوصول أعضائها وفريق التحقيق المساعد والراصدين إلى جميع أماكن وقوع الانتهاكات، وتزويدها بكافة المعلومات المطلوبة.

جماعة الحوثي

١. التوقف عن استهداف الأحياء والتجمعات السكنية وتعريض حياة المدنيين للخطر.
٢. وقف كافة أشكال التعذيب التي تطال المعتقلين من قبل جماعة الحوثي في المحافظات التي تقع تحت سيطرتهم.
٣. الامتناع عن أعمال الاعتقال التعسفي للمواطنين والنشطاء والمعارضين السياسيين، وكذلك الأفراد الرافضين للاشتراك بالقتال في المحافظات التي تقع تحت سيطرة الجماعة، وفي المناطق التي يمر عبرها المسافرون.

٤. التوقف عن زراعة مزيد من الألغام في المناطق التي تسيطر عليها الجماعة أو تنسحب منها، والالتزام بإعطاء خرائط توضيحية بمناطق زراعة الألغام.
٥. التقيد بالنصوص الواردة في القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي تحظر إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وتجنيدهم.
٦. إطلاق سراح كافة المعتقلين في السجون ومراكز الاعتقال المختلفة لدى جماعة الحوثي.
٧. الامتناع عن ممارسات وسياسات التهجير الإجباري للسكان، المؤدية إلى ترك منازلهم والنزوح إلى مناطق غير آمنه وغير صالحة للسكن والاستقرار.
٨. التوقف عن الأعمال الانتقامية من المعارضين من خلال تفجير المنازل ومصادرة الممتلكات.

الحكومة اليمنية

١. القيام بالإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها إيقاف تدهور العملة التي أضرت بمعيشة المواطنين، وتوفير مصادر الدخل وصرف المرتبات بشكل منتظم دون انقطاع.
٢. الاستمرار في التعاون مع اللجنة الوطنية للتحقيق، وتنفيذ توصياتها المدرجة في التقارير السابقة، وتسهيل وصول أطقمها إلى المحافظات التي تقع تحت سيطرة الشرعية للقيام بأعمال الرصد والتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان.
٣. حماية الحق في الحركة والتنقل لكافة المواطنين بين المدن، ومحاسبة المتسببين في أعمال التضييق والمعاملة المهينة للمواطنين أثناء تنقلهم بين المدن.
٤. فرض مزيد من الإصلاحات الأمنية المساعدة في حفظ الأمن والاستقرار وحماية المواطنين من الاعتداءات والاعتقالات خارج نطاق القانون.
٥. تدريب وتوعية منتسبي القوات المسلحة والجيش والأمن بقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان، وضرورة الالتزام بها حماية لكرامة اليمنين وإنسانيتهم.
٦. إطلاق سراح كافة المحتجزين، دون أي مسوّغ قانوني، في كافة المعتقلات والسجون التابعة للحكومة الشرعية.
٧. تحسين مستوى الخدمات العامة والنوعية للمواطنين خصوصا الكهرباء والماء والنظافة والتعليم والأمن في كافة المحافظات.

قيادة التحالف العربي:

١. الاهتمام بتنفيذ التوصيات التي أدرجتها اللجنة في تقاريرها الأربعة السابقة، والمتعلقة بالمراجعة الشاملة لقواعد الاشتباك والاستهداف، والالتزام بقواعد القانون الدولي

الإنسـاني.

٢. رفـع مسـتوى التواصـل مـع اللجنـة الوطنيـة للتحقيـق بمـا يضمـن الـرّد السريـع عـلى استفسـارات اللجنـة بشـأن ادعـاءات قصـف الطـيران لتجمعـات سـكنية، وسـقوط ضحايـا مدنيـين منسـوبة إلى طـيران التحالـف العـربي.

٣. رفـع مسـتوى التعـاون مـع الحكومـة الشرعيـة في مجـال الدعـم الاقتصـادي، وتقويـة مؤسسـات الدولـة الخدميـة، وإيقـاف تدهـور العملـة، إضافـة الى تكثيـف الغـوث الإنسـاني للمواطنـين خاصـة في المناطـق المتـضررة.

٤. تسـهيل مهـام الهيئـات الدوليـة والإقليميـة العاملـة في مجـال تقديـم المسـاعدات الإنسـانية والإغاثيـة.

المجتمع الدولي:

١. إلـزام أطـراف النـزاع في اليمـن بـضرورة مراعـاة مبـادئ القانـون الـدولي الإنسـاني والقانـون الـدولي لحقـوق الإنسـان المتعلقـة بالفئـات والأماكـن والأعيـان المحميّـة أثنـاء العمليـات العسـكرية، وبمـا يكفـل إيقـاف الهجـمات العشـوائية، وتعريضهـم للخطـر.

٢. رفـع مسـتوى العمـل والدعـم للعمليـات الإغاثيـة والمسـاعدات الإنسـانية، وفتـح الممـرات الآمنة لتحـرك المواطنـين وتنقلهـم ووصـول المسـاعدات إليهم.

٣. بـذل مزيـد مـن الجهـد مـع أطـراف النـزاع لاسـتئناف عمليـة السـلام، وضـمان بسـط الدولـة سـلطتها عـلى كافـة تـراب الجمهوريـة اليمنيـة، ومسـاءلة المسـؤولين عـن الانتهـاكات، وإنصـاف الضحايـا.

٤. مسـاعدة الحكومـة اليمنيّـة في تفعيـل مؤسسـات الدولـة الاقتصاديـة والخدميـة والأمنيـة بمـا يكفـل توفـير العيـش الكريـم لليمنـين واسـتقرار اليمـن وتطـوره.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

١. الاسـتمرار في دعـم عمـل اللجنـة الوطنيـة للتحقيـق في ادعـاءات انتهـاكات حقـوق الإنسـان بمـا يكفـل وفاءهـا بالتزاماتهـا بإجـراء تحقيقـات مهنيـة وشـفافة في كافـة الانتهـاكات في الجمهوريـة اليمنيـة والمرتكبـة مـن جميـع الأطـراف.

٢. الحـرص عـلى تنفيـذ قـرارات مجلـس حقـوق الإنسـان المتعلقـة بالدعـم الفنـي للجنة، والسـعي لتوفـير الميزانيـات اللازمـة لتغطيتها.

والله الموفق